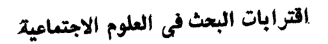


اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية

د. السيد عبد المطلب غانم | د. جابر سعيد عوض
د. على ليلة | د. محمد السيد سعيد
د. محمود عودة | د. محمود الكردى
د. مصطفى كامل السيد | د. هالة سعودى

تحرير: د. ودودة بدران

مركز البحوث والدراسات السياسية
١٩٩٢



اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية

جامعة القاهرة



اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية

د. السيد عبد المطلب غانم — د. جابر سعيد عوض
د. على ليلة — د. محمد السيد سعيد
د. محمود عودة — د. محمود الكردى
د. مصطفى كامل السيد — د. هالة سعودى

تحرير: د. ودودة بدران

مركز البحوث والدراسات السياسية

١٩٩٢

الآراء الواردة فى هـــذا الـكتاب تعبر عن آراء
مؤلفيه ولا تعبر بالضرورة عن وجهـة نظر المركز

الطبعة الأولى ١٩٩٢

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة
ت : ٧٢٨٠٥٥ ـ ٧٢٨١١٦ ـ ٧٣٢٩٧٦ ـ ٧٣٢٩٣٣
تلكس 93532 CUTPP UN
فاكس 3444429

فهرس

الموضـــــوع	الصفحة

تمهيد

ينظم مركز البحوث والدراسات السياسية ندوة سنوية فى مناهج البحث فى اطار البرنامج الذى بدأه منذ حوالى أربعة سنوات . ويتضمن هذا البرنامج بالاضافة الى الندوة السنوية تنظيم حلقات نقاشية حول موضوعات معينة فى مناهج البحث بالاضافة الى تنظيم دورات تدريبية فى هذا الموضوع . ويرجع اهتمام المركز بهذا البرنامج الى ما يواجه بعض الباحثين من صعوبات فى مراجعة النماذج والنظريات والاستفادة من اطر التحليل المتوفرة وتظريف المفاهيم ووضع الفروض وجمع البيانات اللازمة لاختبارها .

ولقد عقدت الندوة الأولى فى موضوع « البحث الامبريقى فى الدراسات السياسية » فى ديسمبر ١٩٨٩ وأصدر المركز كتاب يتضمن البحوث التى قدمت فى هذه الندوة . أما الندوة الثانية التى عقدت فى ديسمبر ١٩٩٠ ، فكان موضوعها « اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية » ، وكان هدفها تبادل الخبرات البحثية بين الباحثين فى مجال العلوم السياسية وعلم الاجتماع حول هذا الموضوع . وتم فى اطارها مناقشة مجالات استخدام بعض اقترابات البحث فى هذين الفرعين من فروع العلوم الاجتماعية وامكانيات ومجالات استخداماتها المستقبلية .

ويتضمن هذا الكتاب البحوث والتعقيبات التى قدمت فى هذه الندوة . وأود فى هذا الصدد أن أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور على الدين هلال مدير مركز البحوث والدراسات السياسية لحرصه على أن تخرج

أعمـال هـذه الندوة فى مؤلف واحد يكون فى متناول البـاحثين ، وعلى تكليفه لى بتحرير هذا الكتاب . كما أتوجه بالشكر للأستاذ الدكتور السيد عبد المطلب غانم على مساهمته فى تنظيم برنامج مناهج البحث الذى يقوم به المركز .

د. ودودة بدران

ينـاير ١٩٩٢

مقدمة

لقد تم اختيار موضوع اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية لتكون موضوعا للندوة السنوية الثانية لمناهج البحث على ضوء الدور المحورى الهام الذى يلعبه الاقتراب فى البحث العلمى • فالاقتراب يتضمن عدد من المفاهيم التى تربطها علاقات معينة ، فهو يمثل طريقة للتفكير وتنظيم المعلومات وطرح الافتراضات • فكل اقتراب يقع فى اطاره العديد من الكتابات النظرية التى تحدد ماهية المفاهيم المستخدمة والعلاقات التى يمكن استنباطها وأساليب جمع وتحليل البيانات الأكثر ملاءمة لموضوع البحث •

ولقد وجد مركز البحوث والدراسات السياسية أن هناك احتياج كبير لدى عدد من الباحثين لتعميق فهم واستخدامات الاقترابات المختلفة فى البحث العلمى ، وذلك على ضوء مراجعة رسائل الماجستير والدكتوراه التى قدمت لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد ، والتى أوضحت أن هناك بعض المشاكل فى استخدام الاقترابات المختلفة لتوجيه البحث • ولعل أبرز المشاكل التى أوضحتها مراجعة هذه الرسائل هى :

(أ) اتجاه الباحثين لتقديم فكرة التكامل المنهاجى فى فقرة أو فقرتين لا علاقة لهم بالبحث الذى يقومون به بالفعل •

(ب) اشارة الباحث الى انه يستخدم اقتراب معين فى التحليل وهو اقتراب لا ينعكس فى الواقع على المفاهيم المستخدمة فى الرسالة أو الفروض المطروحة فيها •

فضلا عن هذا فلقد اهتم المركز بالتركيز على موضوع الاقترابات فى البحث العلمى على ضوء بعض المشاكل التى أثيرت فى الندوة الأولى التى نظمها المركز فى ديسمبر ١٩٨٩ حول « البحث الامبريقى فى الدراسات

السياسية ، حيث أثير عدد من التساؤلات حول مدى ملاءمة أساليب جمع البيانات الأولية وأساليب التحليل الكمى لدراسة الظواهر السياسية باستخدام اقترابات مختلفة كأطر نظرية لتحليل هذه الظواهر ٠

ولقد تم اختيار ثلاثة اقترابات أساسية لتكون موضوع لهذه الندوة وهى اقتراب النظم والاقتراب الوظيفى والاقتراب الماركسى . وبالرغم من وجود اقترابات أخرى لدراسة الظواهر الاجتماعية الا انه تم التركيز على هذه الاقترابات الثلاث نظرا لأن عدد من الباحثين فى العلوم السياسية يشيرون الى انهم يستخدمون أحد هذه الاقترابات الثلاث فى دراساتهم ومن ثم فقد وجد المركز انه من الأهمية بمكان عقد ندوة يتم خلالها مراجعة نقدية لهذه الاقترابات وكيفية استخدامها قبل التطرق للتركيز على الاقترابات الأقل استخداما نسبيا حتى الآن فى الدراسات السياسية فى مصر ٠

ولقد وجد المركز انه من الأهمية بمكان فى اطار تناول هذه الاقترابات أن تتضمن الندوة مساهمة عدد من الباحثين فى علم الاجتماع حتى يمكن تبادل الخبرات بين الباحثين فى مجالى العلوم السياسية وعلم الاجتماع على نحو يدعم من الفهم المتبادل لمجالات وامكانيات استخدام هذه الاقترابات والقيود التى قد تواجه استخداماتها ٠ وتم التخطيط لهذه الندوة على أساس أن يخصص لكل اقتراب من الاقترابات الثلاث جلسة منفصلة يتم خلالها مناقشة الاقتراب من حيث المفاهيم الأساسية المستخدمة فيه والفروض التى يطرحها ، وكذلك تقييم استخدام الاقتراب فى الدراسات المصرية فى علم السياسة وعلم الاجتماع من حيث المشكلات البحثية التى استخدم هذا الاقتراب فى دراستها والعلاقات والفروض التى استخدم فيها وعيوب استخدام كل اقتراب وفرص تطويره ٠

ويتضمن هذا الكتاب ثلاثة مجموعات من الأبحاث والتعقيبات ٠ المجموعة الأولى تركز على اقتراب تحليل النظم وتتضمن ثلاثة أبحاث قدمها كل من د٠ جابر سعيد عوض ، د٠ هالة سعودى ، د٠ محمود الكردى ،

وعقب على هـذه الأبحاث د. نازلى معوض أحمد و د. ضياء الدين زاهر .
ويركز د. جابر سـعيد عوض على موضوع اقتراب تحليـل النظم فى علم السياسة حيث يتطرق لدور دافيد ايستون فى تطـوير وادخال اقتراب التحليل النظمى فى حقـل العلوم السياسية . ويتنـاول البحث عرض للمفاهيم الأساسية لاقتراب التحليل النظمى (النظام ، البيئة ، الحـدود ، المدخلات ، المخرجات ، التحويل ، التغذية الاسترجاعية) . كمـا يتناول البحث أيضا الفروض الأساسية التى يرتكز عليهـا الاقتراب والعـلاقات الأساسية التى يطرحها والمعضـلات التى يحاول هـذا الاقتراب حلهـا والانتقادات الموجهة له .

أما د. هالة سعودى فتركز على اقتراب تحليل النظم فى الدراسات السياسية فى مصر حيث تتناول تقييم استخدام اقتراب تحليل النظم فى رسائل المـاجستير والدكتوراه فى مجالى تحليل النظم السياسية والعلاقات الدولية والتى نوقشت فى قسم العلوم السياسية بكليـة الاقتصـاد حتى سبتمبر ١٩٩٠ . وتركز الباحثة على نقطتين أساسيتين :

١ ــ المشكلة البحثية فى الرسـائل التى استخدمت اقتراب تحليـل النظم (طبيعة موضوع المشكلة البحثية ، ودرجة تحديد المشـكلة البحثية أو اتساعها) .

٢ ــ طريقة استخدام الاقتراب ودرجة الالتزام به فى الدراسات التى ذكرت انها تستخدم اقتراب تحليل النظم وحده وفى تلك التى ذكرت انها تستخدم الاقتراب فى اطار تكامل منهـاجى ، وتوضح المراجعـة النقدية للدكتورة هالة سعودى قلة عـدد الدراسات التى استخدمت اقتراب تحليل النظم وأن تعبير الباحث عن عزمه استخدام الاقتراب فى دراسته قد لا يعنى أى شىء فقد يكون مجرد لافتة لا علاقة لها بما تحتويه الرسالة فعلا .

بحث د. محمـود الـكردى وعنـوانه « اقتراب التحليـل النسقى واسـتخداماته فى دراسـات علم الاجتمـاع بمصر » . يتطرق لمفهـوم

التحليل النسقى ومجـــالات استخدامه ودعائمه الأساسية والاعتبـــارات الأساسية التى يضـــعها الباحث فى ذهنه عند محاولته استخدام هـــذا الاقتراب . ويوضـــح د. الكردى انه لا يكاد يميز ضمن دراســـات علم الاجتماع ما يرتبط مباشرة باقتراب التحليـــل النسقى وفق المفهوم الذى عالجه سوى دراستين احداهما نظرية صرفة والأخرى امبريقيـــة . ويقـــدم د. الكردى عرضـــا موجزاً لهاتين الدراستين ، ثم يتناول فى نهـــاية بحثه حدود استخدام التحليل النسقى فى علم الاجتماع ومشكلاته .

المجموعة الثانية من البحرث تركز عـلى الاقتراب الوظيفى وتتضمن بحثين للدكتور السيد عبد المطلب غانم والدكتور على ليله وتعقيب الدكتور سيف الدين عبد الفتاح . ويتناول الدكتور السيد غانم الاقتراب البنائى الوظيفى واستخدامه فى البحوث الســـياسية حيث يتطرق البحث لمعـــايير تقويم الاقتراب ومحـــاولات التطبيق والاســـتخدام (لغـــة الاقتراب ولغـــة التطبيق والاســـتخدام ، العـــلاقة بين المتغيرات ، التعميمات ، التفسير) . كمـــا يتطرق د. غانم لمســـاهمة الموند وبلوندل وميتشـــل فى الاقتراب الوظيفى . وأوضح د. غانم أن مراجعة رسائل المـــاجستير والدكتوراه فى العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والندوات التى ركزت على تدريس العلوم السياسية فى مصر توضح أن الغالبية العظمى من الأعمال المفحوصة تتسم بغياب فكرة المنهج أساسا . وان أقل من ثلث الرسائل تصلح موضوعاتهـــا للمعالجة طبقا للاقتراب البنـــائى الوظيفى ، الا أن ما عولج منها طبقـــا له لا يتجاوز الربع ومعظمه طبقا للوظيفية الانتقائية أى ذكر الوظيفـــة ضمن أشياء أخرى .

أما بحث د. على ليلة فكان موضوعه « المدخل الوظيفى فى دراســـات علم الاجتماع فى مصر » . حيث تمت مراجعة رسائل المـــاجستير والدكتوراه التى قدمت لأقسام الاجتماع فى جامعة القاهرة وجامعة عين شمس وجامعة الاسكندرية . وقام د. ليله بتصنيف الدراســـات التى تتعلق بالمدخـــل الوظيفى الى عدة نماذج ، النموذج الأول ويضم الرســـائل العلميـــة التى

تتناول بالتحليل النظرية الوظيفية وهى دراسات نظرية بطبيعتها ، والنموذج الثاني ويشمل الدراسات التى التزمت التزاما كاملا بالمدخل الوظيفى من حيث اختيار قضية البحث أو اجراءات البحث الميدانى أو عمليات الوصف والتحليل والتفسير . أما النموذج الثالث فتضمن الدراسات التى التزمت التزاما جزئيا بالاتجاه الوظيفى أى استخدام الباحث لأحد أو بعض المفاهيم أو الفرضيات الوظيفية فى أى مرحلة من مراحل البحث . وأوضح د. على ليله عدد من الملاحظات عن استخدام المدخل الوظيفى فى الدراسات الاجتماعية فى مصر منها وجود فارق بين جيلين فيما يتعلق بهذا الاستخدام حيث أوضح أن الممارسة العلمية للجيل الأول تتميز بالطابع الكلاسيكى الغير مستخدم الآن . أما الجيل الجديد فقد اعتمد على المفاهيم والقضايا والتكنيكات الوظيفية الحديثة . كما أوضح د. ليله ان هناك فارق بين جيلين من الملتزمين بالمدخل الوظيفى فيما يتعلق بموضوعات أو قضايا البحث والدراسة . الجيل الأول ركز على قضايا ذات طبيعة تقليدية أو تتصل بالمجتمعات التقليدية ، كقضايا وظواهر القرابة والعائلة والثأر والتكوينات القبلية . بينما اتجه الجيل الثانى الى الاستفادة من الانجازات الحديثة للمدخل الوظيفى فى معالجة قضايا معاصرة وتنتمى الى المجتمع الانتقالى الذى نعيشه كقضايا النظام السياسى ، العنف ، الصفوة ، والتطرف الدينى .

المجموعة الثالثة من الأبحاث تركز على الاقتراب الماركسى وقدمها كل من د. محمد السيد سعيد ، د. مصطفى كامل السيد ، د. محمود عوده ، وعقب عليها د. عبد المنعم سعيد . وكان موضوع بحث د. محمد السيد سعيد « نظرية لينين ومنهجه فى دراسة العلاقات الدولية » حيث يتناول الباحث بايجاز نظرية المعرفة والمنهج البحثى للينين ثم يوضح الكيفية التى طبقت بها هذه النظرية والمنهجية على دراسة العلاقات الدولية . وفي اطار تناول النقطة الأولى تطرق لمرحلتين من مراحل تطور المعرفة عند لينين . الأولى هى مرحلة الشباب حيث اهتم بمناظرة المدرسة التشكيكية

التى تعود فى النهـاية الى كانت · أما الثـانية فهى المرحلة التى تعبر عن نضج لينين الفلسفى حيث تخلى عن الثقة الـكاملة فى امكانية المعرفة الموضوعية وأظهر وعيا بدور الذات فى خلق المعرفة · وفى اطار تنـاول د· محمد السيد سعيد لاستخدام نظرية لينين فى دراسة العلاقات الدولية أوضح أن لينين لم يقدم نظرية عامة للعلاقات الدولية مستقلة عن نظريته عن تطور الراسمالية وان وضع بدايات لاطر نظرية لبحث عدد من المسائل والمشكلات المتصلة بمجال العلاقات الدولية · وتطرق د· محمد سعيد فى هذا الصدد الى مناقشة الاطر المتعلقة بأربعة قضايا رئيسية : الامبريالية ، وحق الأمم فى تقرير مصيرها ، نظرية الصراع والحرب ونظرية الثـورة والتغيير على المستوى الدولى ·

أما دراسة د· مصطفى كامل السيد فكان موضوعها « مفهوم الطبقة فى الدراسات السياسية فى مصر » · حيث أوضح انه عـلى الرغم من أن التحليل الطبقى اكتسب أنصارا عديدين بين علماء الاقتصاد والاجتمـاع والتاريخ فى مصر ، الا أن مراجعة الرسائل العلمية والمؤلفات ذات الطابع الأكاديمى فى مجال العلوم السياسية توضح انه لا توجد سوى قلة محدودة من الدراسات التى تعتمد على مفهوم الطبقة باعتباره المفهوم المركزى الذى تدور من حوله · ولقد اعتمد د· مصطفى كامل على مراجعـة الرسـائل العلمية لدرجتى المـاجستير والدكتوراه بكلية الاقتصاد وعلى ما صـدر من مؤلفات من جانب المتخصصين فى هذا العلم للتوصل الى بعض الاستنتاجات حول استخدام مفهوم الطبقة فى الدراسـات السياسية فى مصر ، حيث أوضح أن التطبيقات التى تمت مراجعتها تتعلق كلها بالنظام السياسى فى مصر ولم تتطرق لمجتمعات أخرى سواء فى العالم العربى أو العالم الثالث ، وان هذه التطبيقات دارت أساسا حول فرعين فقط من العلوم السياسية وهما : التنمية السياسية والاجتماع السياسى · ويشير الباحث الى أن معظم هذه الدراسات افتقدت القدر الكافى من الاحكام فى الأخذ بهذا المنظور ، حيث افترض أصحابها عددا من العلاقات سلموا بصحتها دون أن يقيموا

الدليل على ذلك مما يجعل من الصعب على من لا يقبل سلامة اطارهم الفكرى بدون مناقشة أن يرى معهم صدق ما وصلوا اليه من نتائج ٠

وأخيرا تناول د٠ محمود عوده موضوع « أزمة الخطاب الماركسى فى مصر » ٠ وأوضح فى البداية أن تناوله لهذا الموضوع يصدر عن احساس عميق بالأزمة الفكرية التى يعانيها الخطاب الماركسى بشقيه الأكاديمى والسياسى الايديولوجى ٠ وأوضح فى هذا الصدد أن مثل هذا التمييز بين شق أكاديمى وشق ايديولوجى سياسى لا يستقيم مع الماركسية ذاتها بوصفها تنطوى على وحدة لا انفصام لها بين الفكر والممارسة العملية ، الا أن هذا الانفصال قائم فعلا فى الخطاب الماركسى المصرى ٠ وان أزمة الخطاب الماركسى فى مصر أقدم بكثير مما كشفت عنه التحولات الجارية فى العالم الاشتراكى ، وهو تاريخ يرتبط بتطور الفكر الماركسى والتيارات الماركسية فى مصر من ناحية والفئات الاجتماعية التى انجذبت اليه وطبيعة انتماءاتها الاجتماعية والاقتصادية من ناحية ثانية ، ونمط التطور الذى شهده المجتمع المصرى من ناحية ثالثة ٠ وتطرق الباحث لما يطرحه الخطاب الماركسى المصرى من تفسير للبنية الاجتماعية أو التكوين الاجتماعى ، حيث تطغى بصورة فجة وساذجة التفسيرات الاقتصادية على الرغم من التطورات التى جرت فى اطار الفكر الماركسى ذاته على الصعيد العالمى ٠ وأوضح د٠ عوده أيضا أن الخطاب الماركسى المصرى فى اطار تركيزه على فكرة وجود قوانين عامة وحتمية للتطور الاجتماعى يكشف اغتراب الخطاب الماركسى المصرى ليس فقط عن حقائق التطور الاجتماعى والتاريخى عالميا ومحليا ، بل عن التطورات الجارية على صعيد الفكر الماركسى ذاته ٠

(١)

إقتراب تحليل النظم في علم النفس

د. جابر سعيد عوض

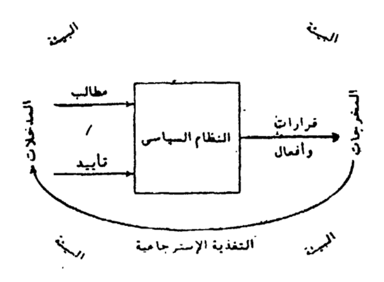
شهد حقل العلوم السياسية تطورا ملحوظا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية عجزت معه العلوم السياسية بمناهجها التقليدية عن استيعابه والاحاطة بمختلف الظواهر السياسية الجديدة المصاحبة له ، الأمر الذى برزت معه حاجة ملحة لتطوير مناهج البحث فى هذا الفرع من أفرع العلوم الاجتماعية ، بل واستحداث اقترابات ومناهج أخرى جديدة أكثر قدرة على فهم هذه الظواهر والاحاطة بها ٠

لقد كان اقتراب التحليل النظمى أحد أهم هذه الاقترابات المستحدثة فى نطاق الدراسات السياسية التى بدأت فى التبلور والظهور مع منتصف الخمسينيات ٠ والحقيقة أن ادخال مفهوم تحليل النظم الى نطاق دراسة الظواهر السياسية جاء متأخرا ، كما لم يكن ذلك بطريقة مباشرة ، بل جاء من خلال علماء الاجتماع من أمثال « بارسونز » Parsons و « هومانز » Hommans وغيرهم الذين قاموا بتطوير مفهوم النظام الاجتماعى ، ومن خلالهم تمكن عدد لا بأس به من علماء السياسة من أمثال ايستون ، الموند ، ميتشيل ، أبتر ، باى ، وكولمان من تطوير واستخدام اقتراب النظم فى الدراسات السياسية ٠ فلم يرجع علماء السياسة الى الكتابات الرئيسية فى تحليل النظم الى الأسس الفكرية والمنهجية المتمثلة فى النظرية العامة للنظم General Systems Theory ، والتى تعود فى جذورها الى أعمال البيولوجى « فون بيرتا لانفى » Bertalanffy فى العشرينات من هذا القرن ،

وكتاباته اللاحقة عن بيولوجية التحليل العام للنظم الصادرة عامى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، والتى تناولت الخصائص الرئيسية للأنظمة البيولوجية وامكانية استخدامهـــا فى الدراسات الاجتمـــاعية ، وكذلك كتـــابات الفسيولوجى « كانون » Cannon ، بصفة خاصة مؤلفه « حكمة الجسد » الصـــادر عام ١٩٣٢ ، والتى كان لها أيضا دورا بارزا فى الحركة الفكرية التى استهدفت توحيد العلوم فى اطار النظرية العامة للنظم ٠

ويرجع الفضل الأول فى تطوير وادخال اقتراب التحليل النظمى الى حقـــل العلوم السياسية الى عـــالم السياسة الأمريكى « ديفيد ايستون » David Easton ، ومن هنا لم يكن غريبـــا أن يطلق بعض دارسى العلوم السياسية على اقتراب التحليل النظمى « اقتراب ايستون » ٠ جاء تطوير ايستون لاقتراب تحليل النظم فى علم السياسة تدريجيا وعلى مراحـــل ٠ ففى عام ١٩٥٣ ، نشر اللبنات الأولى لمفهوم « النظام السياسى » فى كتابه Political System ، والتى تطورت بصورة واضحة فى مقالته العلميـــة المنشورة بمجلة "World Politics" عام ١٩٥٦ ، وبصورة أكثر وضـــوحا فى كتابه A Systems Analysis of Political Life الصادر عام ١٩٦٥ ، والذى يرى فيه ايستون وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة والمركبة ، والنظر اليها تحليليا على أساس آلى منطقى على أنها مجموعة من التفاعلات التى تتم فى اطار النظام السياسى من ناحية ، وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى ٠ فوفقا لاقتراب النظم ، تميل المجتمعات والجمـــاعات الى أن تكون كيانات مستمرة نسبيا تعمل فى اطار بيئة أشمل ٠ هـــذه الكيانات يمكن نعتها بصفة النظام نظرا لأنهـــا تمثل مجموعة من العناصر أو المتغـــيرات المتداخلة وذات الاعتمـــاد المتبادل فيمـــا بينها ، والتى يمكن تحـــديدها وقياسها ٠ هذه الكيانات لها أيضا حدود مميزة تفصلها عن بيئاتها ، فضلا عن أن كل منها يميل الى الحفاظ على ذاته من خلال مجموعة من العمليـــات المختلفة ، خاصة عندما يتعرض للاضطراب سواء من داخل أو خارج حدوده مع بيئته الأوسع ٠

يؤكد ايستون أن فكرة النظام كاطار تحليلى بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية ، ومن ثم فهى تمثل نقطة بداية حقيقية فى تطوير الدراسات السياسية • هذا الاطار التحليلى للنظام السياسى فى أبسط صوره كما يراه ايستون لا يعدو أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكى من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوى للقيم فى المجتمع • تبدأ هــذه الدائرة الديناميكية بالمدخـلات وتنتهى بالمخرجات ، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتى البداية والنهاية ، أى بين المدخلات والمخرجات • ويوضح الشكل التـالى نموذجا مبسطا لتفاعلات النظام السياسى كما قدمه ايستون •



نموذج ايستون المبسط للنظام السياسى

أقام ايستون اطاره التحليـلى للنظام السياسى على مجمـوعة من الفروض ، التى تقوم بدورها على مجموعة من المفاهيم المتعلقة بمجموعة من المتغيرات السياسية الهـامة التى توضح الخصـائص الرئيسية للنظـام السياسى • وعلى ذلك يجدر بنا قبل التعرض لهذه الفروض أن نقدم لذلك بنبذة عن المفاهيم الأساسية التى يقوم عليها اقتراب تحليل النظم •

المفاهيم الأساسية لاقتراب التحليل النظمى :

لعلنا لا نكون مبالغين اذا قلنا أن أهم سمة شكلية يمكن ملاحظتها على اقتراب التحليل النظمى هو كثرة المفـــاهيم المستخدمة فى التحليل . ويعلل ايستون ذلك بالاشارة الى أنه اذا كان من الصعوبة بمكان الوصول الى نظرية عامة وشاملة ، فانه يمكن الاستعاضة عن ذلك بتطوير مجموعة مترابطة منطقيا من المفاهيم فى اطار متكامل وعلى درجة عالية من التجريد تمكن من القيام بالتحليل ، وتوجيه الاهتمام نحـــو المحـددات الرئيسية للسلوك السياسى . كل ذلك انطلاقا من أن المفاهيم تشير الى متغيرات واقع الحياة السياسية . أهم هـــذه المفاهيم هى : النظام ، البيئة ، الحـــدود ، المدخلات ، المخرجات ، التحويل ، التغذية الاسترجاعية . وفيما يلى نبذة عن كل من هذه المفاهيم .

النظـــام : System

يمثل النظام وحدة التحليل الرئيسية فى اقتراب التحليل النظمى . ويعرف النظام بصـــفة عامة بأنه مجموعة من العنـــاصر المتفـاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم ، بما يعنيه ذلك من أن التغير فى أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر على بقية العنـــاصر . وتجـدر الاشارة الى أن مفهوم النظام يتولد عنه مفهوم آخر هو مفهوم النظام الفرعى Sub-system ، اذ أن النظام قد يعتبر نظاما فى حد ذاته ، كما أنه قـــد يعتبر هو ذاته نظاما فرعيا فى اطار نظام أعلى مستوى منه .

الا أن الأهم من ذلك هو أن التمييز بين الأنظمة ، كالتمييز بين النظام السياسى والنظام الاقتصادى مثـــلا ، لا وجود له فى الواقـــع العملى ، بل لا يعدو أن يكون تمييزا ذو طبيعة تحليلية . التحليل بايجاز هو عمليـــة تعريف وتقييم للأجزاء التى يتكون منها الكل بهدف ادراك لهـــذه الأجزاء كمكونات لكل مركب مع محاولة معرفة الضوابط التى تربط علاقاتهـــا ببعضها البعض من جهة ، والقوانين التى تحكم حركة وتطور الكل المركب من جهة أخرى .

وعلى ذلك يعرف النظام السياسى بأنه مجموعة من التفاعلات السياسية التى تحدث داخل أى مجتمع ، والتى يتم بمقتضاها صنع السياسات العامة • ويتكون النظام السياسى من أربعة عناصر أساسية هى : المدخلات ، التحويل ، المخرجات ، التغذية العكسية •

البيئة : Environment

يشير مفهوم البيئة لدى ايستون بصفة أساسية الى كل ما هو خارج حدود النظام السياسى ، بعبارة أخرى تشكل البيئة كل ما هو خارج اطار النظام السياسى ولا يدخل فى مكوناته •

ولما كانت فكرة النظام السياسى لا تعدو أن تكون فكرة تحليلية ، فان الفصل التعسفى بين النظام السياسى والأنظمة الاجتماعية الأخرى لا وجود له ، بما يعنيه ذلك من أن النظام السياسى يتأثر ببيئته من خلال مجموعة المدخلات ويؤثر عليها من خلال مجموعة المخرجات ، وهو ما سوف يتم توضيحه بعد قليل •

الحدود : Boundaries

لما كان النظام السياسى لا يوجد فى فراغ ، بل فى اطار بيئة ، كان لابد من الفصل التحليلى بين النظام السياسى وبيئته بوضع نقاط تصورية توضح مناطق انتهاء الأنظمة الأخرى وبدء حدود النظام السياسى • بعبارة أخرى هناك حدود للنظام السياسى يمكن تمييزها تحليليا تفصله عن المحيط أو البيئة بمختلف جوانبها ، وان كان هذا لا يعنى الغاء علاقات التأثير بين النظام السياسى وبيئته الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية ••• الخ التى تتم عبر الحدود •

ويضيف ألموند وباول فى اطار تطويرهم لاقتراب تحليل النظم ليتلاءم ودراسة المجتمعات الجديدة حديثة العهد بالاستقلال الى أن الحدود بين النظام السياسى وبيئته تختلف من مجتمع الى مجتمع آخر ، وتتأثر فى ذلك بالأوضاع والقيم الاجتماعية والثقافية السائدة •

المدخلات : Inputs

تشتمل مدخلات النظام السياسى وفقا لاقتراب التحليل النظمى على كل ما يتلقاه هذا النظام من بيئته • يلاحظ أن هناك ثمة اختلافات حول هذه المدخلات • فطبقا لرأى ايستون (١٩٥٦ ـ ١٩٦٥). تشتمل مدخلات النظام السياسى على عنصرين رئيسيين فقط هما المطالب والتأييد • تشير الأولى الى الرغبات الاجتماعية ، خاصة تلك المتعلقة منها بكيفية توزيع القيم وتحقيق أهداف المجتمع ، وهي فى رأيه قد تكون عامة كما قد تكون محددة • وقد يكون التعبير عنها بصورة مباشرة أو غير مباشرة • وتشير الثانية الى الاتجاهات والمواقف سواء المؤيد منها أو المعارض للنظام •

وتجدر الاشارة الى أن الموند وباول فى اطار دراستهم للبلدان النامية قد ميزوا بين أربعة وظائف رئيسية للنظام السياسى على مستوى المدخلات هى :

ـ وظيفة التنشئة السياسية والتجنيد السياسى Political Socialization and Recruitment ، وهى العملية التى من خلالها يتم نقل ثقافة المجتمع عبر الأجيال من جيل الى آخر • يتم ذلك بواسطة العديد من المؤسسات المجتمعية كالأسرة ، المدرسة ، دور العبادة ، أدوات الاعلام الجماهيرى ••• الخ • أما وظيفة التجنيد السياسى ، وهى وظيفة مرتبطة بالتنشئة السياسية ، فمهمتها اسناد الأدوار السياسية الى الأفراد بعد اكسابهم الخبرات والمهارات اللازمة للاطلاع بها • تتم هذه الوظيفة عن طريق مؤسسات سياسية كالأحزاب والنقابات •

ـ وظيفة التعبير عن المصالح Interest Articulation ، حيث تقوم الجماعات المختلفة داخل النظام بالتعبير عن مصالحها ، ويفترض أن يتم ذلك من خلال القنوات الشرعية للتعبير عن المطالب ، الا أنه كثيرا ما يتم التعبير عن هذه المصالح من خلال القنوات غير الشرعية وغالبا ما يتم ذلك باستخدام العنف ، الأمر الذى لا شك يؤثر على مدى استقرار النظام •

- وظيفة تجميع المصالح Interest Aggregation ، ويقصد بها بلورة المطالب والموالفة بينها وتكتيلها لتقـــدم فى شكل مقترحات تعرض عـلى صانعى القرار • وبديهى أن وجود أبنية تقوم بتجميع المصالح كالأحزاب يخفف كثير من العبء عـــلى صانعى القرار ، وبالتالى يزيد من القـــدرة الاستجابية للنظام السياسى •

- وظيفة الاتصال السياسى ، وهى وظيفة تقوم بها أجهزة الاعــلام وجماعات الضغط والمصالح ، وتلعب دورا فى توفير الاتصال الفعال الذى يتيح للنظام السياسى القيام بوظائفه المختلفة بصورة أيسر •

أما وليم متشل W. Mitchell (١٩٦٢) فى اطار تطويره لنموذج ايستون أضاف عنصرا ثالثا الى عنصرى المدخلات السابق الاشارة اليها ، وهو عنصر الموارد بمختلف أشكالها ، والحقيقة أن هذا العنصر يمثل اضافة حقيقية لافتقاد نموذج ايستون له •

المخرجات : Outputs

عرفها ايستون بأنها مجموعة القرارات والأفعـــال والتصرفات التى يقوم بها النظام وتكون لها الصفة الالزامية ، ويتم بمقتضـاها التخصيص السلطوى للقيم فى المجتمع •

وبنفس الصورة وعلى غرار تقسيم المدخلات الى مجموعة من الوظائف كمـــا سبقت الاشـارة ، ميز الموند وباول بين ثلاثة وظائف رئيسية على مستوى المخرجات هى :

- وظيفة صنع القواعد Rule-making ، بما يعنيه ذلك من وضع السياسات واتخـــاذ القرارات ، ويتم ذلك من خلال السلطة التشريعيــة بالأساس •

- وظيفة تنفيذ القواعد Rule-application ، بما يعنيه ذلك من تطبيق القواعد والقرارات ، ويتم ذلك بواسطة الجهاز الادارى والســلطة التنفيذية •

ـ وظيفة التقاضى حول القواعد Rule-adjudication ، بما يتطلبه من اصدار الأحكام القضائية الملزمة فى حالة التنازع حول القواعد .

التحويل : Conversion

تتمثل هذه العملية فى مجموعة الأنشطة والتفاعلات التى يقوم بها النظام ويحول عن طريقها مدخلاته من موارد ومطالب وتأييد الى مخرجات ، أى قرارات وسياسات تصدر عن أبنية النظام السياسى . التحويل هو بمثابة غربلة للمدخلات . وعلى عكس مفهومى المدخلات والمخرجات اللذان يمثلان عمليات تبادلية بين النظام السياسى من جهة وبيئيته المحيطة من جهة أخرى ، فان عملية التحويل لا تعدو أن تكون عملية داخلية تتم فى اطار النظام ذاته .

التغذية استرجاعية : Feedback

يقصد بها كافة عمليات التأثير الاسترجاعى للمخرجات على المدخلات ، ويتم ذلك من خلال ما تحدثه المخرجات على البيئة من آثار سلبا أو ايجابا ويكون لها تأثيرها فى ذات الوقت على المدخلات . بعبارة أخرى ، التغذية الاسترجاعية هى عملية يتم بمقتضاها تدفق المعلومات من البيئة الى النظام السياسى من جديد فى شكل مدخلات عن نتائج قراراته وأفعاله . التغذية الاسترجاعية بهذا المعنى تربط مدخلات النظام السياسى بمخرجاته ، ومخرجاته بمدخلاته ، وتعطى فى ذات الوقت الطابع الديناميكى المستمر للنظام .

وتجدر الاشارة الى أنه وفقا لنموذج ايستون لتحايل النظم ، فان التغذية الاسترجاعية تمثل عملية هامة وحيوية لبقاء النظام واستمراره . ان علم النظام بمدى الاستجابة لقراراته وسياساته يجعله قادر اما على المضى فى طريقه بانتهاج نفس السياسة أو تعديلها ، أو حتى التخلى عنها كلية ، وهو ما يسميه ايستون بالتغذية الاسترجاعية الفعالة التى تضمن الاستجابة الفعالة للنظام ، والا تعرض وجوده للخطر حال افتقادها .

بعد هذه النبذة عن أهم المفاهيم فى اطار اقتراب التحليل النظمى ، تجدر الاشارة الى أن هناك ثمة مجموعة من المفاهيم الأخرى • فبعض هذه المفاهيم يوضح الخطوط العريضة لأبنية وحركة النظم مثل وصف النظام بأنه مغلق أو مفتوح • ومنها ما يدور حول المستوى الهيراركى مثل النظام الفرعى • ومنها ما يتناول جوانب التنظيم الداخلى للنظم مثل مفاهيم التكامل ، والاعتماد المتبادل ، والتكيف ، والتعلم ، والنمو ، والتدهور ، والأزمة ، والانهيار ، والحمل المتعدى • كما أن منها كذلك مفاهيم تتبلور حول ضبط وتنظيم وبقاء النظام مثل مفهومى الاستقرار والتوازن •

الفروض الأساسية التى يرتكز عليها الاقتراب :

يرتكز اقتراب تحليل النظم كما قدمه ايستون على مجموعة من الافتراضات لعل أهمها :

(١) العملية السياسية عملية آلية ديناميكية :

يفترض اقتراب التحليل النظمى أن التفاعلات السياسية بين مكونات النظام المختلفة وبعضها البعض من ناحية ، وبينها وبين معطيات البيئة المحيطة تتم بصورة آلية ديناميكية • هذه الآلية والديناميكية تحكم عملية تحليل النظام السياسى وتوجهها • بعبارة أخرى ، يبرز اقتراب تحليل النظم كما قدمه ايستون الطابع الديناميكى الحركى للنظام السياسى من خلال التأكيد على التفاعل بين النظام بأنظمته الفرعية والبيئة بأنظمتها المختلفة •

(٢) النظام السياسى نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى :

نقطة البداية فى التحليل النظرى لدى ايستون تفترض أن التفاعلات السياسية فى اطار النظام السياسى تتم استجابة للتأثيرات البيئية • النظام السياسى بطبيعته كنظام اجتماعى قد فصل تحليليا عن الأنظمة الاجتماعية الأخرى المشكلة للبيئة ، ان ما يجعل تحديد هذه البيئة بمختلف مكوناتها أمر هام وحيوى هو الافتراض الذى ينظر الى الحياة السياسية على أنها

تشكل نظام مفتوح عرضة للتأثر بالبيئة المحيطة ، وان كان هـــو الآخر يؤثر فيها بدوره • وطالما أن الحياة السياسية تفهم على أنها نظام مفتوح ، فان المطالب ، كما يرى ايستون ، تقدم لنا أحد المفـــاتيح الرئيسية لفهم الطرق التى من خلالها تحدث البيئة الكلية انطباعها على عمليـــات النظام وعلى مخرجاته •

(٣) النظام يقوم بمجموعة من الوظائف لابد منها لاستمراره :

ان ما يعطى قيمة للدراسة التحليلية للحياة السياسية كنظام ساوكى كما ينظر اليه اقتراب تحليل النظم هو التساؤل الذى يثور حول كيف ان الأنظمة السياسية تستمر فى عالم يتضمن عناصر التغير كما يتضمن عناصر الاستقرار • يقول ايستون أن محاولة الاجابة على هـــذا التساؤل كشفت ما أسماه « دورة حياة الأنظمة السياسية » ، والتى تتبلور حول مجموعة من الوظائف الهامة والحيوية التى بدونها لا يستطيع أى نظـــام سياسى أن يستمر وأن يحافظ على بقاؤه •

(٤) البيئة تفرض على النظام ضغوطا :

على الرغم من أن البيئة بمختلف جوانبها تمثـــل مشكلة تحليلية خطيرة ، الا أن ايستون أكد على أنه يمكن الى حد كبير تبسيط الامور فيما يتعلق بتحليل أثر البيئة اذا ما تم تركيز الاهتمـــام حول مجمـــوعة من المدخلات التى يمكن استخدامها كمؤشرات تلخص المؤثرات الأكثر أهمية من حيث مدى اسهامها فى خلق التوتر والضغوط التى تعبر الحدود من البيئة الى داخل السياسى بالتركيز على مدخلين رئيسيين : المطالب ، التأييد •

المطالب تفرض على النظام السياسى اذن ضغـــوطا ، لابد له من أن يستجيب لها بصورة أو بأخرى • يرجع ذلك الى أن عدم اشباع المطالب والرغبات الجماهيرية يترتب عليه تزايد الاحساس بعدم الرضى عن النظام السياسى ، ومن ثم يقل الدعم والتأييد له •

الضغوط كمفهوم تشير الى التأثيرات القادمة من البيئة نحو النظام • وان كان ايستون يرى أنه ليست كل هذه التأثيرات البيئية تمثل توترا وضغوطا على النظام • فبعضها قد يلعب دورا ايجابيا فى استمرار النظام ، بينما بعضها الآخر قد يكون محايدا فيما يتعلق باحداث التوترات والضغوط • الا أن الغالبية من هذه التأثيرات يتوقع أن تعمل فى اتجاه احداث التوترات والضغوط على النظام •

(٥) النظام السياسى نظام تكيفى :

يعتقد ايستون أن القدرة الحقيقية لبعض الأنظمة على الاستقرار والبقاء رغم الضغوط والتوترات غير العادية التى تتعرض لها من بيئاتها يحمل على الاعتقاد فى حقيقة أن هذه الأنظمة تمتلك بالضرورة مقدرات للاستجابة فى مواجهة هذه الضغوط والتوترات • وعليه فهو يفترض أن النظام السياسى هو نظام تكيفى ويقوم فى الواقع بأكثر من مجرد رد الفعل بصورة سلبية للتأثيرات البيئية •

العلاقات الأساسية التى يطرحها الاقتراب :

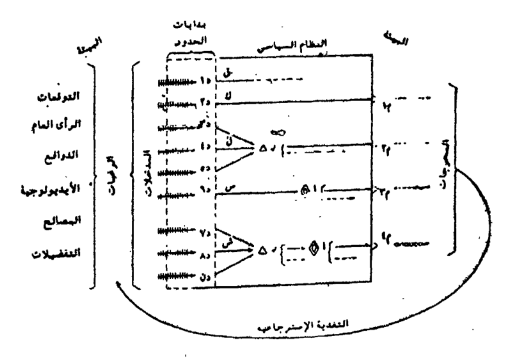
يطرح اقتراب التحليل النظمى مجموعة من العلاقات الأساسية بين العناصر أو المتغيرات التى يتكون منها النظام السياسى من ناحية ، وبينها وبين البيئة الخارجية المحيطة عبر الحدود التى تفصله عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى من ناحية أخرى •

يذهب ايستون الى أنه ما أن يوجد النظام السياسى بحدوده وأنظمته الفرعية حتى نجد أن هناك مجموعة من العلاقات القائمة بين الأنظمة المختلفة باعتبار أنها أنظمة مفتوحة تتعرض لتأثيرات من بعضها البعض • فالواقع أنه ليست هناك ثمة أنظمة إجتماعية ، وبينها الأنظمة السياسية بالطبع ، يمكن أن تكون معزولة تماما عن البيئة المحيطة • وعلى ذلك فان التحليل النظمى يجب أن يركز جل اهتمامه بدراسة العلاقات عبر الحدود بين الأنظمة وبين المدخلات والمخرجات • وعلى الرغم من أنه ليس هناك ثمة

اتفاق بين دارسى السياسة حـول التسميات المتعلقة بالمفاهيم فى هـذا الخصوص ، اذ كما سبق ورأينا أن ايستون على سبيل المثال يرى مدخلات النظام السياسى من البيئة بمختلف أنظمتها الرئيسية والفرعيـة تتمثـل فقط فى المطالب والتأييد ، باعتبارهما المؤشرين الرئيسيين للطريقة التى تؤثر بها العوامل البيئية فى تشـكيل واعادة تشكيل عمليات النظـام السـياسى ، يرى الموند وكولمان مزيدا من التحديد لهذه المدخلات ، على النحو السابق الاشارة اليهـا ، كما يضيف ميتشيل عنصر الموارد كعنصر ثالث ٠

وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم المتعددة تتفاوت ، الا أنها تتشابه الى حد كبير من حيث مدلولاتها بخصوص ما يتم تبادله وانتقاله عبر الحـدود بين النظام السياسى بأنظمته الفرعية ومختلف الأنظمـة البيئية الأخرى ٠ فعندما يشير ايستون أو الموند أو ميتشل الى المطالب أو التعبير عن المصالح او تجميعها ، فانهم يشيرون الى ظاهرة امبريقية تتعلق بما يلى : من يطلب ؟ ماذا ؟ من من ؟ كيف متى ، وبأى النتائج على المشاركين وعلى النظام ؟

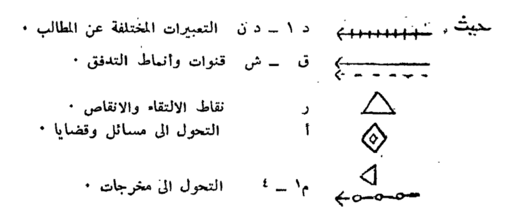
ولكى يوضح ايستون عملية تنظيم المصالح المختلفة ، اقترح بنـاء نموذج لمسارات هذه المطالب منذ اللحظة الأولى لدخولها الى النظام السياسى مرورا بمسارها نحو نقطة الخروج كسياسات وقرارات ملزمة ٠ وعلى الرغم من اعتراف ايستون بأن التحليل النهائى لكل نظام سوف يكون فريدا ، كما أن مسار المطالب سوف يكون أيضا ، الا أنه يـرى مع ذلـك امكانية التجريد فى اطار تعددية الواقع لنموذج نمطى لشبكة المطالب فى كـل الأنظمة السياسية منذ اللحظة التى تولد فيها المطالب فى شـكل رغبة او شعور أو حاجة غامضة ، الى اللحظة التى تجد فيها طريقها فى النهاية عند مواضع مختلفة من القرارات السياسية ٠ أطلق ايستون على هذا النموذج « نموذج تدفق المطالب » ، والذى يمكن توضيحه فى الشكل التالى :

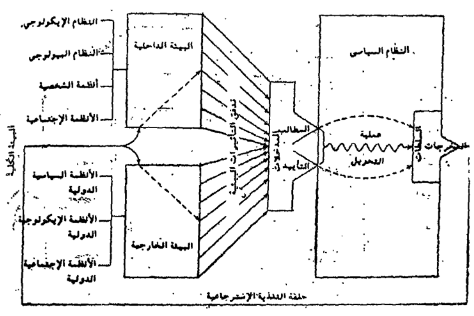


انماط واشكال تدفق المطالب

(ايستون ١٩٦٥)

أما الشكل التالى فيوضح الصورة الأشمل لعناصر النظام السياسى فى علاقاتها مع بعضها البعض ، وتفاعلاتها مع البيئة بمكوناتها الداخلية والخارجية ٠





الاستجابة الديناميكية فى نموذج ايستون للنظام السياسى

المعضلات التى يحاول الاقتراب حلها :

(١) امكانية التحليل :

يختلف مفهوم ايستون عن النظام السياسى كما هو مستخدم فى اقتراب تحليل النظم عن مفهوم علماء السياسة السابقين عليه فى أنه يركز على الجانب التحليلى ، بينما كان هؤلاء العلماء يركزون على الجانب المؤسسى القانونى . يرتبط بذلك ما أدخله اقتراب تحليل النظم من مفاهيم جديدة الى حقل الدراسات السياسية ، والتى تمت استعارتها لا فقط من العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم الاجتماع وعلم النفس ، بل أيضا من العلوم الطبيعية ، الأمر الذى لا شك كان له أكبر الأثر فى اثراء العلوم السياسية .

يرتبط بذلك أيضا شمول التحليل لمختلف عناصر النظام السياسى ، بما يعنيه ذلك من كافة العمليات المتمثلة فى المدخلات والمخرجات . الشمول أيضا يعنى عدم اقتصار النظام السياسى على المؤسسات الحكومية الرسمية كالسلطات الثلاث ، أو على الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة ، انه يتسع مع الاطار التحليلى الجديد ليشمل مختلف الجماعات

والقطاعات التى تلعب دورا مؤثرا ، أو يمكنهـــا أن تلعب دورا مؤثرا فى الحياة السياسية سواء فى ذلك أكانت مع أو ضد النظام ، مشروعة أم غـير مشروعة كالاضرابات والمظاهرات ٠

أضف الى ذلك أن اقتراب تحليل النظم كاستراتيجية عامة أو اطار تحليلى لدراسة الظـــاهرة السياسية أو الاجتماعية يحـدد نقـاط تركيز للدراسة ، كما يحدد كيفية معالجة الموضوع أو الاقتراب منه ، كمـا يقوم بتحديد وحدات التحليل المستخدمة ٠ فضلا عن ذلك فان أهميـة اقتراب تحليل النظم فى الدراسات السياسية ترجع الى أن عـــدد لا بأس به من الاقترابات الأخرى المستخدمة فى التحليل السياسى ، كالاقتراب البنائى ـ الوظيفى والاقتراب الاتصـــالى تعتمد فى مفاهيمهـا وأساسياتها على اقتراب تحليل النظم ٠

(٢) امكانية القياس :

مع اقتراب تحليل النظم ، لم يعد علماء السياســـة يهتمون فقط بمجرد مقارنة الأنظمة عن طريق وجود أو عدم وجود خاصية ، بل أكثر من ذلك القياس الدقيق لخصائص محددة ٠ ويرجع ذلـك بالأساس الى الطبيعه التحليلية السلوكية لعلم السياسة ، والقائمة على مجموعة كبيرة من المفاهيم التى يمكن الاستدلال عليها من خلال مجموعة من المؤشرات التى يســـهل قياسها ٠

(٣) امكانية المقـارنة :

اقتراب تحليل النظم أفاد كثيرا فى مجال دراسات المقارنة ، لا سيما بعد تطويره على يد الموند وباول ٠ فلمـــا كان النظام الســياسى بأبنيته المختلفة ، والتى تتفاوت فى بساطتها وتعقيداتها وفى درجة رقيها وتقدمها يمثل ظاهرة عالمية توجد فى كل المجتمعات ، حتى البسيط منها ، باعتبار أنها تمتلك شكلا أو آخر من أشكال الأبنية السياسية ، فان امكانية المقارنة بين النظم السياسية تصير ممكنة على أساس مجموعة من الأبعاد : من هذه

الأبعاد : مدى تعقد وتمايز هذه الأبنية ، مدى التخصص الوظيفي لهـذه الأبنيـة ، مدى قدرة هـذه الأبنيـة على القيـام بالوظائف الموكولة اليها ... الخ .

بعبارة أخرى ، كان من نتيجة اكتشاف وظائف مشـابهة أو نمطية في كل نظام سياسى ، تاريخى أو معاصر ، أضحى من الممكن الدراسـة المقارنة للطريقة أو الطرق التى من خلالها يقوم النظام بأداء هذه الوظائف في ظل ظروف مختلفة لكل نظام . وهـو الأمر الذى أضحى معـه علم السياسة فى وضع يمكن من الوصول الى تعميمات تتعدى خبرة أى نظـام سياسى واحد ، أو أنظمة تنتمى لثقافة أو حضارة واحدة ، بما يعنيه ذلك من امكانية تقدم الدراسات المقارنة .

الانتقادات الموجهة الى اقتراب تحليل النظم :

بعد العرض السابق للجوانب الايجابية التى أضافها اقتراب التحليل النظمى الى حقل الدراسات السياسية ، تجدر الاشارة فى ختام هذا البحث الى أهم الانتقادات التى تعرض لها الاقتراب . لعل أول الانتقـادات التى وجهت الى اقتراب تحليل النظم فى الدراسات السياسية كما قدمه ايستون هو المحافظة والتحيز للوضع القائم . فالاقتراب يعطى اهتمام مبالغ فيـه للاستقرار كقيمة عليا تسيطر على سلوك النظام . حتى وان كان الاستقرار المقصود لا يفترض الجمود ، بل يفترض التغيير المنظم الذى يطرأ على البيئة أو النظام أو كليهما استجابة للمطالب ، الا آنه لا يتضمن التغـير الثورى بما يعنيه ذلك من تحول جذرى شامل للنظام السياسى ، وهو الأمر الذى لا موضع له فى اقتراب النظم .

الاقتراب يجعل من اسـتمرار النظام والأمر الواقع فى حـد ذاته كهدف ، ويعطى جل اهتمامه وتركيزه بالبحث عن مقومات استمرار النظام وتدعيمه وليس عن عوامل تغييره وتطويره . بعبـارة أخرى يكشف عن عناصر الاستمرارية والاستقرار فى النظام ، دون أن يستطيع تفسير كيف

ولماذا يتطور النظام من وضع الى آخر بصورة دقيقة • ومن هنا يوجه البعض انتقادا الى الاقتراب باعتبار أن أغلب الدراسات التى اتبعته انتهت الى نتائج محافظة أو مؤيدة للأمر الواقع •

هناك أيضا انتقاد آخر يوجه الى اقتراب تحليل النظم كما صاغه ايستون ، يتمثل فى التناول السريع والمبهم للعملية التحويلية • هذه العملية التى تتمثل فى مجموعة الأنشطة والتفاعلات الداخلية التى يقوم بها النظام والتى بمقتضاه تتحول مدخلات النظام الى مخرجات • اكتفى ايستون بالاشارة الى أن هذه العملية التحويلية تحدث داخل النظام دون أن يذكر لنا بوضوح الأبنية التى تقوم بها وكيفية القيام بها • ومع ذلك يمكن القول أن وظائف النظام على مستوى المخرجات كما صاغها الموند وباول تتدارك ذلك بعض الشىء •

وحتى بعد التعديلات التى أدخلت على نموذج ايستون لتحليل النظم ، فان الاقتراب لا يزال توجه اليه الانتقادات لا سيما فيما يتعلق بصعوبة التحويل الاجرائى لكثير من المفاهيم الجديدة التى جاء بها الاقتراب ، لتصبح قابلة للقياس ، ومن ثم اختبار العروض واجراء الدراسات • ولعل الصعوبات التطبيقية التى اعترضت محاولات استخدام الاقتراب ، لا سيما فى مجال دراسات العلاقات الدولية والنظام الدولى ، أصدق دليل على ذلك •

مصادر البحث

(١) جابرييل الموند ، بينغهام باول ، **السياسة المقارنة** ، ترجمـة أحمد عنانى (القاهرة : مكتبة الوعى السائر ، نسخة معدلة ، ١٩٦٦) ٠

(٢) د٠ على الدين هـلال ، **مدخل فى النظم السياسية المقارنة** ، مجموعة المحاضرات التى ألقيت على طلبـة السنة الثـانية بقسـم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ — ١٩٧٦ ٠

(٣) د٠ فاروق يوسف أحمـد ، **قواعـد المنهج العلمى : المنـاهج والاقترابات والأدوات المنهجية** (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨٥) ٠

(٤) د٠ كمال المنوفى ، **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧) ٠

(٥) د٠ محمد محمود ربيع ، **مناهج البحث فى السياسة** (بغـداد : مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٧٨) ٠

(6) Churchman, C. West, *The Systems Approach* (New York : Dell Publishing Co., Inc., 1968).

(7) Cortes, Fernando, Adam Przeworski & John Sprague, *Systems Analysis for Social Scientists* (New York : John Wiley & Sons, 1974).

(8) Easton, David, *The Political System* (New York : Alfred A. Knopf, 1953).

(9) ... ..., "An Approach to the Analysis of Political Systems", *World Politics,* Vol. 9, April 1957.

(10) ... ..., *A Systems Analysis of Political Life* (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1965).

(11) ... ..., *A Framework for Political Analysis* (New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1965).

(12) ... ..., *Varieties of Political Theory* (N.J. : Prentice-Hall, Inc., 1966).

(13) *International Encyclopedia of the Social Sciences*, Vol. 15, (System Analysis).

(14) Holt, Robert & John Richardson, "Competing Paradigms in Comparative Politics", in Robert Holt & John Turner (eds.), *The Methodology of Comparative Research* (New York : The Free Press, 1970).

(15) Mitchell, W. C., *The American Polity* (New York : The Free Press, 1962).

(16) Parsons, Talcot, *Social System* (New York : The Free Press, 1951).

(17) Radcliffe-Brown, A. R., *A Natural Science of Society* (Illinois : The Free Press, 1957).

(18) Young, R., *Approaches to the Study of Politics* (Evanston : Northwestern University Press, 1958).

(٢)

استخدام اقتراب تحليل النظم في الدراسات السياسية فى مصر

د. كمال المنوفي

يهدف هـذا البحث الى تقديم دراسـة تحليلية ونقـدية للدراسـات باللغـة العـربية التى استخدمت اقتراب تحليـل النظـم Systems Analysis Approach ومن ثم سوف نبدأ بعرض مختصر لهذا الاقتراب من حيث تطوره ، المفاهيم والعلاقات الأسـاسية التى يطرحها فضـلا عن التطبيقات المختلفة له ، ثم ننتقل بعد ذلك الى تحليل الدراسات السياسية التى استخدمته فى مصر ٠

القسـم الأول

اقتراب تحليل النظم : فكرة عامة

اقتراب تحليل النظم ، تطوره ومفاهيمه الأساسية

لا ينفصل اقتراب تحليل النظم عن « النظرية العامة للنظم » والتى تعد مصدرا لكل صور التحليل النظامى ٠ وقد تطورت النظرية العامة للنظم كاتجاه فى فلسفة العلم المعـاصرة يهدف الى ربط مجـالات البحث العديدة من خلال منهجية موحـدة فى التحليل ٠ وقد كانت هناك مصـادر ثلاث لتقدم هذه النظرية هى اسهام علماء البايولوجى بالمدخل العضوى لدراسة النظم الحية فى جوانبها الهيكلية والسلوكية والتطورية ، ثم اسهام علماء الرياضيات بتقديم مفهوم تماثل النظم الطبيعية التى تتبع قانونا رياضيا

واحدا ، وأخيرا استخدام نظرية النظم فى مواجهة مشاكل التطبيق التكنولوجى الذى أدى الى بروز مفهوم « النظم التكنولوجية »(١) • وقد طبقت هذه النظرية ، والتى يعتبر Ludwing von Bertalanffy صاحب الفضل فى تطويرها (منذ حوالى ثلاثين عاما) ، أولا فى علم الأحياء والفيزياء الحديثة وفى الدراسات الايكولوجية ، ثم بدأت تجذب الانتباه كاقتراب ممكن فى العلوم السلوكية والاجتماعية • وتقوم هذه النظرية على مبدأ أساسى هو « النظام المفتوح » الذى ينظر الى ظواهر الكون الحية على انها نظم مفتوحة تتميز بوجود علاقات تبادلية مستمرة بينها وبين البيئة التى توجد فيها • ويعد هذا المبدأ خروجا راديكاليا عن نماذج التفكير فى علم الفيزياء الكلاسيكى بصفة عامة التى كانت تقوم على فكرة « النظام المغلق الذى يفترض امكانية فصله عن البيئة المحيطة به ويرفض دخول أى عناصر جديدة فيه أو خروج أى عنصر منه ومن ثم يتم دراسته عن طريق عزل وتحليل خصائص العناصر المكونة له(٢) •

وفى نطاق علم السياسة يعد ديفيد ايستون هو الاسم الذى يقترن بمحاولة تطبيق النظرية العامة للنظم على النظام السياسى ، وذلك وفقا لأربع مقولات أساسية هى(٣) :

١ — ان وحدة التحليل هى مفهوم النظام ، والنظام مجموعة من العناصر والوحدات المترابطة والمتفاعلة ، وبهذا المعنى له تطبيقات عديدة سياسية وغير سياسية ، فالحياة السياسية الداخلية تعتبر نظاما ، كما أن التفاعلات السياسية على المستوى الدولى تعد نظاما للسلوك • وما دام التفاعل يحدث على أصعدة عديدة ، فليس عجبا أن تتعدد النظم السياسية داخل نفس الدولة • فهناك النظام السياسى على المستوى القومى ، والنظام السياسى على المستوى دون القومى (المحلى) فكلاهما يضم العديد من النظم الفرعية ، بل ان نفس النظام الفرعى قد يضم نظما فرعية أخرى كذلك فان النظام السياسى الدولى يتفرع الى عدد من النظم الاقليمية ، ويمكن أن يحدث

التفاعل أفقيا بين الوحدات الموجودة على نفس المستوى ورأسيا بين الوحدات الموجودة على أكثر من مستوى ٠

٢ ـ النظام السياسى باعتباره شبكة من التفاعلات السياسية ، لا يوجد فى فراغ أنه يعيش فى بيئة أو محيط مادى وغير مادى يتفاعل معه أخذا وعطاء ، أى يؤثر فيه ويتأثر به على أن التفاعل لا يتعارض مع مقولة ان للنظام حدودا أى نقاطا تصورية تعين من أين يبدأ وأين ينتهى ٠

٣ ـ ان التفاعل سواء فيما بين الوحدات المكونة للنظام ، أو بين النظام ومحيطه يصل الى درجة الاعتماد المتبادل ، بمعنى أن أفعال وحدة ما تؤثر على باقى الوحدات ، وان التغير فى البيئة يؤثر على النظام وان أفعال النظام تؤثر فى البيئة ٠

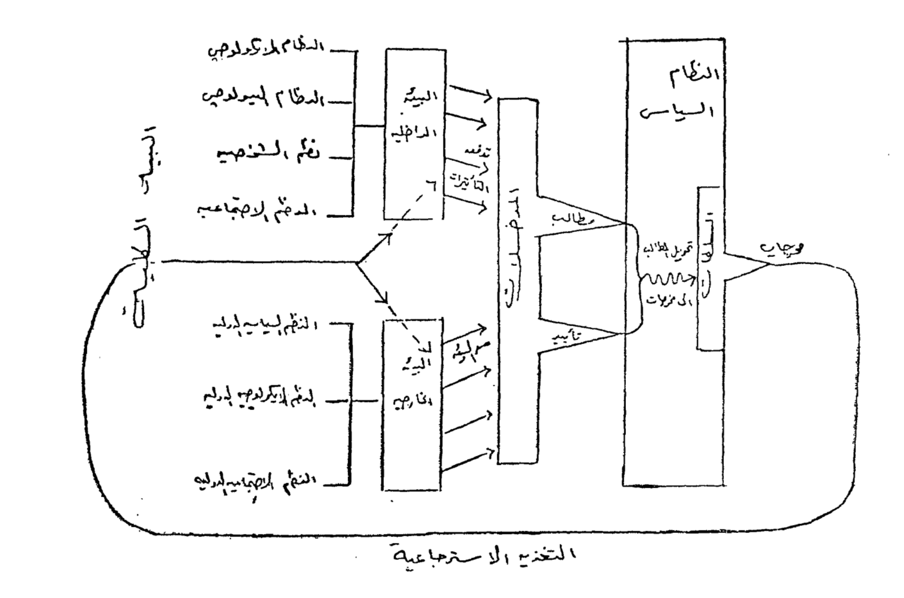
٤ ـ ان المثل الأعلى أو الغاية النهائية لأى نظام هى البقاء والاستمرار ٠ فالنظام السياسى على أى مستوى يصل على النحو الذى يضمن استمرار وجوده ٠ بيد أن الاستقرار لا ينفى التغير ٠ ولكن التغير ينظر اليه كمرادف للتكيف ، بمعنى قدرة النظام على التأقلم مع التغيرات البيئية باجراء تغييرات جزئية فى الهياكل السياسية ، والسياسات أو كليهما ٠ ومعنى هذا أن التغير المقصود هنا هو تغير فى اطار الاستقرار(٤) ٠

نموذج ايستون لتحليل النظم :

تبلورت جهود دافيد ايستون لبناء نظرية سياسية امبريقية وبناء نموذجه لتحليل النظم فى مؤلفاته الثلاثة المعروفة(٥) ٠

وقد عرف ايستون النظام السياسى بأنه التفاعلات التى تتعلق بالتخصيص السلطوى للقيم فى المجتمع أى بتوزيع الموارد بموجب قرارات ينصاع لها الأفراد ٠ وقدم اطارا لتحليل النظام السياسى يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكى تبدأ بالمدخلات ، وتنتهى بالمخرجات مع قيام

عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين المدخلات والمخرجات • وتشير المدخلات الى تأثيرات البيئة على النظام ، وتنقسم الى المطالب والتأييد . ويقصد بالمطالب ما تطلبه البيئة من النظام بحيث يتعين عليه ، فى سبيل الحفاظ على وجوده ، أن يستقبل المطالب ويستجيب لها بشكل مرضى من وجهة نظر أصحابها • وفى نفس الوقت تقدم الى النظام تأييدا ماديا ومعنويا يساعده على الاستجابة بنجاح للمطالب • اما المخرجات فيقصد بها تأثيرات النظام على البيئة ، وهى بمثابة القرارات التى يتخذها النظام لمواجهة المطالب • أما التغذية الاسترجاعية فهى عملية تدفق المعلومات الى النظام عن نتائج أفعاله ، أى نتائج قراراته وسياساته • وهذه النتائج تولد مدخلات جديدة فى صورة مطالب أو تأييد • وتكفل التغذية الاسترجاعية للنظام نوعا من الدينامية والحركية(٦) • وفى كتابه الثانى قام ايستون بتطوير وتفصيل نموذجه مؤكدا الافتراضات السابقة المتعلقة بالنظام ، البيئة ، استجابة والتغذية الاسترجاعية وشرح العلاقات بينها وفقا للشكل التالى(٧) :


البيئة الكلية
النظام الايكولوجي
النظام البيولوجي
نظم الشخصية
النظم الاجتماعية
البيئة الداخلية
النظم السياسية الدولية
النظم الايكولوجية الدولية
النظم الاجتماعية الدولية
البيئة الخارجية
تدفق التأثيرات
المدخلات
مطالب
تأييد
النظام السياسي
السلطات
تحويل المطالب الى مخرجات
مخرجات
التغذية الاسترجاعية

وقد فصل ايستون فى هذا الكتاب بيئة النظام السياسى ، ووفقا له فان البيئة تنقسم الى بيئة داخلية وبيئة خارجية ٠ أما الأولى فتشمل ذلك الجزء من البيئة الاجتماعية والمادية التى توجد خارج حدود النظام السياسى وان كانت توجد فى نطاق نفس المجتمع وتضم كلا من النظم الايكولوجية (مادية ، وغير انسانية) ، والنظم البيولوجية (التكوين الجينى للأفراد) ، والنظم الشخصية (النفسية) ، والنظم الاجتماعية (ثقافية ، الهيكل الاجتماعى ، والاقتصادى والديمجرافى) ٠

اما البيئة الخارجية فهى تلك التى توجد خارج المجتمع الذى يكون النظام السياسى نفسه هو نظاما اجتماعيا فرعيا فيه ٠ ومثال ذلك البيئة الدولية والتى تشمل وفقا لايستون كلا من النظم الايكولوجية الدولية ، النظم الاجتماعية الدولية ، والنظم السياسية الدولية وتتكون النظم السياسية الدولية من نظم فرعية مثل النظم السياسية القومية والأمم المتحدة وحلف شمال الأطلنطى(٨) ٠

تقويم الاقتراب :

بصفة عامة يمكن القول أن اقتراب تحليل النظم يمثل محاولة هامة لتنظيم وتصنيف المعلومات والمادة السياسية وذلك فى اطار نظام متكامل من المفاهيم مركزا على دراسة وتفسير النظام السياسى ككل بدلا من دراسة العناصر المكونة له ٠ بالاضافة الى ذلك ، فان هذا الاقتراب يقوم على رفض المفاهيم التقليدية فى علم السياسة مثل الدولة والثورة وهى مفاهيم قد تكون غامضة وتخضع للأحكام القيمية ، ويستخدم بدلا منها مفاهيم جديدة مثل المدخلات والمخرجات والتغذية الاسترجاعية التى من الممكن أن يكون لها معنى محدد كعناصر فى بناء النظام(٩) ٠ كما أنه لفت الانتباه الى مشكلات هامة للبحث مثل : ما هى أغراض النظام السياسى ، وما هى الوحدات المكونة له ؟ وكيف تتفاعل وحداته مع بعضها البعض ؟ وكيف يحافظ النظام على ذاته ؟

غير أنه يقابل هذه المزايا العديدة من أوجه الضعف • فمن ناحية أولى هناك مشكلة الحدود التى تفصل مثلا بين كل من النظام السياسى والنظام الاقتصادى والنظام الثقافى والاجتماعى ، اذ يؤدى عدم وضوح الحدود بينها الى تداخلها وتشابكها(١٠) • ومن ناحية ثانية هناك صعوبة التحويل الاجرائى للفاهيم المستخدمة ، أى وضع مؤشرات لها تقبل الملاحظة والقياس وهذا العيب يقضى الى عيب آخر مؤداه صعوبة الافادة من نظرية النظم فى وضع فروض تقبل الاختبار ، وبالتالى استخدامها فى البحوث السياسية التجريبية المقارنة • حقيقة اننا يمكن أن نفترض ان المدخلات تؤثر فى المخرجات ، ولكن هذا الافتراض من الغموض بحيث يصعب التحقق من صحته • ومن ناحية ثالثة ، فان هذا الاقتراب يتحيز للوضع القائم ، فالاستقرار أو بقاء النظام عبر الزمن بمثابة مثله الأعلى ، وعليه لا يبدو الاقتراب صالحا لتناول النظم السياسية فى فترات التغير الثورى(١١) •

اقتراب تحليل النظم والعلاقات الدولية :

عندما قام ايستون بتطوير نموذجه لتحليل النظم رأى امكانية تطبيقه سواء فى النظام السياسى الداخلى أو النظام الدولى • غير أنه يمكن القول انه اذا كان من الممكن استخدام هذا الاقتراب لدراسة النظام السياسى الداخلى أو السياسة الخارجية لدولة ما بسهولة نسبية ، الا أن المسألة تصبح أكثر صعوبة اذا ما حاولنا استخدام الاقتراب لدراسة النظام الدولى • فهناك عقبات يطرحها الخلط بين النظام الداخلى والنظام الدولى بدءا من غياب بيئة خارجية ، وعدم تجانس الفاعلين والعلاقات ، وغياب نمط ضبط ملائم • فوفقا لايستون فان « معظم النظم تتطلب سلسلة من السلطات الثابتة » ، وهنا يتساءل نيكلسون ورينولدز عن ماهية هذه السلطات فى النظام الدولى الشامل ، وعن كيفية تحديد المطالب ، والردود ، والتغذية الاسترجاعية ••• الخ •

ويخلص الكاتبان الى القول أن المتغيرات التى يراها ايستون هى ، فى

النظام الشامل ، من الهشاشة بمكان ، كما أن النظم التى يحددها ، على قدر من صعوبة التحديد ، بحيث تبدو فائدة نموذجه فى فهم النظام الدولى الشامل قابلة للشك »(١٢) . على أنه يمكن القول أنه اذا كانت هناك صعوبة فى استخدام هذا الاقتراب فى دراسة النظام الدولى ، الا أن هذه الصعوبة قد تبدو أقل اذا ما كنا بصدد دراسة النظام الاقليمى حيث من السهل نسبيا تحديد العناصر المتفاعلة وبعض الحدود التى تفصل النظام عن بيئته على أساس أن النظام الشامل يكون بمثابة البيئة للنظام الفرعى .

هذا وتجدر الاشارة الى ضرورة تصحيح الخطأ الذى قد يقع فيه البعض نتيجة الخلط بين دراسة النظام الدولى وبين اقتراب تحليل النظم . حقيقة أن الدراسات التى قام بها منظرو العلاقات الدولية وعلى رأسهم مورتون كابلان على النظام الدولى لا تنفصل عن « النظرية العامة للنظم » التى تعد مصدرا لكل صور التحليل النظامى ومقولاتها الرئيسية ، الا أن دراسة النظام الدولى وفقا لدراسات مورتون كابلان كانت تهدف الى اكتشاف الأنماط المتكررة بشكل منتظم للعلاقات بين الدول وذلك حتى يمكن بناء تنظيم فكرى للعلاقات المتعلقة بظواهر العلاقات الدولية فى اطار يمكن من التحليل والتنبؤ والكشف عن القواعد النظامية لتحرك وتطور النظام الدولى ، ومن هنا توصل كابلان الى تمييزه المشهور بين ستة أنماط للنظام الدولى (توازن القوة ، نظام القطبية الثنائية المحكمة ، نظام القطبية الثنائية غير المحكمة ، النظام العالمى ، النظام الهيراركى ونظام الوحدة المسيطرة)(١٣) .

أما فى مجال السياسة الخارجية : فكانت هناك دفعة بدأت مع منتصف الستينات تقريبا لاستخدام اقتراب تحليل النظم فى السياسة الخارجية على افتراض أن مفهوم النظام صحيح بالنسبة لتحليل السياسة الخارجية بقدر صحته بالنسبة لدراسة السياسة الداخلية ، حيث يمكن النظر الى السياسة الخارجية كنظام ديناميكى يتكون من جهاز رصد وتفكير وعمل ، يتلقى مؤثرات ومدخلات معينة بطريقة مستمرة ، يفهمها ويتفاعل معها ، ثم ينتج مخرجات أى سياسات معينة ، تؤثر فى الدول الأخرى المعنية التى سترصد

ذلك كله ، وتتفاعل معه ويصدر عنها بدورها نتاج معين يتمثل فى سياسات وافعال تؤثر بدورها على عملية صنع السياسة فى النظام موضع الدراسة ٠

وكان مودلسكى قد قدم محاولة مبكرة فى أوائل الستينات لاستخدام اقتراب تحليل النظم فى السياسة الخارجية ، حيث وضع نموذجا تحليليا مبسطا للمدخلات والمخرجات مميزا بين عناصر خمس أساسية هى(١٤) :

أ ـ مدخلات القوة : أى الموارد المتاحة لدى صانعى السياسة الخارجية وهى اما داخليــة وتشمل كل الأجهزة والمؤسسات الحكومية المرتبطــة بالسياسة الخارجية ، ودرجة كفاءتها وخبرتها ، وجميــع الثروات المــادية والمعنوية المتاحة فى الدولة ٠ أو خارجية وتشمل كل الموارد المتاحــة التى تنبع من خارج الدولة مثل المزايا والفوائد التى قد تحصل عليهــا الدولة نتيجة لالتزامات أو تعهدات من قبــل دولة أخرى مثــل المساعدات والمنح والامتيازات التجارية ٠

ب ـ مخرجات القوة : وهو كل السياسات الموجهة الى العالم الخارجى اما بهدف المحافظة على الموارد الموجودة أو خلق موارد جديدة ٠

ج ـ المصالح والأهداف : وتتضمن مصالح ومطالب الجماعات المختلفة فى الدولة ٠

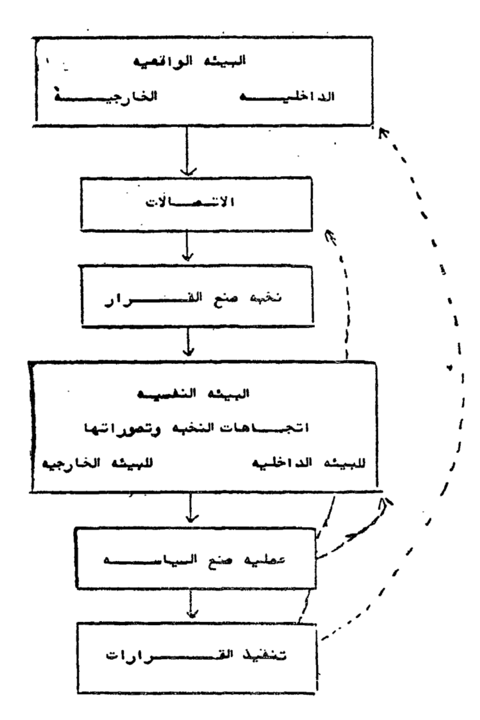
د ـ السياسات الخارجية للدول الأخرى ٠

هـ ـ صانعو السياسة : وهم حلقة الوصل التى يتم عندها تحويل المدخلات الى مخرجات ٠

وقد أوضح مودلسكى أن سياسة الدولة الخارجية من الممكن أن تتغير اذا ما حدث أى تغير فى هذه العناصر سواء من الداخل أو من الخارج مشيرا الى أن أى سياسة خارجية رشيدة تفترض وجود توازن بين هذه العناصر ، واعادة هذا التوازن فى حالة اختلاله ٠

وبعد حوالى عقـــد كامل قدم كـل من برتشر وشتاينبرج وشتاين نموذجهم التفصيلى للمدخلات والمخرجات والذى طبقه بعد ذلك برتشر عـلى السياسة الخارجية لاسرائيل فى عام ١٩٧٢ ثم فى عام ١٩٧٤ ٠

ففى عام ١٩٦٩ قام برتشر وزملاؤه(٤٠) بتقسيم نظـام السياسـة الخارجية الى ثلاثة عناصر عامة هى المدخلات ـ العمليـة ـ المخرجات وذلك وفقا للشكل التالى :



ووفقا لهذا النموذج ، فان كل البيانات المتعلقة بالسياسة الخارجية يمكن تصنيفها فى واحدة من هذه الفئات : مدخلات ـ عملية ـ مخرجات ٠

وقد قام برتشر وزملاؤه بتفصيل العناصر الذى يتكون منها نموذجهم على النحو التالى :

البيئة الواقعية :

وهى تحدد الاطار الذى يتم فيه اتخاذ قرارات السياسة الخارجية . ويلاحظ أن هذه البيئة الواقعية وان كانت تؤثر على نتائج القرارات بطريقة مباشرة ، الا أنها تؤثر على الاختيار بين البدائل أى القرارات نفسها فقط من خلال تصورات صانعى القرار .

وتضم البيئة الواقعية نوعين من المتغيرات ، خارجية وداخلية :

اما المتغيرات الخارجية(١٦) : فتشير الى جميع الظروف والعلاقات التى توجد خارج حدود الدولة وهى :

أ - النظام الدولى الذى يشمل الشبكة الكلية للعلاقات بين الفاعلين فى النظام الدولى (الدول ، التحالفات والمنظمات) ولكن أساسا يمكن التركيز على العلاقات بين القوتين العظميين ، سلوك الأمم المتحدة ، والعلاقات بين القوتين العظميين والعالم الثالث .

ب - النظام الفرعى بمعنى النظم والعلاقات الاقليمية سواء كانت علاقات اقليمية بين دول متجاورة أو غير متجاورة وسواء كانت فى اطار تنظيمى يضم أعضاء متجاورين أو أعضاء غير متجاورين .

جـ - العلاقات الثنائية ، وهى النمط الكلى للتفاعلات بين الدولة والدول الأخرى .

د - العلاقات الثنائية المسيطرة ، وتشير الى النمط الكلى للتفاعلات بين أى دولة والقوى العظمى فى النظام الدولى .

أما المتغيرات الداخلية للبيئة(١٧) **الواقعية :** فتتكون من :

أ - القدرة العسكرية للدولة .

ب - القدرة الاقتصادية .

جـ - الهيكل السياسى والذى يشمل كلا من المؤسسات السياسية ، والاطار الدستورى الذى يتم فيه اتخاذ القرارات ، وطبيعة النظام السياسى، وخصائص النظام الحزبى ، والعلاقات المدنية العسكرية ، ومدى استمرارية واستقرار هياكل السلطة ٠

د - جماعات المصالح والتى تشمل كل من جماعات المصالح الخاصة المنظمة وجماعات المصالح المؤسسية التى تضم المؤسسة العسكرية ، المنظمات البيروقراطية ، المؤسسات الدينية ٠ وأهمها المنظمات البيروقراطية ذات العلاقة بالقضايا الخارجية مثل وزارتى الخارجية والدفاع والتجارة والمالية ٠

هـ - النخب المتنافسة على السلطة (فى ظل نظام حزبى تنافسى مثلا) ٠

ويلاحظ أن هذه البيئة الواقعية توجد مستقلة عن ادراك صانعى القرار ، ويمكن أن يكون لها أثر على عملية صنع السياسة فقط عندما يتم توصيلها الى النخبة وذلك عن طريق وسائل مختلفة مثل وسائل الاعلام ، الاتصال المباشر ، الملاحظة المباشرة للبيئة ، النخب المتنافسة وجماعات المصالح ٠ وبالتالى يكون من المفيد دراسة شبكة الاتصالات فى داخل النظام وتقييم مدى كفايتها ودقتها ، ودرجة موضوعية تدفق المعلومات عن البيئة الواقعية الى النخبة(١٨) ٠

نخبة صنع القرار : أى الشخص (الأشخاص) أو الجماعة (الجماعات) التى تشكل تصوراتها عن البيئة الواقعية القرارات ٠ وتتكون هذه النخبة من الأشخاص الذين لهم سلطة اتخاذ القرارات فى السياسة الخارجية مثل رئيس الحكومة ، وزير الخارجية ٠٠٠

البيئة النفسية لصانعى القرار : وتشمل مواقف نخبة صنع القرار والتى تنبع من استعدادهم النفسى وخصائصهم الشخصية ، كما تشمل أيضا تصورات النخبة وادراكها للبيئة الواقعية الداخلية والخارجية ، والتى

عن طريقها يتحدد تعريف النخب للسلوك الواجب القيـــام به لدولتهم فى السياسة الخارجية ·

عملية صنع السياسة : وتشمل صياغة ووضـــع كل من القرارات الاستراتيجية والتكتيكية · ويميز النموذج بين أنواع القرارات على أساس موضوعها ومضمونها ويصنعها الى قرارات سياسية ـ دبلوماسية ، قرارات تتعلق بقضايا الأمن العسكرى ، قرارات اقتصادية وقرارات ثقافية(١٩) ·

ثم تأتى المخرجات : وهى مضمون التصرفات أو القرارات وأخـــيرا تنفيذ القرارات والسياسات بحيث أن هذا التنفيذ سوف يؤثر على نظـام السياسة الخارجية وذلك عن طريق تغيير متفاوت الدرجة في البيئة الواقعية وتصورات النخبة لها الأمر الذى يؤدى بدوره الى اتخاذ قرارات جديدة · وباختصار يكون هناك تدفق مستمر من البيئة الواقعية الى تصورات النخبة الى القرارات(٢٠) ·

وبصفة عامة يلاحظ أن استخدام هذا الاقتراب فى تحليل السياسة الخارجية له عدد من المزايا منها(٢١) :

١ ـ انه متعدد المداخل ويسمح باستخدام الاقترابات الأخرى المعروفة فى تحليل الظواهر الاجتمـــاعية والسياسية الأخرى مثل اقتراب صـــنع القرار ، واقتراب الجماعات وغيرها ·

٢ ـ انه يسمح بالتحليل الحركى فهو يعنى بتحليل التفـــاعلات بين المدخلات بعضها البعض ، وبين المدخلات ومؤسسات النظام وقيادته ، وبين المدخلات والمخرجات مما يساعد على فهم عميق للظاهرة موضع التحليل ·

٣ ـ شمول التحليل النظمى للظاهرة موضع الدراسة وذلك بتحليل كل جوانبها فهو يوضح العلاقات العضوية بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ، ويبرز تأثير الأبنية غير الرسمية كجماعات المصـــالح ثم يربط حركة الدولة الخارجية بعناصر من البيئة الخارجية فضلا عن دراسة عمليـة

صنع وادارة السياسة ، ثم دراسة جوهر السياسة ذاتها والنتائج المترتبة عليها ٠

هذا وان كان من اهم عيوب استخدام هذا الاقتراب الدرجة العالية من تشعب عناصره والدرجة العالية من العمومية والتجريد ، وعـــدم اهتمامه بميكانيزمات الاختيار بين البدائل الأمر الذى قد يقيد من شموله ، فضلا عن فشله فى التوصل الى افتراضات تربط أنواعا بعينهـــا من المدخـلات بمخرجات بعينها فى لحظة معينة ٠

وفى عام ١٩٧٢ استخدم برتشر هـــذا النموذج بتفاصيله الدقيقـة المتشعبة فى دراسة نظام السياسة الخارجيـــة لاسرائيل(٢٢) ، حيث قدم تحليلا شاملا لسياسة اسرائيل الخارجية خلال عشرين عاما ودرس فى الجزء الأول من الكتاب بطريقة تفصيلية كل مكونات البيئة الواقعية الخارجيـــة والداخلية وشبكة الاتصالات ، ثم انتقل فى الجزء الثانى الى دراسة البيئة النفسية للنخبة الاسرائيلية ، ثم حلل فى الجزء الثالث عملية صنع قرارات السياسة الخارجية وتنفيذها ٠

ويبدو أن نقاط الضعف الســـابقة الذكر فى النموذج وعلى وجـه التحديد التضخم فى العناصر وتشعبها هو الذى صنع النموذج من أن يحقق ادعاء صاحبه بابراز التدفق الديناميكى الدائرى فى النظام ٠ فعـلى الرغم من أن التعدد فى المتغيرات قد يساعد على تقديم أداة شاملة لتحليل قرار محدد ، فان النموذج عندما تم تطبيقه على السياسة الخارجية لدولة عـــلى مدى فترة من الزمن ، قد فشل فى أن يبرز قدرة النظام على المحافظة على التوازن ٠ وهكذا فعندما حاول برتشر أن يضع نموذجه موضع التنفيذ فى دراسة عامة عن السياسة الخارجية لاسرائيل فى فترة عشرين عاما ، كانت نتيجة تحليله دراسة ستايتكية لهيـــاكل ومؤسسات وعمليـات وفشلت الدراسة فى أن تتضمن فكرة التغذية الاسترجاعية فى شــكل استجابات لقرارات وتصرفات معينة ٠ وقد اعترف برتشر نفسه بهـذا القصـــور فى

دراسته مؤكدا أن مؤلفه يهتم أساسا بالمظاهر أو الأبعاد الأفقية أو ذات الأبعاد الكلية لسلوك السياسة الخارجية لاسرائيل ، أى شرح المكونات المختلفة للبيئات الواقعية والنفسية والعملية السياسية دون أن يدخل فكرة التغذية الاسترجاعية(٢٣) •

وقد قام برتشر بعد ذلك بتحليل المظهر الجزئى لسياسة اسرائيل الخارجية فى مؤلفه الثانى عام ١٩٧٤(٧٤) حيث ركز على عدد من القرارات المحددة فى السياسة الخارجية الاسرائيلية ، وقام في كل حالة بتحديد مكونات البيئة الواقعية وتحديد كبار صانعى القرار ودراسة بيئاتهم النفسية عن طريق التحليل الكيفى للوثائق والتحليل الكمي لمضمون الخطب والبيانات خلال فترة القرار ، وقام بدراسة صنع القرار وتنفيذه ثم عملية التغذية الاسترجاعية التى ركز فيها على تتبع نتائج القرار على مكونات البيئة الواقعية وتصورات صانعى القرار لها والقرارات الناجمة عن ذلك •

واستطاع برتشر نتيجة التركيز على حالات معينة أو قرارات محددة أن يفسر ويشرح بدرجة وافية ومنظمة من خلال فكرة التغذية الاسترجاعية العلاقات التبادلية فى نظام السياسة الخارجية لإسرائيل بالنسبة لكل قرار درسه •

القسم الثاني
استخدام اقتراب تحليل النظم
فى الدراسات السياسية المصرية

سوف نركز فى هذا القسم على تحليل الدراسات السياسية المصرية التى استخدمت اقتراب تحليل النظم • وسوف نقتصر هنا على دراسة رسائل الماجستير والدكتوراه فى مجالى النظم السياسية والعلاقات الدولية والتى نوقشت فى قسم العلوم السياسية حتى سبتمبر ١٩٩٠ •

وقبل البدء فى عرض وتحليل النتائج تجدر الاشارة هنا الى عدد من الملاحظات :

الملاحظة الأولى : ان هناك سمة عامة شائعة فى رسائل الماجستير والدكتوراه هى الخلط بين مفهومى المنهاجية Methodology والاقتراب approach • « ففى حين يشير مفهوم منهج البحث الى الدراسة المنظمة والمنطقية للقواعد التى يسترشد بها الباحث فى القيام بالبحث العلمى ، وتتضمن ذلك دراسة وتقييم طرق ووسائل وأدوات واجراءات البحث العلمى وما قد يؤثر على القيام به ، كما يتضمن ذلك دراسة الأسس العامة لاثبات الفروض والنظريات بغض النظر عن ماهية تلك الفروض والنظريات »(٢٥) ، فان الاقتراب يشير الى الاطار التحليلى الذى يؤخذ كأساس فى دراسة الظاهرة السياسية والاجتماعية موضوع الدراسة ، ويستخدم فى تحديد الموضوعات التى تعطى اهتماما أكبر وخصوصا وحدات الدراسة ونقاط التركيز فى دراسة الظاهرة وكيفية معالجة الموضوع ، سواء من حيث وحدات التحليل المستخدمة أو الأسئلة التى تثار وتحديد نوعية المادة اللازمة للاجابة على ذلك وكيفية التعامل معها ، ولذلك فانه يؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر فى اختيار الوسائل التى تستخدم فى الدراسة • ومثال ذلك الاقتراب السلوكى والاقتراب البنائى الوظيفى واقتراب تحليل

النظم ، واقتراب صنع القرار(٢٦) • وبناء على ذلك ، وحتى نتجنب الوصول الى نتائج قد تكون مضللة سوف ندخل فى نطاق بحثنا كل الدراسات التى ذكرت أنها تستخدم اقتراب تحليل النظم أيا كانت التسمية التى أطلقت عليه (منهج أو اقتراب) •

الملاحظة الثانية : فى كثير من الحالات وجدنا أن الدراسات تذكر انها تعتمد على استخدام الاقتراب ، ومع ذلك لا تستخدمه اطلاقا أو تستخدم بعض عناصره وبطريقة انتقائية • وعموما سوف ندخل ضمن وحدات تحليلنا كل الرسائل التى ذكرت انها تستخدم هذا الاقتراب • ثم نقوم بدراسة وتقييم درجة الالتزام باستخدام الاقتراب ومظاهر الالتزام • وسوف يتم التمييز هنا بين ثلاث درجات للالتزام هى : التزام كلى أو شبه كلى ، والتزام جزئى ، والتزام اسمى أو شكلى • ويكون معيار التمييز هو مدى الوفاء فى استخدام الاقتراب بكل من اللغة ، والمفاهيم الأساسية للاقتراب ، والعلاقات التى يطرحها بين المفاهيم • فالالتزام يكون كليا مثلا اذا كان استخدام الاقتراب فى الرسالة يشمل هذه العناصر الثلاث (اللغة ، المفاهيم ، العلاقات) ، ويكون اسميا أو شكليا فقط اذا كان استخدام الاقتراب يقتصر على مجرد اللغة ، ويكون الالتزام جزئيا اذا كانت الرسالة تستخدم اللغة والمفاهيم فقط أو اللغة وبعض المفاهيم وبعض العلاقات •

الملاحظة الثالثة : ان كثير من الرسائل تم التأكيد فيها على استخدام اقتراب تحليل النظم مع اقترابات ومناهج أخرى فى اطار ما يسمى بالتكامل المنهجى • وبناء على ذلك فسوف ندخل هذه الرسائل ضمن وحدات تحليلنا •

الملاحظة الرابعة : انه فى تحليلنا لاستخدام الاقتراب النظمى فى الرسائل سوف نميز بين الرسائل فى مجال النظم السياسية وتلك فى مجال العلاقات الدولية • وفى كلى الحالتين سوف يدور التحليل حول محورين أساسيين هما :

١ ـ المشكلة البحثية ٠

٢ ـ طريقة استخدام الاقتراب ودرجة الالتزام فى استخدام الاقتراب مميزين فى ذلك بين الرسائل التى ذكرت أنها استخدمت الاقتراب وحده وتلك التى ذكرت أنها تستخدمه فى اطار التكامل المنهجى ٠

أولا ـ بالنسبة لمجال النظم السياسية :

بعد قيام الباحثة بمسح شامل لرسائل الدكتوراه والماجستير فى النظم السياسية وجدنا أن من بين حوالى ١٠٠ رسالة هناك رسالتين فقط ذكرتا أنهما تستخدمان اقتراب تحليل النظم (أى بنسبة ٢٪ فقط) كما بلغ عدد الرسائل التى ذكرت انها تستخدم الاقتراب فى اطار التكامل المنهجى ٩ رسائل فقط من بين ٤٩ رسالة ذكرت انها تستخدم التكامل المنهجى ٠

١ ـ المشكلة البحثية فى الرسائل التي استخدمت اقتراب تحليل النظم ؛

لكل بحث علمى مشكلة معينة يحاول الباحث أن يدرسها أو يجيب على أسئلة معينة بخصوصها ، ويتوقف نجاح أى باحث بدرجة كبيرة على قدرته على صياغة مشكلته البحثية وتحديدها فى صورة معينة واضحة بحيث لا تكون شديدة الاتساع بحيث يصعب دراستها دراسة وافية أو بالغة الضيق بحيث تقل القيمة العلمية للدراسة(٢٧) ٠

وبعد حصر الرسائل التى استخدمت اقتراب تحليل النظم نجد أنه من الممكن تبنيف مشاكلها البحثية من حيث طبيعة وموضوع المشكلة البحثية من ناحية ومن حيث مدى ضيقها أو اتساعها من ناحية أخرى ٠

أ ـ وفيما يتعلق بطبيعة موضوع المشكلة البحثية :

نجد أن الرسائل موضع التحليل انقسمت مشاكلها البحثية الى ثلاثة أنواع :

* مشاكل بحثية تتعلق بفاعلين سياسيين فى النظام السياسى ،

أدوارهم ، خصائصهم ووظائفهم سواء كان هؤلاء الفـــاعلين مؤسسات أو منظمات أو جماعات أو أفراد ٠

* مشاكل بحثية تتعلق بسمات النظم السياسية ٠

* مشاكل بحثية تتعلق بالعمليات التى تدور فى النظـــام ويشمل هذا النوع من المشاكل البحثية أيضا العلاقات بين متغيرين ٠

* وبالنسبة للنوع الأول من المشاكل البحثية والذى يتعلق بفاعلين سياسيين فى النظام الســياسى ، فقد حظيت بالاهتمــام الأكبر من جــانب رسائل الماجستير والدكتوراه فى النظم السياسية حيث بلغ عدد الرسائل التى ركزت مشكلتها البحثية على فاعلين سياسيين فى النظام الســياسى ٧ رسائل من مجموع الرسائل الاحدى عشرة التى ذكرت انها تستخدم اقتراب تحليل النظم سواء وحده أو فى اطار التكامل المنهجى ٠ ويلاحظ هنـــا أن العسكريين كفاعلين سياسيين قد حظوا بالاهتمام الأكبر من جانب المشكلات البحثية اذ تركزت المشكلة البحثية لأربعة رسائل حول دور العسكريين فى النظم السياسية سواء كان ذلك بطريقة مقارنة مثل الدراسة التى تركز على الدور التنموى للعسكريين فى الدول النامية : دراســة مقــارنة(٢٨) أو فى دولة واحدة باكستان(٢٩) ، السودان(٣٠) ، نيجيريا(٣١) ٠

ثم هنــاك دراســة عن الدور الســياسى للأزهر(٣٢) وأخرى عن دور جماعات المصالح فى النظام السياسى السوفيتى(٣٣) ٠ كما أن هناك دراسة واحدة تجمع مشكلتها البحثية بين فاعلين فى النظام السياسى وسمات هذا النظام وهى المشكلة البحثية الخاصة بالأقليات والاســـتقرار السياسى فى الوطن العربى(٣٤) ٠

* أما النوع الثانى من المشاكل البحثية والخاص بسمات النظـــام السياسى ، فقد نال اهتمام دراستين فقط ، أحدهما ركزت مشكلتها البحثية على ظاهرة الاستقرار السياسى فى مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠(٣٥) ، والثــــانية ركزتها على كيان القوة السياسية فى السودان(٣٦) ٠

* كذلك حظى النوع الثالث من المشاكل البحثية والخاص بعمليات النظام السياسى باهتمام دراستين اذ ركزت المشكلة البحثية لاحداهما على التغيير الثورى فى دول العالم الثالث مع التركيز على حالة ايران(٣٧) ، وركزت المشكلة البحثية للثانية على التنمية والتكامل القومى فى السودان(٣٨) .

والملاحظ هنا أن نصيب مصر من هذه المشكلات البحثية بأنواعها الثلاثة ، تمثل فى دراسة واحدة فقط هى الخاصة بظاهرة الاستقرار السياسى فى مصر .

ب - اما فيما يتعلق بدرجة تحديد المشكلة البحثية او اتساعها :

فيلاحظ بصفة عامة انه وان كان النطاق الموضوعى محددا لمعظم المشكلات البحثية موضع الدراسة باستثناء حالات محددة ، مثل دراسة الأقليات والاستقرار السياسى التى تغطى فى تحليلها كل الوطن العربى(٣٩) الا أن النطاق الزمنى لهذه المشكلات البحثية كان فى معظم الحالات متسعا اذ كان يتراوح ما بين ١٣ و٢٩ عاما ، بل وصل فى احدى الحالات الى ٨٢ عاما(٤٠) .

٢ - طريقة استخدام الاقتراب ودرجة الالتزام به :

رأينا أن الدراسات التى تدخل ضمن نطاق تحليلنا تفاوتت فى طريقة استخدامها لاقتراب تحليل النظم بين دراسات استخدمت هذا الاقتراب وحده ، وأخرى فى اطار التكامل المنهجى وسوف نحاول هنا أن ندرس مدى ودرجة الالتزام باستخدام الاقتراب فى كلتا الحالتين (التزام كلى أو شبه كلى/جزئى/شكلى أو اسمى) .

أ - الدراسات التى ذكرت انها تستخدم اقتراب تحليل النظم وحده :

وعددها كما رأينا دراستين فقط . وقد اتضح من فحصهما أن التزام احداهما باستخدام الاقتراب كان التزاما شبه كلى ، بينما كان التزام الثانية مجرد التزام اسمى . أما الحالة الأولى فهى الدراسة الخاصة بالعسكريون

والحكم فى باكستان(٤١) والتى نجحت الى حد كبير فى استخدام الاقتراب فى معظم عناصره ٠ ويبدو أن طبيعة المشكلة البحثية هنا كانت تساعد على استخدام الاقتراب حيث كان التركيز أساسا على بيئة التدخل العسكرى ، ودراسة مؤسسات النظام العسكرى واستراتيجياته الاقتصادية والسياسية وتفاعله مع المطالب المختلفة ثم تقييم أداء النظام ٠ ويلاحظ هنا أن الالتزام كان فى شكل الالتزام باللغة ، وبمعظم المفاهيم والعلاقات بينها ٠ اذ تمت أولا دراسة البيئة الداخلية لتدخل العسكريين فى السلطة وتشمل الأوضاع الاجتماعيه والاقتصاديه وحصائص النظام السياسى وأزماته ، وعلاقة العسكريين به ، فضلا عن البيئة السياسية الخارجية وان كان لم يتم التوسع فى دراستها ، ثم تمت دراسة النظام السياسى الذى اقامه العسكريون واستراتيجياته السياسية والاقتصادية لمواجهة المطالب الموجهة اليه ، ثم أخيرا تقييم أداء النظام العسكرى وأزماته من حيث عدم قدرته على استيعاب الكثير من المطالب والمشاكل التى تولدت عن عملية التنمية الاقتصاديه والتعبئة الاجتماعية بما ترتب عليه من اختلال فى التوازن بين مدخلات النظام وقدراته والذى أدى فى النهاية الى انهيار النظام العسكرى ٠

أما الدراسة الثانية والتى تدرس ظاهرة الاستقرار السياسى فى مصر(٤٢) ، فمع الاعتراف بأهميتها وقيمتها العلمية الا أن الباحث لم يلتزم فيها باستخدام اقتراب تحليل النظم ٠ ويتضح ذلك مما ذكره الباحث نفسه فى المقدمة من أنه يستفيد من الاقتراب كمصدر للاطار النظرى الذى تقوم عليه الدراسة وذلك فيما يتعلق بالقضايا والتساؤلات التى يثيرها وأهمها(٤٣) :

١ ـ وجود قوى استقرارية فى النظام تؤدى الى الحفاظ عليه ، ووجود قوى أخرى غير استقرارية تؤدى الى تغييره وبالتالى يتم البحث عن تلك القوى التى أدت الى حالة من عدم استقرار على مستوى معين من مستويات النظام السياسى وحالة من الاستقرار على مستوى آخر فى مصر فى الفترة محل البحث ٠

٢ - ان الدراسة تنظر الى النظام باعتباره مفهوما حركيا وبعبارة أخرى فهى لا تفترض انه فى حالة استقرار وتوازن بالضرورة » ٠

أما ما عدا ذلك فلم تستخدم الدراسة الاقتراب المذكور ، وبالتالى فان معالجتها للموضوع لم تعكس من قريب أو بعيد أى عنصر من عناصر الاقتراب ، حيث ركزت الدراسة على تحليل العلاقات بين النخبة السياسية والاستقرار السياسى ، ثم السياسات الاقتصادية والاجتماعية (الاصلاح الزراعى والقوانين الاشتراكية) والاستقرار السياسى ، والقوى السياسية (خارج اطار الشرعية ، وجماعات الضغط) والاستقرار السياسى وينتهى بدراسة للخصوصية المصرية ، محللا كل من نمط الانتاج الآسيوى والخبرة التاريخية من حيث التنشئة الاجتماعية والتراث الاسلامى وتكامل المجتمع المصرى وتجانسه ٠

ب - الدراسات التى ذكرت أنها تستخدم الاقتراب فى اطار تكامل منهجى :

وقد بلغ عدد هذه الدراسات ٩ رسائل ٠ ويلاحظ على هذه المجموعة من الدراسات أمرين :

الأمر الأول : ان استخدام اقتراب تحليل النظم ضمن التكامل المنهجى قد اتخذ فى معظم الحالات شكل حشد الاقتراب مع عدد من الاقترابات والمناهج الأخرى التى قد لا يوجد رابط بينها ٠ وكانت الاقترابات والمناهج التى ذكر الباحثون استخدامها مع اقتراب تحليل النظم فى الحالات التسعة هى :

* اقتراب الجماعة ٠
* المدخل التنظيمى والمنهج المقارن ٠
* المنهج التاريخى والمقارن والمسح الاجتماعى ودراسة الحالة واقتراب والبنائى الوظيفى ٠
* المنهج التاريخى والمقارن ودراسة الحالة ، واقتراب صنع القرار ٠

* المنهج التاريخى والمقارن :
* المنهج التاريخى ودراسة الحالة ·
* التاريخى والمقارن والبنائى الوظيفى ·
* التاريخى ودراسة الحالة والبنائى الوظيفى :
* التاريخى والسلوكى والبنائى الوظيفى ·

الأمر الثانى : انه فى كل هذه الحالات تم ذكر اقتراب تحليل النظم ضمن الاقترابات والمناهج الأخرى المختارة دون توضيح لماهيته أو فهم الباحث له أو تحديد كيفية استخدامه أو تعريفه بطريقة عامة أو مبسطة وكانت النتيجة هى عدم استخدامه (استخدامه اسميا فقط) أو استخدامه بطريقة جزئية ·

ومن أمثلة الحالة الأولى عدد من الدراسات التى لا يمكن أن ننكر قيمتها العلمية وأهميتها للمكتبة العربية من ذلك الدراسة الخاصة بجماعات المصالح فى الاتحاد السوفيتى التى ذكرت انها تستخدم اقتراب تحليل النظم على أساس أنها « نظرت الى جماعات المصالح على أنها أحد مدخلات العملية السياسية » وان الدراسة تستهدف الوقوف على « التطابق والاختلاف بين ما يصدره النظام من قوانين أو ما يتخذه من سياسات وبين مطالب هذه الجماعات »(٤٤) ، والدراسة الخاصة بالأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى ، حيث أوضحت الباحثة انها استفادت باقتراب تحليل النظم « لكونه يتصدى لتعامل النخب الحاكمة مع المدخلات المختلفة لأنظمتها وتصديها لها من خلال جملة من السياسات والقرارات التى تحدد نصيب هذه النخب من الشرعية وحظها من الاستقرار السياسى · ومن هنا يرتبط هذا الاقتراب باقتراب القوة باعتبار أن قوة النخب الحاكمة هى التى تحدد قدرتها على فرض سياساتها وقراراتها ولو الى حين مثلما تعد قوة الجماعات المختلفة من أهم عوامل تشجيعها على تحدى ارادات تلك النخب »(٤٥) ، وكذلك الدراسة الخاصة بالدور السياسى للأزهر والتى

تذكـــر اتباعها لاقتراب تحليل النظم (من بـــين مناهج أخرى) « وذلك بالوقوف عند حـــدود المقـــولات الأساسية له وهمـــا مقولتا المدخـلات والمخرجات »(٤٦) . وأخيرا الدراسة الخاصة بالدور التنموى لنعسكريين فى الدول النامية والتى فى تحديدها لكيفية اســـتخدام الاقتراب ذكرت أنه سوف « يتم تحليل طبيعة النظام السياسى الذى يتفاعل مع طبيعة التنظيم العسكرى ليحـــدد نمطا للعلاقات المدنية العســـكرية يسمح بامتداد دور العسكريين الى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية »(٤٧) .

هذا بالاضافة الى دراسات ثلاثة أخرى هى الدراسة الخاصـــة بكيان القوة السياسية فى السودان(٤٨) ، والتغيير الثورى فى دول العالم الثالث ودراسة حالة الحركة الثورية الايرانية(٤٩) ودور العسكريين فى النظـــام السياسى السودانى(٥٠) .

أما الحالة الثانية أى التى تم فيها استخدام الاقتراب بطريقة جزئيـــة فهى الدراسة الخاصة بالعســـكريين والحكم فى أفريقيا مـــع التطبيق عـلى نيجيريا حيث قام الباحث بتغطية بعض المفاهيم والعلاقات الخاصة بالاقتراب بطريقة عامة فى الباب الثانى عند دراسة الحـــالة النيجيرية ، وبالذات فى الفصل الأول من هذا الباب عندما قام بدراسة عوامل تدخل العسكريين فى السلطة ، ثم فى الفصل الثانى عندما قام بدراسة أداء النظم العسكرية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتقييم هذا الأداء من حيث الفشل فى مواجهة الضغوط والمشكلات التى واجهت العسكريين مما أدى الى انسحابهم من السلطة(٥١) .

ثانيا ــ بالنسبة لمجال العلاقات الدولية :

بخلاف ما كان متوقعا فان استخدام اقتراب تحليل النظم فى رسائل الماجستير والدكتوراه فى العلاقات الدولية كان أكثر شيوعا بالمقارنة باستخدامه فى النظم السياسية اذ بلغ عدد الرسائل التى ذكرت انهـــا تستخدمه وحده ٧ رسائل من مجموع حوالى مائة (١٠٠) رسالة (بالإضافة

الى رسالة استخدمت الاقتراب بالفعل دون أن تذكر ذلك) • بينما بلغ عدد الرسائل التى ذكرت استخدام الاقتراب فى اطار التكامل المنهجى ٤ رسائل من بين ١٩ رسالة ذكرت استخدام التكامل المنهجى •

١ ـ المشكلة البحثية فى الرسائل التى استخدمت اقتراب تحليل النظم :

أ ـ فيما يتعلق بطبيعة اشكلة البحثية فى رسائل العلاقات الدولية التى ذكرت انها تستخدم اقتراب تحليل النظم فيمكن تقسيمها الى نوعين :

* مشاكل بحثية تتعلق بعلاقة دولية بين طرفين أو أكثر •
* مشاكل بحثية تتعلق بالسياسة الخارجية لدولة ما (أو دولتين) •

وهذا النوع الثانى من المشاكل البحثية ينقسم بدوره الى شرائح :

* فهناك مشاكل بحثية تتعلق بالسياسة الخارجية لدولة ما بصفة عامة •
* وهناك مشاكل بحثية تتعلق بسياسة دولة تجاه دولة أخرى •
* مشاكل بحثية تتعلق بسياسة دولة تجاه قضية معينة أو منطقة معينة •
* مشاكل بحثية تتعلق بجزئية محددة فى السياسة الخارجية لدولة ما كأن تدور المشكلة البحثية حول قرار معين أو قرارين •

ـ أما النوع الأول من المشاكل البحثية أى تلك التى تتعلق بعلاقة دولية بين طرفين أو أكثر فقد حظيت باهتمام ثلاث رسائل ، كانت المشكلة البحثية للأولى تدور حول العلاقات السياسية بين اسرائيل ودول جنوب وشرق آسيا(٥٢) ، أما الثانية فكانت مشكلتها البحثية هى العلاقات بين مصر والدولتين الألمانيتين(٥٣) ، ثم كانت المشكلة البحثية للدراسة الثالثة تتعلق بالمفاوضات المصرية البريطانية لمعاهدة ١٩٥٤(٥٤) •

وتقع بقية المشكلات البحثية للدراسات وعددها ٩ رسائل التى استخدمت تحليل النظم فى نطاق النوع الثانى من المشاكل البحثية ، أى

تلك التى تتعلق بالسياسة الخارجية لدولة ما أو دولتين وذلك بتفريعاتها سالفة الذكر ٠

– فهناك دراستان دارت المشكلة البحثية لكل منهما حول السياسة الخارجية لدولة ما تجاه دولة أخرى ، وهما رسالة عن السياسة الخارجيه الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتى ١٩٥٣ – ١٩٥٩[٥٥] ، وسياسة مصر الخارجية تجاه ايران ١٩٥٢ – ١٩٨١[٥٦] ٠

– كما دارت المشكلة البحثية لثلاث دراسات حول السياسة الخارجية لدولة ما أو دولتين تجاه قضية معينة أو منطقة معينة الأولى تتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ١٩٦٧ – ١٩٧٣[٥٧] ، والثانية تدور حول السلوك الدولى المقاون للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تجاه الصراع العربى الاسرائيلى[٥٨] ، والثالثة حول سياسات الدولتين الأعظم تجاه تجاه منطقة الشرق الاوسط[٥٩] ٠

– اما المشاكل البحثية التى تدور حول جزئية محددة فى السياسة الخارجيه لدوله ما فكان ثلاثه منها يتعلق بدراسة قرارات فى السياسة الخارجيه هى القرار المصرى بعقد صفقة الأسلحة التشيكية[٦٠] ، وقرارى طرد الخبراء السوفييت عام ١٩٧٠ وزيارة السادات للقدس[٦١] ، بالاضافة الى عملية اتخاذ القرار فى سياسة الأردن الخارجية ١٩٥٣ – ١٩٧٤[٦٢] ، حيث تم التركيز على أربعة قرارات هى قرار رفض الدخول فى حلف بغداد ، وقرار الاتحاد مع العراق ١٩٥٨ ، وقرار التحالف مع مصر ١٩٦٧ وقرار المواجهة مع المقاومة الفلسطينية ١٩٧٠ ٠ هذا الى جانب دراسة أخرى تركز مشكلتها البحثية على جزئية محددة أخرى هى مراكز القوى فى اسرائيل ودورها فى صنع السياسة الخارجية[٦٣] ٠

ويلاحظ هنا أن الغالبية العظمى من المشكلات البحثية فى الدراسات التى ذكرت استخدامها لاقتراب تحليل النظم (٩ دراسات) تقع فى فئة المشاكل البحثية التى تتعلق بالسياسة الخارجية لدولة ما ٠

كذلك يلاحظ أن الاهتمام بمصر فى هذه المشاكل البحثية كان أكثر من الاهتمام به فى دراسات النظم السياسية التى استخدمت الاقتراب . اذ بلغ عدد الرسائل التى كانت مشاكلها البحثية تدور حول مصر خمسة رسائل (بالمقارنة برسالة واحدة فى مجال النظم السياسية) . وهى : العلاقات بين مصر والدولتين الألمانيتين ، والمفاوضات المصرية البريطانية لمعاهدة ١٩٥٤ ، وسياسة مصر تجاه ايران ، وقرار عقد صفقة الأسلحة التشيكية ١٩٥٥ ، وقرارى طرد الخبراء السوفييت ١٩٧٢ ، وزيارة القدس ١٩٧٧ .

ب - اما فيما يتعلق بدرجة تحديد المشكلة البحثية أو اتساعها ، فيلاحظ أن الدراسات المذكورة كان يتسم معظمها بدرجة معقولة من التحديد فى المشكلة البحثية سواء من حيث النطاق الموضوعى أو النطاق الزمنى لها وذلك باستثناء بعض الحالات التى اتسعت فيها المشكلة البحثية كما هو واضح فى الدراسة عن علاقات مصر بالدولتين الألمانيتين فى فترة الخمسينات والستينات(٦٤) ، والدراسة الخاصة بالعلاقات بين اسرائيل ودول جنوب وشرق آسيا ١٩٤٨ - ١٩٧٢(٦٥) ، وتلك المتعلقة بسياسة مصر الخارجية تجاه ايران ١٩٥٢ - ١٩٨١(٦٦) . حيث اتضح مدى اتساع المشكلة البحثية فى كل منهما سواء من حيث النطاق الموضوعى أو النطاق الزمنى وقد يبدو النطاق الموضوعى للمشكلة البحثية الخاصة بالسياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتى ١٩٥٣ - ١٩٥٩(٦٧) متسعا لأول وهلة ، غير أن الباحث قد أوضح انه يركز على السياسة الأمريكية الدفاعية فقط تجاه الاتحاد السوفيتى فى فترة الدراسة . وكانت أكثر المشكلات البحثية تحديدا هى تلك التى دارت حول جزئية محددة فى السياسة الخارجية وذلك فى الدراسات الخاصة بالقرارات فى السياسة الخارجية ، (سواء كانت حالة القرارات فى السياسة الخارجية المصرية أو الأردنية)(٦٨) . وكذلك الدراسة الخاصة بمراكز القوى فى اسرائيل ودورها فى صنع السياسة الخارجية(٦٩) .

٢ - طريقة استخدام الاقتراب ودرجة الالتزام به :

لقد سبقت الاشارة الى أن الدراسات التى تدخل ضمن نطاق تحليلنا تفاوتت فيما يتعلق بطريقة استخدام اقتراب تحليل النظم بين دراسات استخدمت هذا الاقتراب وحده ، وأخرى استخدمته فى اطار التكامل المنهجى وسوف نقوم هنا بتحليل مدى ودرجة الالتزام باستخدام الاقتراب فى كلتا الحالتين (التزام كلى أو شبه كلى/جزئى/شكلى أو اسمى) كما سبق وحللنا الدراسات فى مجال النظم السياسية على أساس مدى استخدام اللغة والمفاهيم والعلاقات الخاصة بالاقتراب ٠

أ - الدراسات التى ذكرت انها تستخدم الاقتراب وحدة :

كما ذكرنا من قبل عدد الرسائل التى ذكرت أنها تستخدم اقتراب تحليل النظم وحدة ٧ رسائل فضلا عن رسالة استخدمت الاقتراب بالفعل دون أن تذكر ذلك(٧٠) ٠

وقد تبين بعد فحص هذه الرسائل أنه تم استخدام هذا الاقتراب بطريقة كاملة ودقيقة فى احدها وبطريقة شبه كاملة فى حالتين وبطريقة جزئية فى حالة واحدة ، ثم بطريقة اسمية فقط فى أربع حالات ٠

- أما بالنسبة للحالة التى تم فيها استخدام الاقتراب بطريقة كاملة فكانت تتمثل فى الدراسة القيمة عن القرار المصرى بعقد صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥(٧١) ٠ وهذه الرسالة من أكثر الدراسات من حيث دقة التزامها باستخدام الاقتراب بكافة عناصر ومفاهيمه وتفصيلاته وعلاقاته بعد أن عددت هذه المفاهيم أو العناصر والعلاقات فيما بينها وفقا لنموذج مايكل برتشر ٠ فقام كاتبها أولا بدراسة البيئة الدولية والنظام الدولى من الناحية الهيكلية وطبيعة التفاعلات السائدة فيه ، ونظام العلاقات الثنائية بين مصر والقوى الكبرى فى فترة الدراسة (بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتى) ثم العلاقات بين مصر والدول الافريقية الآسيوية ؛

أما البيئة الاقليمية فشملت النظام الاقليمى العربى ، وعلاقات التفاعل بين مصر وبقية الدول العربية ، ونمط العلاقات بين مصر واسرائيل ٠

وبالنسبة للبيئة المحلية ، فقصد بها البيئة الداخلية وهى خصائص النظام السياسى المصرى فى فترة صنع القرار ، والقدرة الاقتصادية والقدرة العسكرية المصرية ٠ ثم قام ثانيا بتحليل البيئة النفسية لصانع القرار المصرى وذلك بدراسة شخصية صانع القرار الرئيسى ومؤثرات التنشئة السياسية له والاطار الفكرى المتصل بالقضايا التى واجهها ونظام القيم الخاص به ، كل ذلك الى جانب رؤيته للبيئة الواقعية بكل عنصرها سالفة الذكر ٠

ثم قام الباحث بعد ذلك بدراسة عملية صنع القرار من حيث أجهزة صنع القرار ، واستطلاع البديل السوفيتى واعداد القرار واتخاذه وتنفيذه ٠

وأخيرا قام بتحليل انعكاسات القرار (التغذية الاسترجاعية) وذلك بتحليل انعكاسات القرار على كل من البيئة الواقعية الدوليه والاقليميه والداخلية ثم انعكاساته على البيئة النفسية من حيث رؤية الرئيس عبدالناصر للبيئة الدولية والاقليمية والداخلية ٠

أما الحالتان اللتان تم فيهما استخدام الاقتراب بطريقة شبه كلية فهما الدراسة الخاصة بسياسة الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفيتى ١٩٥٣ ـ ١٩٥٩ ، وتلك الخاصة بسياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ٠

فقد قامت الدراسة الأولى(٧٢) باستخدام الاقتراب فيما يتعلق بمعظم مفاهيمه وعلاقاته مركزة على دراسة سياسة الدفاع الأمريكية وذلك ببيان أثر كل من المحددات البيئية والعملية السياسية وتفاعلهما لينتجا نمطا معينا من سياسة الدفاع ٠ فقام الباحث أولا بدراسة المدخلات البيئية سواء مدخلات البيئة الداخلية من حيث البيئة المادية أى العناصر الجغرافية والموارد

الطبيعية والقوة البشرية والاقتصادية والقوة العسكرية للولايات المتحدة ، والطابع القومى ، والرأى العام والأحزاب السياسية وجماعات المصالح والشيوعيون الأمريكيون ، أو مدخلات البيئة الخارجية للنظام والتى ضمنها كل من الوضع الداخلى فى الاتحاد السوفيتى ، والنظام الدولى وتطوره فى الخمسينات وأثره على السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتى فى تلك الفترة • ثم قام بعد ذلك بدراسة عملية صنع وادارة السياسة الخارجية حيث ركز على دراسة المؤسسات الرئيسية (الرئاسة والكونجرس) والمؤسسات المعاونة (وزارتى الخارجية والدفاع والمخابرات ومجلس الأمن القومى والخزانة) موضحا الخصائص الشخصية وتصورات صانعى السياسة للاتحاد السوفيتى آنذاك •

وقام الباحث أخيرا بتحليل تفاعل المدخلات مع عملية صنع السياسة والذى أنتج سياسة دفاعية معينة قام بدراسة عناصرها المتمثلة فى جهود تخفيض الدفاع من ناحية وبرامج سياسة الدفاع من ناحية أخرى مثل الردع الاستراتيجى وسياسة الأحلاف والدفاع القارى والحرب المحدودة والبرامج البديلة • ويلاحظ على هذه الدراسة انها غطت بطريقة مترابطة ومتماسكة معظم العناصر الواردة فى نموذج برتشر ولكنها توقفت عند السياسات ولم تتطرق لعنصر التغذية الاسترجاعية • ورغم ان خاتمة الدراسة قدمت تقييما عاما للسياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتى على ضوء الأهداف التى حددها صانعو السياسة فى ذلك الوقت موضحة مدى انحراف تصورات دالاس للاتحاد السوفيتى عن الواقع الفعلى ، الا انه لم يحلل بدرجة تفصيلية أثر تلك السياسة على المدخلات مرة أخرى(٧٣) •

كذلك استطاعت الدراسة الخاصة بسياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ١٩٦٧ - ١٩٧٣(٧٤) أن تستخدم الاقتراب فى معظم عناصره (مفاهيمه وعلاقاته) ، من حيث دراسة بيئة السياسة الخارجية الأمريكية فى تلك الفترة سواء كانت البيئة الخارجية متمثلة فى العلاقات مع الاتحاد السوفيتى فى المنطقة والمصالح الأمريكية والعلاقات الأمريكية

العربية والأمريكية الاسرائيلية الى جانب البيئة الداخلية متمثلة فى جماعات المصالح والرأى العام ووسائل الاعلام . وأيضا دراسة عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى من حيث دراسة مؤسسات صنع هذه السياسة وتصورات وادراكات المسئولين فيها للصراع ، ثم دراسة نفس السياسة الأمريكية تجاه الصراع كمخرجات للنظام وأدوات تنفيذها .

ويلاحظ هنا أيضا أنه تم اغفال عنصر التغذية الاسترجاعية اذ اقتصرت خاتمة الدراسة على تحديد أهم نتائج الدراسة وتقويم السياسة الأمريكية فى هذه المرحلة التى أوضحت حرب ١٩٧٣ مدى فشلها خاصة فيما يتعلق بأثر هذه السياسة على موقف اسرائيل وعلاقاتها بالولايات المتحدة من ناحية وموقف الدول العربية وعلاقتها بالولايات المتحدة من ناحية أخرى .

ويبدو أن طبيعة المشكلة البحثية لهاتين الدراستين (دراسة السياسه الخارجية لدولة تجاه دولة أخرى أو قضية معينة) كانت وراء عدم القدرة على دراسة عملية التغذية الاسترجاعية وذلك بالمقارنة بالدراسه الأولى التى تمكنت نتيجة تحديد المشكلة البحثية على نطاق ضيق وتركيزها على قرار محدد (قرار صفقة الأسلحة التشيكية) من تحليل نتائج القرار وآثاره على بيئة النظام بعكس الدراستين الآخريتين .

- وقد اتضحت الطبيعة الجزئية فى استخدام الاقتراب فى دراسة عن عملية اتخاذ القرار فى سياسة الأردن الخارجية(٧٥) . وقد يرجع الاستخدام الجزئى للاقتراب فى هذه الحالة الى حقيقة أن الباحث لم يذكر فى دراسته أصلا استخدام الاقتراب ، رغم ما يوحى به تقسيمه للدراسة واستخدامه لبعض عناصر ومفاهيم الاقتراب دون البعض الآخر عندما قام بدراسة كل من البيئة العملية والبيئة النفسية لصانع القرار الأردنى ، وهيكل وعملية صنع القرار فى السياسة الخارجية الأردنية ، ثم قام بتطبيقها على أربعة قرارات مختارة ، وقام فى كل واحد منها بتحليل آثاره من حيث ردود فعله على علاقات الأردن بالقوى الكبرى ، وعلاقاته مع الدول العربية وأثره على الأوضاع الاقتصادية والعسكرية والقوى الداخلية .

وبالنسبة للحالات الأربعة التى اقتصرت على استخدام الاقتراب بطريقة اسمية فقط فقد اتسمت جميعها بأن الباحث ذكر فيها استخدامه للاقتراب، وان كان قد عرفه بطريقة عامة ومبسطه دون تحديد لمفاهيمه وعلاقاته الأساسية وكيفية استخدامه الأمر الذى أدى الى عدم استخدامه من الناحية الفعلية ٠ فقد عرفه الباحث فى الدراسة الخاصة بسياسة مصر الخارجية تجاه ايران انه يقوم « على أساس دراسة مدخلات نظام السياسة الخارجية أى العوامل المؤثرة على صنع السياسة الخارجية وكيفية تفاعلها ليتولد عنها سياسات وقرارات معينة » ويستطرد فيذكر « انه يستخدم هذا المنهج بمرونة ودون التزام بشكلياته »(٧٦) ٠

ونتيجة لذلك انتهت دراسته بأن أخذت شكل تطور العلاقات المصرية الايرانية بعد تحديد بعض العوامل المؤثرة فيها ٠ وقد تكرر نفس الأمر فى رسالة نفس الباحث فى الدكتوراه عن المفاوضات المصرية البريطانية لمعاهدة ١٩٥٤ ، حيث ذكر أن مفهوم النظام « يمكن تطبيقه على عملية التفاوض ، فالسلوك الخارجى فى عملية التفاوض يخضع فى تحديده لعدد من المحددات أو المؤثرات التى تحكمه ٠٠٠ وتتفاعل المحددات وسلوك الأطراف بما يشكل عملية المفاوضات وتطورها وتسفر هذه التفاعلات عن ناتج أو مخرجات هى الاتفاق أو عدم الاتفاق »(٧٧) ٠

كذلك عرفت الدراسة الخاصة بالعلاقات بين مصر والدولتين الألمانيتين اقتراب تحليل النظم بأنه « المنهج الذى يحاول استكشاف البيئة والفاعلين والاتجاهات والمراحل والعمليات التى تمر بها السياسة الخارجية »(٧٨) ، وقد تعرضت للعوامل المؤثرة على العلاقات بين الدول موضوع الدراسة وتطور سياسات الدولتين تجاه مصر وتطور العلاقات المصرية الألمانية دون استخدام أى من عناصر ومفاهيم الاقتراب ٠ وقد اتضح الفهم المبسط والخاطىء لاقتراب تحليل النظم فى الدراسة الرابعة الخاصة بالعلاقات السياسية بين اسرائيل ودول جنوب وشرق آسيا ، حيث حدد الباحث استخدامه لمنهج المدخلات — العملية — المخرجات مؤكدا ان المقصود بالمدخلات « العوامل

المؤدية الى اقامة علاقات ، أما العملية فهى تشكيل وتنفيذ العلاقات بشكل عملى ، أما المخرجات فهى النتائج المترتبة على ذلك » • ثم عرف العملية بعد ذلك بأنها « محصلة المدخلات من حيث ترجمتها الى عملية تنفيذية متمثلة فى التشكيل والتنفيذ وهذا ما يطلق عليه التطور »(٧٩) ، وانعكس ذلك على التحليل فى الدراسة فبعد دراسة العوامل المؤثرة على العلاقات ركز على تطور العلاقات بين اسرائيل وهذه الدول •

ب ـ الدراسات التى ذكرت استخدام الاقتراب فى اطار التكامل المنهجى :

وقد بلغ عددها ٤ رسائل ذكرت استخدامها للاقتراب مع عدد من الاقترابات والمناهج الأخرى على النحو التالى :

* اقتراب صنع القرار •
* المنهج التاريخى •
* المنهج التاريخى ، المصلحة القومية ، المنهج المقارن •
* المنهج التاريخى ، الوصفى ، التحليلى ، البيئى •

وقد استخدم الاقتراب بطريقة جزئية فى الدراسة الخاصة بنظام السياسة الخارجية المصرية بين قرارى طرد الخبراء السوفيت ١٩٧٢ وزيارة الرئيس السادات للقدس ١٩٧٨ • اذ استخدم الباحث مفاهيم وعلاقات الاقتراب بطريقة جزئية فقط ، ففى دراسته للبيئة ركز على البيئة النفسية لصانع القرار مؤكدا « ان البيئة الواقعية بيئة غامضة ومتعددة الجوانب الأمر الذى يجعل تناولها مهمة عسيرة ، ومن ثم يصعب ان لم يكن من المستحيل تغطيتها وتناولها »(٨٠) •

كما انه فى دراسته للبيئة النفسية قام بدراسة رؤية الرئيس السادات طوال الفترة من ١٩٧٢ ـ ١٩٧٨ دون التقيد بعناصر البيئة النفسية التى حددها برتشر فى نموذجه • ثم درس عملية صنع القرار السياسى الخارجى •

وعندما قام بدراسة القرارين موضوع الدراسة لم يتم الربط بين البيئة النفسية والقرار مكتفيا فى كل حالة بتحليل عملية صنع القرار ودوافع القرار ، وتقييم القرار • وفى تقييم القرار كان هناك خلط بين تقييم القرار من حيث الحكم على مدى رشادة القرار وعقلانيته ومدى صحة توقيت القرار ، وبين أثر القرار على بعض عناصر البيئة الواقعية(٨١) •

أما الدراسات الثلاثة الأخرى فكان التزامها باقتراب تحليل النظم التزاما اسميا فقط ، فقد حددت الرسالة الخاصة بالسلوك الدولى المقارن للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تجاه الصراع العربى الاسرائيلى(٨٢) انها تستخدم الاقتراب والذى « يتم من خلاله تحليل دوافع وأهداف السلوك الدولى لكلا الدولتين » ، وكذلك الوضع بالنسبة للدراسة الخاصة بسياسات الدولتين الأعظم تجاه منطقة الشرق الاوسط(٨٣) ، حيث اكتفت بتحليل محددات السياسة الخارجية للدولتين تجاه المنطقة سواء كانت داخيه أو اقليمية أو دولية ثم دراسة سلوك الدولتين من أجل حماية مصالحهما فى المنطقة • وأخيرا فان الدراسة الخاصة بمراكز القوى فى اسرائيل ودورها فى صنع السياسة الخارجية كانت تعكس فهما عاما عن الاقتراب اذ ذكر الباحث انه « سيستعمل هذا المنهج لدراسة ظاهرة مراكز القوى على المستوى الكلى من خلال ربط هذه الظاهرة بالاطار الاجتماعى والاقتصادى والسياسى بالظروف العامة المحيطة التى تتفاعل معها ••• بحيث يدرس الظاهرة فى مجملها وعلاقتها مع عناصرها وتفاعلاتها الخارجية والداخلية وتدرس الظاهرة على المستوى الجزئى بتحليل عناصرها والعلاقة بين مكوناتها »(٨٤) • ورغم أن الباحث قد ذكر أنه استخدم الاقتراب وبالذات فى الفصل الثانى من الدراسة الا ان ذلك كان مجرد تحليلا للعوامل المؤثرة على الدخول لصفوة مراكز القوى (من الناحية النظرية) ، وأيضا فى المطلب الثانى من الفصل الثالث فى شكل تحليل أسباب وجود الظاهرة فى اسرائيل والتى تمثلت وفقا له فى المدخلات الأيديولوجية والمدخلات التاريخية ، والمدخلات التنظيمية والمدخلات الاجتماعية •

الخـاتمة :

بعد أن تعرضـنا بالتحليـل لاقتراب تحليـل النظم واسـتخدامه فى الدراسات السياسية المصرية متمثلة فى رسائل الماجستير والدكتوراه فى مجالى النظم والعـلاقات الدولية التى نوقشت فى كلية الاقتصـاد والعلوم السياسية حتى سبتمبر ١٩٩٠ توصلنا الى النتائج التالية :

اولا : قلـة عدد الدراسات التى استخدمت هذا الاقتراب . اذ بلغ عدد الرسائل التى ذكرت استخدامه وحده دراستين فقط من بين حوالى مائة رسالة فى النظم السياسية ، وسـبعة رسائل فقط من حوالى مـائة رسالة فى مجال العلاقات الدولية (بالاضـافة الى الرسـالة التى اسـتخدمته فى العـلاقات الدولية دون أن تذكر ذلـك) . أما الرسـائل التى ذكرت انها تستخدم الاقتراب مع مناهج واقترابات أخرى فى اطار ما يسمى بالتكامل المنهجى فقد بلغت تسـعة رسائل فى مجال النظم السياسية وأربعـة فقط فى مجال العلاقات الدولية .

ثانيـا : ان تعبير البـاحث عن عزمه استخدام الاقتراب فى دراسته (سـواء وحده أو فى اطار التكامل المنهجى) قد لا يعنى أى شىء فقد يكون مجرد لافتة لا علاقة لها بما تحتويه الرسالة فعلا . فقد رأينا أنه فى مجال النظم السياسية بلغ عدد الدراسات التى التزمت فعلا باستخدام الاقتراب دراسة واحـدة من الدراستين اللتين ذكرتا استخدام الاقتراب وحده(٨٥) ، ودراسة واحدة فقط أيضا من بين الدراسات التى ذكرت استخدامه فى اطار التكامل المنهجى(٨٦) (وعددها تسـعة) . وكانت درجة الالتزام فى الحالة الأولى شبه كلى وفى الثانية جزئى .

أما فى مجال العلاقات الدولية فقد بلغ عدد الرسائل التى حاولت استخدام الاقتراب وحده فعلا أربعـة رسائل فقط بينما استخدمته الرسائل الباقية وعددها أربعـة بطريقة اسمية كما كانت هناك رسالة واحدة فقط

حاولت الالتزام بالاقتراب فعلا بين الرسائل الأربعة التى ذكرت انها سوف تستخدمه فى اطار التكامل المنهجى ٠

وكان الالتزام بالاقتراب كليا فى دراسة واحدة(٨٧) ، وشبه كلى فى دراستين(٨٨) ، وجزئيا فى دراسة أخرى(٨٩) وذلك ضمن المجموعة التى استخدمت الاقتراب وحده ، والتزاما جزئيا فى الدراسة التى استخدمته فى اطار التكامل المنهجى(٩٠) ٠

ثالثا : بالنسبة للمشاكل البحثية فى الدراسات التى تم فيها استخدام الاقتراب فعلا سواء بطريقة كلية أو شبه كلية أو جزئية فكانت فى مجال النظم السياسية تدخل ضمن المشاكل البحثية التى تتعلق بفاعلين سياسيين ٠ فقد تركزت المشكلة البحثية للدراستين اللتين استخدمتا الاقتراب فعلا على دور العسكريين فى النظام السياسى فى دولة معينة (باكستان فى الحالة الأولى ونيجيريا فى الثانية) ٠ أما فى مجال العلاقات الدولية فكانت المشاكل البحثية للدراسات التى استخدمت الاقتراب فعلا تدخل فى نطاق المشكلات البحثية المتعلقة بالسياسة الخارجية ٠ وفى هذا النطاق كانت هناك رسالة واحدة تتعلق بالسياسة الخارجية لدولة تجاه دولة أخرى(٩١) ، وأخرى تدرس السياسة الخارجية لدولة تجاه قضيه معينة(٩٢) ، وثالثة تركز على قرار محدد(٩٣) ، ورابعة تتناول قرارين(٩٤) ، وخامسة تدرس أربعة قرارات(٩٥) ٠ وكان الالتزام بالاقتراب شبه كلى فى الحالتين الأولى والثانية (السياسة الخارجية لدولة تجاه دولة أخرى وتجاه قضية معينة) ، وكلى فى الحالة الثالثة (دراسة قرار واحد فى السياسة الخارجية لدولة) وجزئى فى الحالتين الرابعة والخامسة (دراسة أربعة قرارات فى الحالة الرابعة وقرارين فى الخامسة) ٠

ويبدو أن ما سبق وذكرناه عن مثالب اقتراب تحليل النظم وصعوبات استخدامه وبالذات تلك الصعوبات المتعلقة بتشعب عناصره وتعقدها وصعوبة

تعريفها اجرائيا وصعوبة وضع افتراضات تتعلق بعلاقات معينة كانت وراء قلة استخدام الدراسات له ٠

ويبدو أن هذه العيوب والصعوبات كانت أقل فى مجال السياسة الخارجية ٠ ويرجع ذلك الى أمرين :

الأول : وجود دراسات تطبيقية سابقة استخدمت هذا الاقتراب فعلا تمثلت فى دراستى مايكل برتشر عن نظام السياسة الخارجية الاسرائيلية ، والقرارات فى السياسة الخارجية الاسرائيلية واللتان كانتا بمثابة النموذج الذى استرشدت به دراسات السياسة الخارجية التى استخدمت اقتراب تحليل النظم ٠

الثانى : ان الاقتراب رغم تعدد عناصره وتشعبها فى مجال السياسة الخارجية الا أن تركيزه على جانب واحد من النظام السياسى وتركيزه على نوع واحد من مخرجات النظام (السياسة الخارجية ، أو قرار فى السياسة الخارجية) قد جعل تطبيقه فى هذا المجال أكثر سهولة بالمقارنة بالنظم السياسية حيث التركيز على النظام السياسى ومخرجاته ككل ٠ ومما يؤكد ذلك أن الدراسات التى استخدمت الاقتراب فى مجال السياسة الخارجية كانت أكثر نجاحا فى الالتزام به فى حالة دراسة قرارات محددة فى السياسة الخارجية ٠ حيث مكن تحديد المشكلة البحثية على نطاق ضيق الباحث من استخدام الاقتراب على نحو أدق ٠

على أنه يجب التأكيد هنا على حقيقة أساسية وهى ان القصور فى استخدام الاقتراب فى الدراسات التى زعمت أنها تستخدم الاقتراب ولم تستخدمه لم يكن مرجعه فى المحل الأول صعوبات ومشاكل فى تطبيقه بقدر ما كانت تعكس خاصية عامة فى كثير منها رغم القيمة العلمية لبعضها ، وهى قلة الوعى بأهمية المناهج والاقترابات فى الدراسة العلمية(٩٦) ، اذ كثيرا ما يتم ذكر عزم الباحث على استخدام الاقتراب سواء وحده أو مع عدد من المناهج والاقترابات دون قيامه بتعريف الاقتراب وتحديد كيفية

استخدامه والاكتفاء بمجرد تعريفه بطريقة عامة أو مبسطة وينتهى الأمر عند هذا الحد فى مقدمة كثير من الرســائل دون أن يعكس صلب هذه الدراسات الالتزام بأى اقتراب • ومما يضاعف من قلـة الوعى باقتراب تحليل النظم عدم وجود كتابات عربية تشرحه بالرغم من أن هذا الاقتراب كان من أوائل ابتكارات المدرسة السلوكية فى الدراسات الاجتماعية فى منتصف الخمسينات وعلى الرغـم من أنه لم يعد شـائعا الآن فى الولايات المتحـدة بسبب حـدة الانتقادات التى وجهت اليه والتى تتجاوزها الاقترابات الشائعة فى الوقت الحاضر ، مثل الاختيار العقلانى **Rational Choice** والاقتصاد السياسى أو تلك التى تؤكد على العلاقة بين الدولة والمجتمع •

الهــوامش

(١) International Encyclopedia of the Social Sciences (The Macmillan Company and the Free Press, 1968, Vol. 15, p. 452).

(٢) Charles A. Mc Clelland, "Applications of General Systems Theory in International Relations", in David V. Edwards (ed.), International Political Analysis (New York : Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1970), PP. 230 - 233.

(٣) د. كمـال المنوفى ، مقـدمة فى منـاهج وطرق البحث فى علم السـياسة ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، د.ت ، ص ٣١ ، ٣٢ . كذلك أنظر :

David Easton, A Framework for Political Analysis (Engle Wood Cliffs, New Jersey : Prentice Hall, 1965), P. 57.

(٤) انظر :

Ronald H. Chilcote, Theories of Comparative Politcs, The Search for a Para digm (Boulder, Colorado : Westview Press, 1981), P. 149.

(٥) David Easton, The Political System : An Inquiry into the State of Political Science (New York : Alfred A. Khopf, 1953), A framework for Political Analysis, Op. City., And A Systems Analysis of Political life (New York : John Wiley and Sons, 1965).

(٦) أنظر : كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ٣٣ . كذلك أنظر :
Chilcote, Op. Cit., PP. 146, 148

(٧) Easton, A Framework of Political Analysis, Op. City., P. 21.

(٨) Ibid. PP. 71, 73.

(٩) Chilcote, Op. City., P. 157.

(١٠) Ibid., PP. 158, 159.

(١١) د. كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

(١٢) M. V. Nicholson and P. A. Reynolds, "General Systems The International System and the Eastonian Analysis" Political Studies," Vol. XV, 1967, PP. 12, 14, 21, 23.

(١٣) Morton A. Kaplan, System and Process in International Politics (New York, John Wiley and Sons, Inc., 1975), P. 3.

(١٤) George Modelski, A Theory of Foreign Policy (New York : Free Press, 1962).

(١٥) Michael Brecher, Blema Steinberg and Janice Stein, "A Frame Work for Research on Foreign Policy Behaviour", Journal of Conflict Resolution, Vol. 13, No. 1 (March, 1969), PP. 79 - 88.

(١٦) Ibid., PP. 82, 83.

(١٧) Ibid., PP. 84, 85

(١٨) Ibid., P. 86.

(١٩) Ibid., P. 87.

(٢٠) Ibid., P. 87.

(٢١) انظر :
Bernard Cohen and Scott A. Harris, "Foreign Policy", in Fred I. Green Stein (ed.), Hand Book of Political Science, Vol. 6 : Policies and Policy Making (Reeding, Mass : Addison. — Wesley, 1975), PP. 388 - 390.

(٢٢) Michael Brecher, The Foreign Policy System of Israel (London : Oxford University Press, 1972).

(٢٣) Ibid., PP. 19, 20.

(٢٤) Michael Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy (London : Oxford University Press, 1974).

(٢٥) د. فاروق يوسف ، مناهج البحث العلمى ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٩ ، ص ٦ ، ٧ . ومن الأمثلة على المناهج المنهج التاريخى ، المنهج المقارن ، المنهج الاحصائى ... الخ .

(٢٦) المرجع السابق ، ص ٨ ، ٩ و٦٤ .

(٢٧) المرجع السابق ، ص‌ص ٢٠ — ٢٢ ٠

(٢٨) شادية فتحى ، الدور التنموى للعسكريين فى الدول النامية ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ١٩٨٩ ٠

(٢٩) هـالة سعودى ، العسكريون والحـكم فى باكسـتان ١٩٥٨ — ١٩٧١ ، رسالة ماجستير ١٩٧٧ ٠

(٣٠) محمد حسن عبد المجيد ، دور العسكريين فى النظـام السياسى السودانى ١٩٠٠ — ١٩٨٢ ، رسالة دكتوراه ، ١٩٨٤ ٠

(٣١) العسكريون والحـكم فى افريقيا مع التطبيق على نيجيريا ١٩٦٦ ١٩٧٩ ٠ رسالة ماجستير ١٩٨٥ ٠

(٣٢) ماجده على صالح ربيع ، الدور السياسى للأزهر من ١٩٥٢ — ١٩٨١ ، رسالة دكتوراه ١٩٩٠ ٠

(٣٣) ابراهيم عرفات ، دور جماعات المصـالح فى النظـام السياسى السوفيتى ، رسالة ماجستير ١٩٨٩ ٠

(٣٤) نيفين مسعد ، الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى رسالة دكتوراه ١٩٨٧ ٠

(٣٥) اكرام بدر الدين ، ظاهرة الاستقرار السياسى فى مصر ١٩٥٢ — ١٩٧٠ ، دكتوراه ١٩٨١ ٠

(٣٦) شهرزاد عواد ، كيان القوة السياسية فى السودان ١٩٦٩ — ١٩٨١ ، رسالة ماجستير ١٩٨٥ ٠

(٣٧) محمد نبيل شكرى ، التغيير الثورى فى دول العالم الثالث . دراسة حالة للحركة الثورية الايرانية ، رسالة دكتوراه ١٩٨٥ ٠

(٣٨) محمد حسن عبد المجيد ، التنمية والتكامل القومى فى السودان ١٩٥٦ — ١٩٨٠ ، رسالة ماجستير ٠

(٣٩) نيفين مسعد ، مرجع سابق ٠

(٤٠) محمد حسن عبد المجيد ، دور العسكريين فى النظام السياسى السودانى ، ١٩٠٠ — ١٩٨٢ ٠

(٤١) هـالة سعودى ، مرجع سابق ٠

(٤٢) اكرام بدر الدين ، مرجع سابق ٠

(٤٣) المرجع السابق ، ص ٩ ٠

(٤٤) ابراهيم عرفات ، مرجع سابق ، صح ٠

(٤٥) نيفين مسعد ، مرجع سابق ، ص ٤ ٠

(٤٦) ماجده على صالح ، مرجع سابق ، ص ١٢ ٠

(٤٧) شادية فتحى ، مرجع سابق ، ص ٦ ٠

(٤٨) شهرزاد عواد ، مرجع سابق ٠

(٤٩) محمد نبيل شكرى ، مرجع سابق ٠

(٥٠) محمد حسن عبد المجيد ، مرجع سابق ٠

(٥١) حمدى عبد الرحمن ، مرجع سابق ٠

(٥٢) ـ محمد على العوينى ، العلاقات السياسية بين اسرائيل ودول جنوب وشرق آسيا ١٩٤٨ ـ ١٩٧٢ ، رسالة دكتوراه ١٩٧٥ ٠

(٥٣) خالدة شادى ، العلاقات بين مصر والدولتين الألمانيتين فى فترة الخمسينات والستينات ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ١٩٨٧ ٠

(٥٤) محمد بدر الدين مصطفى ، نظرية التفاوض الدولى ، المفاوضات المصرية البريطانية لمعاهدة ١٩٥٤ ، رسالة دكتوراه ١٩٩٠ ٠

(٥٥) مصطفى علوى ، السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتى ١٩٥٣ ـ ١٩٥٩ ، رسالة ماجستير ١٩٧٥ ٠

(٥٦) محمد بدرالدين مصطفى ، سياسة مصر الخارجية تجاه ايران ١٩٥٢ ـ ١٩٨١ ، رسالة ماجستير ١٩٨٤ ٠

(٥٧) هالة سعودى ، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ ، رسالة دكتوراه ١٩٨٢ ٠

(٥٨) عبد المنعم عباس محمود ، السلوك الدولى المقارن للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ ، رسالة دكتوراه ١٩٨١ ٠

(٥٩) بسيونى محمد الخولى ، سياسات الدولتين الأعظم تجاه منطقة الشرق الأوسط ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨ ، رسالة ماجستير ١٩٨٥ ٠

(٦٠) أحمد فارس عبد المنعم ، القرار المصرى بعقد صفقة الأسلحة التشيكية ١٩٥٥ ، دراسة فى السياسة الخارجية المصرية ، رسالة ماجستير ١٩٨٠ ٠

(٦١) جمال زهران ، نظام السياسة الخارجية المصرية بين قرارى طرد الخبراء السوفييت ١٩٧٢ وزيارة السادات للقدس ١٩٧٧ ، رسالة ماجستير ١٩٨٣ ٠

(٦٢) سعد أبو دية ، عملية اتخاذ القرار فى سياسة الأردن الخارجية ١٩٥٣ ـ ١٩٧٤ ، رسالة دكتوراه ١٩٨٢ ٠

(٦٣) نظام محمود بركات ، مراكز القوى فى اسرائيل ودورهم فى صنع السياسة الخارجية ١٩٦٣ ـ ١٩٧٩ ، رسالة دكتوراه ١٩٨٠ ٠

(٦٤) خالدة شادى ، مرجع سابق ٠

(٦٥) محمد على العوينى ، مرجع سابق ٠

(٦٦) محمد بدر الدين مصطفى ، سياسة مصر الخارجية تجاه ايران ١٩٥٤ ـ ١٩٨٢ ، مرجع سابق ٠

(٦٧) مصطفى علوى ، مرجع سابق ٠

(٦٨) انظر ، أحمد فارس ، وجمال زهران وسعد أبو دية ٠

(٦٩) نظام محمود بركات ، مرجع سابق ٠

(٧٠) سعد أبو دية ، مرجع سابق ٠

(٧١) أحمد فارس عبد المنعم ، مرجع سابق ٠

(٧٢) مصطفى علوى ، مرجع سابق ٠

(٧٣) المرجع السابق ، ص‌ص ٢٠٠ ـ ٢٠٨ ٠

(٧٤) هالة سعودى ، السياسة الامريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ، مرجع سابق ٠

(٧٥) سعد أبو دية ، مرجع سابق ٠

(٧٦) محمد بدر الدين مصطفى ، سياسة مصر الخارجية تجاه ايران ، مرجع سابق ، صص ٣ ، ٤ ٠

(٧٧) محمد بدر الدين مصطفى ، نظرية التفاوض الدولى ، مرجع سابق ، ص ٢٣ ٠

(٧٨) خالدة شادى ، مرجع سابق ، ص ٢ ٠

(٧٩) محمد على العويني ، مرجع سابق ، ص ٩ ٠

(٨٠) جمال زهران ، مرجع سابق ، ص ٨ ٠

(٨١) المرجع السابق ، صص ٢٠٥ ـ ٢١٤ و ٢٤٥ ـ ٢٦٥ ٠

(٨٢) عبد المنعم عباس محمود ، مرجع سابق ٠

(٨٣) بسيونى محمد الخولى ، مرجع سابق ٠

(٨٤) نظام محمو بركات ، مرجع سابق ، ص ط ٠

(٨٥) هالة سعودى ، العسكريون والحكم فى باكستان ، مرجع سابق٠

(٨٦) حمدى عبد الرحمن ، مرجع سابق ٠

(٨٧) أحمد فارس عبد المنعم ، مرجع سابق ٠

(٨٨) مصطفى علوى ، مرجع سابق ، وهالة سعودى ، السياسة الامريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ، مرجع سابق ٠

(٨٩) سعد أبو دية ، مرجع سابق ٠

(٩٠) جمال زهران ، مرجع سابق ٠

(٩١) مصطفى علوى ، مرجع سابق ٠

(٩٢) هالة سعودى ، السياسة الامريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ، مرجع سابق ٠

(٣)

اقتراب التحليل النسقي واستخداماته في دراسات علم الاجتماع بمصر

د. محمود الكردي

مقـــدمة :

صارت فكرة « النسق » System تمثـــل الآن قاســما مشتركا تتجاذبها كافة صنوف المعرفة الانسانية سواء كانت ممثلة للعلم الطبيعي ، أو مجسدة للعلم الاجتماعي بما يضمه كليهما من فروع وتخصصات ٠

وشأن كل فكرة تبزغ في مجال العلم فان التعرف على « تاريخها » يكشف عن طبيعتها كما يشارك في صنع مشكلاتها : النظرية ، والمنهجية ، والتطبيقية ، فضلا عما يسهم به من انجاز التطوير اللازم لها ، بل والتنبؤ أيضا بأوضاعها المستقبلية ٠

ان مصطلح « النسق » ذاته لم يكن واضحا في بدايات تداوله ، وليس أدل على ذلك مما يوافينا به تاريخ هذا المصطلح فقد تضمن في البداية عدة مسميات موضحة ومنهـــا نذكر على سبيل المثـــال « الفلسفة الطبيعية » Natural Philosophy بل ان نفرا غير قليل من فلاسفة التاريخ أمثال « فيكو » Vico ، وابن خلدون قد تناول هذا المفهوم وذلك عنـــدما رأوا التاريخ على أنه « كيانات ثقـــافية متتابعة » أو أنساق ٠ كمـــا يمكن التعرف على فكرة النسق كذلك من خلال « جدل » كل من هيجل وماركس ٠ وامتد هذا التاريخ بعد ذلك من خلال أعمال عـــدد لا حصر له من العلمـــاء

الطبيعيين على نحو خاص ، ثم انتقلت تحليلات فكرة النسق وتطبيقاتها بعد ذلك الى نطاق العلم الاجتماعى •

ان هدفنا المحدد من التعرض لدراسة هذا الموضوع لا يكمن فى تحليل معطيات منهجية التحليل النسقى فى ذاتها (وان كنا سنتعرف عليها بايجاز فى بداية التناول) وانما يسعى الى التعرف على استخدامات هذا الاقتراب المنهجى فى دراسات علم الاجتماع وبحوثه فى مصـــر ، وعما اذا كان هناك استخدام له فعلا ، وكيف تأتى ذلك • وسنتبين الأمر بطبيعة الحـــال من عرض نموذج أو أكثر للدراسات التى استخدمته •

ان خطتنا فى تناول هذا الموضوع يمكن تحديدها فى نقاط رئيسية خمس تبدأ فى الأولى محاولة لتوضيح مفهوم التحليل النسقى مبرزين مجالات استخدامه ، أما الثانية فسوف تخصص للتعرف على الدعائم (أو المقومات) الرئيسية لهذا الأسلوب • ونطرح فى النقطة الثالثة استخدامات التحليل النسقى فى دراسات علم الاجتماع بمصر ، أما الرابعة فنفحص فيها حدود استخدام هذا الاقتراب المنهجى فى علم الاجتماع ومشكلاته • وفى النقطة الأخيرة نناقش امكانيات التطوير المتبادل بين اقتراب التحليـــل النسقى ودراسات علم الاجتماع بمصر •

أولا ـ مفهوم التحليل النسقى ، ومجالات استخدامه :

رغم أن مفهوم « **التحليل النسقى** » System Analysis يحمل فى طياته ويتضمن فحص النسق الكلى الذى يحكم حركة المجتمع ، الا أنه يشير ـ اجرائيا ـ الى مجموعة من الأساليب العلمية ذات الطابع الكمى فى معظمها (وبعضها كيفى) التى تستخدم لأغراض التحليل ، والمراجعة ، واتخـاذ القرار بشأن القضية أو الموضوع محل الدراسة(١) •

ان مصطلح « **النسق** » يشير الى امكانية التحليل ، والتطوير فى ذات الوقت • وينطلق الفهم الكامل لقضية الانساق من فكرة « شمولية النسق »

ولا تتحقق هذه السمة دون اجراء تحليل نسقى مسبق الذى يتطلب بدوره تحليلا لنسق آخر وهكذا ... فالتحليل النسقى اذن ، مصطلح شـــامل يستهدف دراسة كافة الأنشطة المعقدة والمتشابكة ابتداء من التحليل الجذرى للمشكلة ، وانتهاء باتخاذ قرار معين بشأنها . بل ان بعض الباحثين يذهب الى أبعد من ذلك فى تقديره لدور التحليل النسقى فيرى أن « اتخاذ القرار » الخاص بتلك المشكلة غـير كاف ، وانمـــا ينبغى متابعة ذلك بالسعى الى « تنفيذ التوصيات » المقترحة بصدد المشكلة التى استخدم التحليل النسقى بشأنها .

غير أن التراث المتوافر عن هذا المفهوم واستخداماته يرتبط بشـــكل مباشر أو غير مباشر بالأنشطة التى تظللها مفاهيم الادارة العلمية بصـفة عامة .

ان مجالات أساسية فى **العلم الطبيعى** - عـــلى نحـــو خاص - قد استفادت مباشرة من الاستخدامات المتعددة والمفيـــدة للتحليل النسقى . فعلوم الهندسة ، بفروعها المختلفة ، والتخطيط والادارة فضـــلا عن ادارة الأعمال ، والتسويق ، ودراسة التكاليف هى مجرد أمثلة ونماذج للمجالات التى طبقت هذا الأسلوب المنهجى فى دراسة مشكلاتها سعيا وراء التوصل الى حلول علمية لها(٢) .

أما « **العلم الاجتماعى** » Social Science بفروعه المختلفـة قام يقف متفرجا ومشدوها أمام هـذا الاقتراب المنهجى ، وانما حاول أن يكون مشاركا فى الافادة من استخداماته وتطبيقاته المختلفة رغم نزوعها بصـفة عامة الى الاتجاه الكمى سواء فى الصياغة ، أو التحليل ، أو الوصـول الى نتائج محددة (تتمثل أحيانا فى اتخاذ قرار مثلا) .

لقد شاركت علوم الاجتماع ، والسياسة ، والاقتصاد بقدر محاولة كل من : علم النفس والتحليل النفسى من جانب ، ودراسات الايكولوجيا والسلوك الاجتماعى من جانب آخر . بل اننا لا نغالى اذا ذهبنا الى التأكيد

بأن هناك بعض الموضوعات الواردة ضمن عدد من هذه العلوم أو المداخل المعرفية والتى يصعب استخدام المناهج التقليدية فى دراستها قد سعت الى استخدام منهج التحليل النسقى على بعض قضاياها •

ولعل المثال أو النموذج اللافت فى هذا الشأن هو دراسة موضوع « القيم Values فهو موضوع وان كان ينتمى مباشرة الى علم الاجتماع ، الا أن انعكاساته تكاد تمتد الى كافة فروع العلم الاجتماعى سالفة الذكر (ولعل الاقتصاد والسياسة أبرزهما) •

ويمكن القول أن هناك بعض الأساليب الفنية المرتبطة بمنهج التحليل النسقى والتى ذاعت شهرتها فى الآونة الأخيرة لدرجة يظنها البعض مناهج (وليست أساليب فنية أو أدوات) تقف على قدم المساواة مع التحليل النسقى وليست نابعة منه •

ومن أمثلة هذه الأساليب الفنية نذكر(٣) : أسلوب « تقويم البرنامج ومراجعته » Program Evaluation and Review Technique والمسمى اختصارا (PERT) ، وطريقة « المسار الحرج Critical Path Method ويطلق عليه (CPM) ، فضلا عن أساليب « البرمجة الخطية » Linear Programming ، وتحليل « التكلفة – والمنفعة » Cost — Utility Analysis ، و « المحاكاة » Simulation .

ورغم أن هذه جميعا تنتمى ابتداء الى منهج التحليل النسقى الا ان لكل منها استخدامها الخاص الذى يتوقف على اعتبارات عديدة لعل أهمها : طبيعة « المشكلة » محل الدراسة ، والمجال المعرفى الذى تندرج ضمنه ، ونوعية المعلومات المتوافرة عن تلك المشكلة ، والهدف الذى تسعى الى تحقيقه • فضلا عن امكانات الباحثين (أو فريق البحث) المتاحة سواء من حيث التصورات الذهنية ، والاستعدادات الابداعية ، والفترة الزمنية المخصصة لاجراء الدراسة ، والميزانية المالية المرصودة لذلك ••• وغير ذلك من الاعتبارات(٤) •

ومهما يكن من أمر فان الفارق لم يزل ـ وسيظل فيما نعتقد ـ شاسعا بين استخدام العلوم الطبيعية لمنهج التحليل النسقى ، واستعانة العلوم الاجتماعية به . ذلك أن طبيعة كل طائفة من هذه العلوم مختلفة وبخاصة فيما يتعلق بالموضوعات التى تناقشها ، والمادة التى تتعامل معها .

الا أن ثمة تحديا يواجه المشتغلون بالعلوم الاجتماعية فيما يتصل باستخدام هذا الاقتراب المنهجى فى موضوعات علومهم ، وذلك حتى لا يتوقف تطوير ما يدرسون عند حد « الوصف » . بل ان الأمر يتطلب مزيدا من التحليل المتعمق الذى يؤدى الى امكانية التنبؤ ، والرؤية المستقبلية لمشكلات علومهم (وسنعود الى هذه النقطة تفصيلا فى نهاية هذه الورقة) .

ثانيا ـ الدعائم الأساسية للتحليل النسقى :

مثلما تتضاءل النظرة الى مفهوم « النسق » فتراه وحدة « صغرى » تعمل فى جهاز (بالمعنى التقنى) ، أو تندرج ضمن عناصر تشكل « تنظيما » ، فانها يمكن أيضا أن تتسع وتمتد لتمثل المكونات الرئيسية « للبنية المجتمعية » الكلية ، وقد تزداد هذه الرؤية شمولا واتساعا للدرجة التى يتم تصوير « العالم » بأكمله على أنه نسق متكامل .

وبصرف النظر هنا عن « مجال الرؤية » التى تسهم ولا شك فى تحديد ـ ولو اجرائى ـ لماهية المفهوم (فهذه مسألة نسبية) فان ما يهمنا فى هذا المجال هو البحث عن الأفكار الرئيسية التى تحكم تشكل منهجية التحليل النسقى . أو بعبارة أخرى فاننا نبحث عن أهم المقومات التى تشكل هذا الاقتراب المنهجى .

ان هناك مقومات أربعة رئيسية يمكن رؤية التحليل النسقى فى ضوئها ، وهى(٥) :

١ ـ الفعـــالية : Efficiency

لعلنا نجد من يدعى بأن الاقتراب المنهجى الأمثل لنســق يستوجب تحديد « مواضع الاشكالية » Trouble Spots وبخاصـــة ما يمكن أن نطلق عليه مناطق الهدر (أو الفاقد) عند الزيادة غير الضرورية للتكلفـة مثلا الأمر الذى يتطلب تدخلا لمواجهة هذه الحالة الناشئة من عدم افعالية وتحويلها الى اطارها المستهدف ٠

٢ ـ استخدام العلم : Use of Science

ان التمسك بالمعـايير العلمية فى اســـتخدام هذا الاقتراب المنهجى يتطلب بناء « نموذج » Model للنسق يصف كيفية عمله ٠ وقد يكون العلم المستخدم فى هذه الحالة متمثلا فى الرياضيات ، وأحيانا فى الاقتصاد، وقـــد تكون مجمـــوعة العلوم السلوكية (ومن بينهـــا عـلم النفس ، والاجتماع) ٠

٣ ـ دراسات الانسانيات : Humanities

وينظر المشتغلون بفروع العلوم الانسانية عموما الى النسق عـلى انه وحدة مكونة للبناء الاجتماعى وان البشر هم اللبنات الأولى والخلايا الاساسية فى بنية هذا النسق أما الاتجاه الرئيسى لأصحاب هذا الاتجاه فيتشكل تبعا لرؤيتهم التصورية لبعض القيم الانسانية عموما مثل : الحرية ، والكرامة ، والخصوصية ٠٠٠ الخ وفوق هذا كله فان أنصار هذه الرؤية يتحاشـــون بكافة الطرق مسألة فرض الخطط الجاهزة على أفراد المجتمع مطالبين اياهم بالمشاركة فيها حيث ينبغى أن تطرح أصلا بواسطتهم وعن طريق تفاعلهم الايجابى مع بيئتهم ٠

٤ ـ الاستعادة بأساليب أخرى غير التخطيط : Anti-Planning

يبدو أن المبالغة التى اقترنت عادة باستخدام أسلوب التخطيط من حيث اعتباره فيما يعتقد البعض بمثابة « الوصفة السحرية » لكافة المشكلات

المجتمعية ، قد أفرزت فريقا من الباحثين رأوا أن الاستعانة بمثل هــــذه النماذج التخطيطية والتى تسمى أحيانا بالخطط العقلانية أو الرشيدة لهــو ضرب من سوء الفهم أو الخطورة (فيما يترتب عليها من نتائج) أو الفساد الناجم عنها أو كل ذلك مجتمعا • أما الاتجاه الصحيح من وجهة نظر هؤلاء فيمكن تحديده فى « الاندماج الكامل مع النسق » والحياة داخله ، والتفاعل مع معطياته وبخاصة مع أولئك الذين لديهم خبرة بشئونه (أى النسق) ، فضلا عن الاحتراز وعدم محاولة تغيير عناصر ذلك النسق ــ بما فيه البشر ــ باستخدام بعض الهيــاكل التخطيطية الفخمة (المتكلفــة) أو عن طريق الاستعانة بمجموعة من النماذج الرياضية الصادقة فى ذاتها والبعيدة تماما عن الواقع •

ان مثل هــؤلاء الذين يقفون من الأســاليب التخطيطية (شائعة الاستخدام بصورتها الراهنة) هذا الموقف لسلبى المتحفظ لهم أكثر الناس يقينا واعتقادا بأهمية العناصر الكيفية ــ مثل الخبرة والمهارة ــ فى صياغة الأنساق والتعامل معها فى ضوء الواقع المعاش ، بل ان هذه العناصر يمكن الاعتماد عليها فى التوصل الى قرارات سليمة فى مجالات الادارة والاجتماع وغيرهما •

واذا كانت المقومات الأربعة السابقة تمثــل دعائم للتحايل النسقى فانهــا تعد فى ذات الوقت « تأريخا » لهــذا الاقتراب المنهجى من حيث استخداماته والاستعانة به • غير أن عناصر التفاعل بين هذه الدعائم مسألة واردة بلا شك • فاخفاق هذا المدخل المنهجى مثلا فى التصدى لدراســة نوعية خاصة من المشكلات قد ساعد على ظهور منحى جديد يستخدم ذات الاقتراب المنهجى ولكن بشكل خاص • ان استخدام التحليل النسقى فى مجال بناء النمــاذج الرياضية مثلا يحتــاج بالضرورة الى « بناء محكم » للمشكلة موضوع الدراسة • ولكن الواقــع يشهد بأن مشكلاتنا ليست جميعها من النوع الذى يمكن صياغته وفق ذلك البناء المحكم بل ان الغالبية العظمى من مشكلاتنا التى نتصدى لدراستها من النوع الذى يصعب التحكم

فى متغيراته الى حـــد بعيد · فالفقر مثـــلا ، والأمية ، وأنماط السلوك الاجتماعى للمرض فضلا عن ظواهر مجتمعية أخرى كالحروب ، ومشـكلات الأقليات العنصرية وتوزيعاتها بالمجتمع ، وكذلك ميزانية الدولة وأوجـه الانفاق فيها وأنماط استهلاك أفراد المجتمـع وما يمكن وصفه « بنوعيـة حياة » سكانه ··· الخ كل هذه وغيرها مجرد أمثلة لمشكلات مجتمعية من الصعب بلورتها والتحكم فيها منهجيا بدرجة كبيرة ·

ثالثا ـ استخدامات التحليل النسقى فى دراسات علم الاجتمـــاع بمصر : نموذج تحليلى :

قبل أن نشرع فى توضيح موقف عام الاجتماع ودراساته من هــذا الاقتراب المنهجى ينبغى أن نفــكر فى الاعتبــارات الأساسية التى يضــعها الباحث فى ذهنه عند محاولته استخدام هذا الاقتراب ·

ويمكن ايجاز هذه الاعتبارات فى خمسة رئيسية نعرضها على النحو التالى(٦) :

١ ـ صياغة الأهداف الكلية للنسق :

وينبغى وفق هـــــذا الاعتبار أن نحدد بدقة بالغة نوعية المقـاييس الآدائية التى يمكن استخدامها للنسق ككل · ولا يتأتى ذلك بطبيعة الحال دون فحص هذه الأهداف الكلية للنسق والأساليب المقترحة للتعرف بصورة مقاسة على كل منها · وقد يتفرع عن الأهداف العامة أهدافا أخرى فرعية تتطلب ذات الاجراء ·

٢ ـ دراسة بيئة النسق :

فهذه البيئة تمثل قيدا ثابتا ومحددا للتعامل مع النسق ـ ان «البيئة» Environment تتناول بمعناها الشامل اجتماعية واقتصاديا فضلا عن اطارها العلمى · ويساعد هـــذا التناول بلا شك على دقة دراسة النسق واختيــار أنسب أساليبه المنهجية(سد الفة الذكر) لدراسة الموضوع محل البحث ·

٣ ـ التعرف على موارد النسق :

ويقصد بها المصادر التى يتمكن بواسطتها النسق من احداث تغيير ايجابى يعتمـــد أساسا على « المزايا » الذاتية المكونة للنسق • كأن يكون لدينا مثلا نسق يتصل بقضية العمـــالة (أو البطالة) فيسعى الباحث الى دراسة الجوانب الايجابية التى تسعى على سبيل المثال الى حـل اشكالية : أية جماعة من السكان يصلحون لنوعيات معينة من الأعمال ؟ أو حجم النقود المنفق على بعض الأنشطة ، أو البحث عن « الحد الأدنى » من الزمن للقيـام بأنواع متعددة من الأعمال ••• الخ •

٤ ـ تحديد مكونات النسق :

وذلك من زاوية الأهداف ، والأنشطة ، ومقاييس الآداء • ولنضرب مثالين على ذلك فأما الأول فيمكن تصوره من خلال رئيس لاقسم باحـدى المؤسسات يعلم يقينا أن قسمه يمثل وحدة أو جزءا متميزا من المؤسسة بأكملها • ومن ثم فهو مستعد للدخول فى « معركة » من أجل ميزانيـــة القسم الذى يرأسه للحفاظ عليها أو المطالبة بزيادتها • وهو بذلك يعرف تماما أنه سيدخل فى صراع مع « المكونات » الأخرى لنفس المؤسسة ويقدر ـ ولو بشكل قيمى ـ الأقسام التى سوف تسانده فى مطالبه والأخرى التى ستعارضه فى ذلك ، فضلا عن المواقف « المتنوعة » للأشخاص العاملين معه فى ذات القسم •

وأما المثال الثانى فيظهر من خلال مؤسسة علميـــة أكاديمية ولتكن الجامعـــة • فلو افترض مثلا ان « الرياضـيات » ، و « الفلسفة » مقرران يدرســـان فى عديد من تخصصات الجامعة كمجالين من مجـــالات المعرفة الانسانية ، ولكن قسمى « الرياضيات » ، و « الفلسفة » يحدد كل منهما أى الموضوعات أكثر أهمية لطلابه ، وأيها يساعد على تنمية قدراتهم • ان كلا من المثالين يحدد مكونات النسق وكيف تلتقى مع مثيلاتها فى الأنساق الأخرى •

٥ - ادارة النسق :

لا يمكن لأى نسق أن يحقق أهدافه المرسومة (المشار اليها فى النقطة الأولى) دون أن تتحقق ادارة واعية له . وهى ادارة لا تنبع من المشاعر أو الأبعاد الشخصية أو الذاتية للمسئول عن تحقيق أهداف المؤسسة أو القسم مثلا ، وانما ترسم بناء على خطة مستقبلية للوصول بهذه الوحدة (القسم على سبيل المثال) الى « الاستقلالية » التى تتيح له أكبر معدل من الانتاجية. وفى ذات الوقت الى تحقيق نوع من « التكامل » ، أو الاندماج مع غيره من الوحدات لتحقيق الهدف المؤسسى الشامل .

لم يكن هدفنا من التعرف على تلك « الاعتبارات » الرئيسية الخمسة أن نلم بها فقط بوصفها « مسائل أساسية » لا غنى عنها لمن يريد استخدام ذلك الاقتراب المنهجى ، وانما أردنا أيضا أن نحدد موقف دراسات علم الاجتماع من أبعاد هذا الاقتراب واعتباراته الرئيسية ... بعبارة أخرى استهدفنا من ذلك طرح تساؤل رئيسى مؤداه : هل تطرق علم الاجتماع ممثلا فى دراساته وبحوثه الى استخدام هذا المنهج ؟ فاذا كانت الاجابه بالايجاب كان السؤال المنطقى المترتب عليه وكيف استخدمه ؟ ولا يتأتى ذلك بطبيعة الحال دون اعطاء نموذج - على الأقل - للتدليل على ذلك . أما اذا وردت الاجابة بالنفى ، فان تساؤلا آخرا لابد من طرحه نستفسر من خلاله عن السبب الكامن وراء ذلك .

ان **فكرة « النسق » فى علم الاجتماع** ، وكذا فى « **الانثروبولوجيا** » جد مختلف عن مثيلتها التى سبق شرحها من خلال اقتراب التحليل النسقى . ورغم اختلافها الذى سوف نستوضحه الآن فهناك صلات ومعانى مشتركة بين الفهمين . ان « البناء الاجتماعى » Social Structure فى علم الاجتماع لأى مجتمع من المجتمعات عبارة عن « نسق » من الأبنية المنفصلة المتمايزة التى تقوم بينها - رغم تمايزها وانفصالها - علاقات متبادلة . ويضم كل من هذه الأبنية الجزئية عددا من النظم الاجتماعية

التى تؤلف فيما بينها وحدة متماسكة متكاملة . ولن يتيسر فهم البناء الاجتماعى الا بدراسة هذه الأبنية الجزئية التى تتداخل وتتفاعل بعضها مع بعض . فهناك علاقات متبادلة مثلا بين النسق الايكولوجى والنسق الاقتصادى على اعتبار أن الحياة الاقتصادية كلها تتأثر ، وتتحدد بالشروط والظروف الايكولوجية التى تحيط بالمجتمع .

أما الفهم « البنائى — الوظيفى » Structural-Functional فهو فهم يتسم بالتكامل ولنأخذ مثالا واحدا على ذلك تتمثل فى رؤية « تالكوت بارسونز » T. Parsnos للنسق وذلك فى ضوء نظريته للفعل الاجتماعى Social Action .

ان « بارسونز » وهو يسعى الى بناء اطار تصورى يتخذ من نظرية نسق الفعل اطارا مرجعيا وذلك بالنظر الى مجموعة الأنساق الثلاثة الشهيرة التى تناولها وهى : نسق الشخصية ، ونسق الثقافة ، والنسق الاجتماعى وهناك بطبيعة الحال تفاعل تبادلى بين بعضها البعض حتى فى انبثاقها (اى نشأتها) . واذا كان النسق الأول (الشخصية) تعالجه نظريات علم النفس أو التحليل النفسى ، فان الثانى (الثقافة) تتناوله نظرية الانثروبولوجيا الثقافية ، بينما يقع الثالث فى اطار النظرية السسيولوجية(٨) .

وفى تطور معاصر لفكر بارسونز امتد حتى وفاته فى نهاية السبعينيات (١٩٧٩) أكد على أن التحليل الوظيفى — البنائى قد عفا عليه الزمن وأن نموذج الوظائف الأربع (الذى استنبطه بارسونز من خلال الكشف عن العلاقات بين العناصر التى تضمها متغيرات النمط مثل : الوجدانية — الحياد الوجدانى — التعميم — التخصيص ... الخ) نقول أن صياغة هذا النموذج هى التى أوحت الى بارسونز بامكانية فصل الوظيفة عن البناء وربطها بالنسق ويعنى هذا تحول بارسونز الى ما يسمى « بالوظيفة النسقية » وتخليه عن أفكاره التقليدية السابقة حول الوظيفية البنائية(٩) .

ونكاد لا نميز ضمن دراسات علم الاجتماع وبحوثه العديدة والمتنوعة فى مصر والتى تغطى - أو تكاد - كافة القضايا التى تمس الانسان بوصفه كائنا اجتماعيا ، ما يرتبط مبـــاشرة باقتراب « التحليل النسقى » وفق المفهوم الذى عالجناه فى النقطتين الرئيسيتين السابقتين ســـوى دراستين اثنتين : احداهما **نظرية صرفة** ، **والأخرى امبيريقية** وقد قام بهمـا باحث واحد (محمد عارف عثمان) ونعرض لمضمونهما باختصار على النحو التالى :

- الدراســـة **الأولى** تتمثل فى مناقشته لقضـــية « **المجتمع نسق سايبرنطيقى معقـــد** »(١٠) يقصـــد بالســـايبرنطيقا « Cybernetics دراسة عمليات « التحكم » Control و « الاتصال » Communication سواء التى تحدث فى النســـق الآلى (كالثلاجة الـكهربية) أو النســـق البيولوجى (كجسم الانسان) أو النسق الاجتماعى (متمثلا فى المجتمع) . ويعد جهاز منظم الحرارة ، أو ما يطلق عليه «بالترموستات» Thermostat نموذجا شائعا للعمليات السايبرنطيقية فى مجال النسق الآلى حيث يزود الجهاز (الثلاجة أو المدفئة مثلا) بمعلومات معينة تتمثل فى تحديد درجة الحرارة المطلوبة . كذلك تحدث نفس المسألة فى جسم الكائن الحى حيث يتعرض لنوع من عمليـــات التنظيم أو التوجيه أو الاتزان الذاتى الـذى يتحقق بواسطتها احتفاظ الجسم بدرجة حرارة ثابتة حول معدلاتها تقريبا رغم كل ما يحدث فى البيئة من تغيرات فى درجة الحرارة . فكأن هـــذه العمليات السايبرنطيقية قائمة أيضا فى **النسق البيولوجى** . أما فيمـــا يتعلق **بالنسق الاجتماعى** وهو ما نسعى اليه فى هـذا الصدد فان المسألة تصبح أكثر تعقيدا من المثالين السابقين (النسقان : الآلى ، والعضوى) اذ تتداخل مجموعة من العمليات المتشابكة والمعقدة مثل : صيانة النسق ، وتحقيق هدفه فضلا عن وظيفتى التكيف والتكامل .

وهكذا يبدو النسق الاجتمـــاعى متسما بالطابع المعقد الذى يتطلب توافر هذه الوظائف الأربع مثلا فى آن واحد .

ومن ثم فان التنظيم الاجتماعى فى المجتمع يخضع لعمليات دائمة تستند الى نفس الأسس التى تخضع لها - تقريبا - الأنساق السايبرنطيقية ولهذا فان هذا التنظيم ينبغى أن ينظر اليه على أنه حالة مؤقتة تتحدد فى ضوء المعلومات والقرارات التى تتخذ فى المجتمع فى لحظة زمنية محددة(١١).

وقبل أن ننتقل الى الدراسة الثانية فان هناك **نقدا موجها الى الدراسة** السابقة يتحدد بايجاز فى « محدودية » تطبيق الأسس الواردة فى علم السايبرنطيقيا على النسق الاجتماعى تماما كما **يطبق على** النسقين الآلى والعضوى . ان تعقد الأبنية وتشابك العمليات فى ذلك النسق يجعل من الصعب تحقيق عمليتى « التحكم » ، و « الاتصال » وهما جوهر هذا الأسلوب الذى يعد أساسا يعتمد عليه منهج التحليل النسقى فى معظم العلوم الطبيعية .

غير أن هذه المحدودية فى التطبيق يمكن أن توظف وترشد فى مجال بعينها كالتخطيط الاجتماعى مثلا بحيث نحصل **على** نتائج افضل مما لو طبق مثلا على النسق القيمى .

- وأما الدراسة **الثانية** فهى محاولة لدراسة **النسق الاقتصادى فى ضوء التحليل الوظيفى وهى عبارة عن بحث ميدانى لدراسة احدى المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام بالقاهرة(١٢)** .

وقد استهدفت هذه الدراسة - التى اتخذت طابعا منهجيا - الكشف عن القدرة الاسترشادية للاطار التصورى الذى يقوم عليه أسلوب التحليل الوظيفى عند « بارسونز » وذلك بتطبيق الاستراتيجية المنهجية لهذا الأسلوب فى تناول واقعى (امبيريقى) لوحدة اجتماعية - اقتصادية بالمجتمع .

وقد بدأ الباحث بالقيام بدراسات استطلاعية لتحديد مجالات البحث وأبعاده ، كما استخدم طريقة المشاهدة المشاركة وذلك للحصول على

معطيات متكاملة عن الأبعاد البنائية وعن جوانب الآداء الوظيفى فى وحدة الدراسة ، ومن ثم تتكامل أمام الباحث صورة متكاملة عن الحياة الاجتماعية بها وهذا أمر يفرضه تصور وحدة الدراسة على أنها نسق ٠

واستعان الباحث بالاستبار المتعمق دون استخدام استمارة استبار مقننة بحيث استند الاستبار الى عدم تقنين الصياغة اللفظية للأسئلة ٠ غير أن ما تم تقنينه فقط فى الاستبار هو العناصر الأساسية التى تدور عليها الأسئلة بعد تحديد هذه العناصر فى ضوء الاطار التصورى للبحث ٠

وقد مرت الدراسة بمرحلتين تمثلت الأولى فى الوصف البنائى للنسق حيث درست الوحدات الجماعية ، والأدوار الاجتماعية ، والمعايير والنظم ، ونمط البناء الاجتماعى ٠ بينما ضمت المرحلة الثانية ـ التى أطلق عليها التفسير الوظيفى للنسق ـ الضرورات الوظيفية ، وانتهت الى عرض نموذج نظرى لوصف النسق وتفسيره ٠

وقد كشفت الدراسة الميدانية عن ظهور بعض العناصر البنائية التى تتناقض مع العناصر المعيارية فى النسق ويتمثل ذلك فيما يلى :

* تناقض الأهداف المعيارية للنسق مع أهدافه الواقعية ٠
* التشكل النظامى لصور من الانحراف عن المعايير ٠
* ظهور علاقات اجتماعية فى النسق لا تقرها المعايير ٠

ورغم الحبكة المنهجية الواضحة ، والاجراءات الميدانية بالغة الاحكام التى اتبعها الباحث فى دراسة رائدة يختبر فى ضوئها بعض المقولات النظرية فى فكر بارسونز ، الا أنه كان ينقصها استخدام بعض الأساليب الفنية المنبثقة عن منهجية التحليل النسقى والتى كان من الأجدر استخدامها وبخاصة أن مجال الدراسة الميدانية : مؤسسة اقتصادية ، ونذكر منها على سبيل المثال : تحليل التكلفة ـ المنفعة ، والبرمجة الخطية ٠

رابعا ـ حدود استخدام التحليل النسقى فى علم الاجتماع ، ومشكلاته :

لا شك أن « بارسونز » قد تأثر بالتقدم الذى أحرزته بعض العلوم الأخرى ـ غير الاجتماع ـ مثل البيولوجيا ، وعلم النفس ، والاقتصاد ومن استخدامها بعض الأساليب الكمية التى تؤدى الى تقدم مجالات المعرفة بها والتوصل الى الشكل الدينامى للظواهر محل الدراسة .

ومن الثابت أنه سواء فى المعطيات التقليدية ، أو المحدثة (المعاصرة) لفكر بارسونز فاننا نلحظ أن أسلوب التحليل الوظيفى ـ البنائى ، أو الوظيفى ـ النسقى هو البديل المطروح أمام « بارسونز » فى دراسة الظواهر الاجتماعية .

ان هناك ولا شك حدودا لاستخدام منهجية التحليل النسقى (كما يستخدم فى بعض العلوم) فى العلم الاجتماعى بعامة ، وعلم الاجتماع بخاصة .

ان عدم قدرة هذا القطاع من العلوم على **التحديد القاطع للمتغيرات** المكونة لظواهرها يتسبب فى تعقيد العناصر المشكلة لأية قضية وتشابكها .

كما يؤدى الفشل فى اجراء « **قياسات كمية** » لأبعاد الظواهر محل الدراسة على ذات المستوى الذى يتم فى العلوم الطبيعية (التى تخضع فى كثير من الأحيان الى صياغة المعادلات الرياضية) الى الاعتماد دائما على الأحكام القيمية والتقديرية ومن ثم الى صعوبة تطبيق بعض الأساليب الواردة فى منهجية التحليل النسقى . ويترتب على الجانبين السابقين أن تتضاءل **قدرة العلم على التنبوء** فالرؤية المستقبلية لا بد وأن تعتمد على تشخيص دقيق للظاهرة ، وتحديد محكم لمتغيراتها فضلا عن القياس الكمى المباشر للعناصر المكونة لها .

لقد استوعبت ميادين علم الاجتماع فى المجتمعات المتقدمة صناعيا على وجه الخصوص فكرة التحليل النسقى بمفهومها الحديث والمعاصر وسعت

مبدئيا الى اعداد المشتغلين بهذه الميادين ، وهم طلاب معرفة ، بتزويدهم بصنوف المعرفة المساعدة لهم لتطبيق أصول هذا الاقتراب على بعض المشكلات البارزة فى ميادين بعينها لعل أبرزها الاجتماع الاقتصادى ، والاجتماع الصناعى · ان الرياضيات الحديثة ، والاحصاء المتقدم ، فضلا عن بحوث العمليات وعلوم الحاسب الآلى أصبحت الآن شروطا لازمة لدراسة علم الاجتماع حتى يتمكن دارسوه من سبر أغوار المداخل المنهجية الحديثة وضمنها التحليل النسقى(١٣) · ورغم هذا المسعى العقلانى الرشيد لدراسة علم الاجتماع سواء فى النظرية ، أو المنهج ، أو البحث ، فإن هناك حدودا - سبق ذكر بعضها - ومشكلات تعيق من درجة تقدم هذا العلم على ذات المستوى أو الدرجة التى بلغتها العلوم الطبيعية أو الأساسية · ومن ثم فان هذا لا يرجع الى أدوات الباحث ، وامكاناته ، ومستوى ابداعاته ، قدر ما يعود الى طبيعة القضايا محل الدراسة فى العلوم الاجتماعية بعامة وعلم الاجتماع بخاصة ·

غير أن ظروف مجتمعات العالم الثالث ككل تتسبب بشكل أو بآخر فى تخلف دراسات علم الاجتماع وبخاصة فيما يتصل بتطوير مناهجه وهى مسألة تعد فى نظرنا على جانب كبير من الأهمية ، اذ أنها تمثل حلقة الوصل بين رؤية نظرية ملائمة ومستوى بحثى متقدم ·

ومع أن ظروف مجتمعنا المعاصر - على سبيل المثال - تشهد بضرورة التعمق فى دراسة الاقترابات المنهجية المختلفة والسعى حثيثا لاختيار أكثرها ملاءمة للموضوع محل الدراسة ، الا أن عدم التنبه أو الاهتمام بهذه القضية مضافا اليه الحدود الطبيعية والمشكلات الأساسية التى تعيق استخدام بعض المداخل المنهجية ، يضاعف ولا شك من حدة موقف علم الاجتماع فى مصر ·

خامسا - امكانيات التطوير المتبادل بين اقتراب التحليل النسقى ودراسات علم الاجتماع فى مصر :

من الطبيعى أن التغيير الذى يصيب المناخ الذهنى هو الذى يسمح

برؤية مشكلات جديدة لم تكن ترى من قبل ، أو طرح تصورات مبدعة لقضايا قديمة كان الخلاف والجدل قد طمسا معالمها ٠ ولعل هذا « النمط » من التغيرات أكثر أهمية من تلك التطبيقات المفردة والتى لا تخرج عن كونها حالات خاصة ٠

ان الثورة « الكوبرنيكية » (نسبة الى كوبرنيكوس) كانت بالقطع أفضل كثيرا من عملية حساب حركة الأجرام السماوية ، كما أن النظرية العامة للنسبية قد أعطت شروحا أكثر تفصيلا من عدد كبير جدا من الظواهر العقيمة فى مجال الفيزياء ٠ أما « الداروينية » فقد أجابت على فروض كثيرة كانت تعد بمثابة مشكلات فى علم الحيوان وتطوره(١٤) ٠٠٠ الخ ٠

واذا كنا نبحث الآن عن امكانيات تطوير الاقتراب المنهجى المسمى بالتحليل النسقى كى يلائم دراسات علم الاجتماع فى مصر فان هذه الأخيرة تستوجب أيضا بدورها تطويرا جذريا كى تكون صالحة كمجال معد ومؤهل لتطبيق هذه الاقترابات المنهجية على مشكلاته وقضاياه ٠ أما كيف يحدث هذا التطوير المشترك أو المتبادل فتلك قضية ينبغى أن يسعى اليها الكافة من المشتغلين بالعلم سواء فى تعلمه أو تعليمه ، فى دراسته وبحثه ، فى متابعته وتقويمه ، فى تقديمه ونشره ٠٠٠ أى باختصار فى كافة الجهود المبذولة تجاه العلم والتى ينبغى أن تكون موجهة وجهة واحدة تتحدد فى تطويره والافادة منه ٠

ان حركة علم الاجتماع عالميا قد شهدت مثل هذا « **التطوير المتبادل** » وليس أدل على ذلك من تلك المحاولات العديدة والتى أثمرت فى النهاية صياغات نظرية لفحص منهج التحليل النسقى فضلا عن امكانية تطبيق هذه الصياغات فى مجال قضايا علم الاجتماع ٠ ان المفاهيم ، وكذلك النظريات قد أضافت الى الاقتراب النسقى الحديث تصورات عديدة أمكن استخدامها فى علم الاجتماع وصار يمثل مصطلحا متواترا فى التراث الحديث والمتجدد لعالم الاجتماع مثله كمثل مفاهيم : النسق الكلى ، والمعلومات ، والاتصال ٠٠٠ الخ ٠

ولا شـك أن أعمال رواد الفكر الوظيفى أمثال سوروكن Sorokin وميرتون Merton ، وبارسونز قد أضافت الى الفكر النسقى تحليلات عميقة الا أنها لم تزل ــ على الجانب التطبيقى ــ بعيدة عن متناول التحليل النسقى الحديث ، وذلك اذا ما قورنت مثـــلا بما حدث على الطرف الآخر فى علمى النفس ، والاقتصـــاد حيث كانت استفادتهما من منهجية التحليـل النسقى أوضح وأكثر عمقا ٠

ان تطويرا جذريا فى منظومة الاشتغال بعلم الاجتماع بمصر من كافة جوانبه أصبح أمرا ضروريا بل وحتميا ســواء اتصل هذا التطوير **بالنظرية** ومقولاتها ، أو **بالمنهج** وصياغاته ، أو **بالبحث** وأساليبه ٠٠

خــاتمة :

رغم ما أفرزته هذه المحاولة المبدئية للتعرف على امكانية استخدام دراسات علم الاجتماع بمصر لاقتراب منهجى يتمثل فى التحليل النسقى من مشــكلات بعضــها نظرى ، والآخر منهجى فانها تعد ـ فى اعتقــادنا ـ ضرورية بل ولازمة لاختبار مدى الكفاية « المشتركة » بين مدخل منهجى معين وعلم اجتماعى بذاته ٠ نقول ان هذه المحاولة فى ذاتها ستكون محدودة القيمة والنفع ان لم تتابع بمزيد من الدراسات النظرية والمنهجية فيما يتصل بهذا الاقتراب المنهجى فضلا عن السعى الجاد لتجربته واختباره عن طريق تطبيقه على بعض القضايا والمشكلات ذات الصلة بمقولاته الأساسية ٠

ان الخاصية المهمة لهذا الاقتراب المنهجى والتى تدفعنا دفعا الى محاولة تطبيقه على دراسات علم الاجتماع بمصر تتمثل فيما يمكن أن يحققه من تنبؤ واستشراف للوضع المستقبلى ٠ صحيح أنها مزية لا ينفرد بها هذا المنهج فقط وانما هو يساعد بكفاية عالية على تحقيقها(١٥) ٠

ومن الأمور الأخرى ذات الأهمية فى تطبيق منهج التحايل النسقى على دراسات علم الاجتماع أن هذا الأخير قد تضخم تراثه المعرفى بتحليلات نظرية ومنهجية (وبخاصة ما يتصل منها بالتحليل الوظيفى) عن فكرة النسق الأمر الذى يمنح هذا العلم ـ علم الاجتماع ـ مزية نسبية تحض على استخدام هذا المنهج لفحص بعض مقولات النسق التى قد يفيد بعضــها وقد يطور البعض الآخر لتحقيق امكانية التطوير المتبادل الذى سبق أن عالجناه ٠

الهــــوامش

(١) لمزيد من التفصيل فى هذا المفهوم راجع :
— Banghart, F.W.; «Educational System Analysis» The Macmillan Company, London, 1969.

(٢) كانت هذه مجرد أمثلة لمجالات استخدمت منهج التحليل النسقى فى دراسة موضوعات علومها وبلغت درجة عالية فى تطوير أساليب دراسة مشكلاتها اعتمادا على توظيفها لهذا الاقتراب المنهجى وغيره ٠

(٣) Banghart, F. W.; Ibid., P. 3.

(٤) لا تؤثر هذه الاعتبــارات الموضــوعية على استخدام هذا المنهــج التحليلى بالذات وانما تنطبق أيضا على كافة الاقترابات المنهجية الأخرى ٠ غير أننا أردنا فقط ـ عن طريق تفصيل هذه الاعتبارات ـ أن نوضح الفروق القائمة بين استخدامات الأساليب التحليلية المشار اليها والمنبثقة من منهج التحليل النسقى ٠

(٥) للتعرف على هذه المقومات بشكل مفصل راجع :
— Churchman, C.W.; «The Systems Approach», Dell Publishing Co., Inc., N.Y. 1968.

(٦) Ibid., p. 29.

(٧) لمزيد من التفصــيلات المهمة لرؤية علم الاجتماع ، والدراســات الأنثروبولوجية على نحــو خاص ، لمفهوم البنــاء الاجتمــاعى الكلى ووحداته الجزئية أو ما يقصد بها « الانساق » يمكن الاطلاع على المصدر التالى :
ــ أحمد أبو زيد ، « البنــاء الاجتماعى : مدخل لدراســة المجتمع » (الــكتاب الأول المفهومات) ، الهيئة المصرية العامة للــكتاب ، ص ٣٥ وما بعدها ٠

(٨) لدراسة أكثر تفصيلا فى البنائية الوظيفية عموما ورؤية النسق عند بارسونز راجع المصدر التالى :

ــ على ليلة ، « البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا : المفاهيم والقضايا » ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٥٩ ٠

(٩) لمزيد من التفصيلات فى هذه الفكرة راجع :

- محمد عارف ، « تالكوت بارسونز : رائد الوظيفية المعاصرة فى علم الاجتماع » ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٢ ·

(١٠) راجع تفاصيل هذه الدراسة فى :

- محمد عارف ، « المجتمع بنظرة وظيفية (الكتاب الثانى : التحليل الوظيفى للمجتمع - أسسه التصورية والمنهجية) » ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٦٤ وما بعدها ·

(١١) لقد نوقشت ذات الفكرة في كل من :

- Banghart, F.W., Op. Cit., P. 27.
- Bertalanffy, L.; «General System Theory : Foundations, Development, Applications», George Braziller N.Y., 1968, P. 194.

(١٢) لتفصيل هذه الدراسة الميدانية راجع :

- محمد عارف ، « النسق الاقتصادى فى ضوء التحليل الوظيفى : بحث ميدانى لدراسة احدى المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام بالقاهرة » ، الأنجلو المصرية ، ١٩٨٢ ·

(١٣) يؤكد « ليفي ستروس » Levi-Strauss - كما يذهب أحمد أبو زيد فى مرجعه السابق - على ذات الفكرة فيذكر صراحة فى مقال له بعنوان : « الرياضيات والانسان » « أنه من المؤكد أن الشبان الذين يتخصصون فى العلوم الاجتماعية لا بد أن تكون لهم ثقافة أساسية قوية فى الرياضيات والا طردوا من المسرح العلمى » ·

(١٤) راجع أمثلة عديدة لمثل هذه التغيرات البشرية الجذرية فى :

- Bertalanffy, L.; Ibid., P. 99.

(١٥) لتأصيل هذه الفكرة راجع :

- Grindley, K.; «Systematics : A New Approach to System Analysis», McGraw — Hill Book Company U.K., 1975, P. 23.

تعقيب

أ.د. نازلى معوض أحمد

أولا : لقد ظلمت د٠ هالة نفسها بعنوان دراستها « استخدام اقتراب تحليل النظم فى الدراسات السياسية فى مصر » ، مما يشتم منه ان الدراسة تعالج مباشرة استخدامات الاقتراب النظمى فى المؤلفات السياسية ، عامة ، والموجودة فى مصر دون تحديد زمنى معين ٠ الا ان الدكتورة هالة عالجت فى دراستها شقين متميزين ٠ ثانيهما عن استخدام الاقتراب النظمى فى الرسائل الجامعية المقدمة الى جامعة القاهرة وفى قسم العلوم السياسية بالذات ، أو جزء من تلك الرسائل يصل الى ٣ فى المائة ويقع فى الفترة ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٠ ٠ أما الشق الأول من المعالجة فهى دراسة للاقتراب النظمى ذاته من حيث مقوماته وأركانه وتقييمه فى عمومياته ثم الصلة المنهاجية ما بين هذا الاقتراب النظمى وحقل دراسة الظاهرة السياسة الدولية ثم نموذج بريتشر عن نظام السياسة الخارجية الاسرائيلية ويقع هذا الشق الأول من المعالجة فى نحو ١٥ صفحة كاملة هى عبارة عن خلاصة تدريسية دقيقة وواضحة ووافية للتعرف على اقتراب تحليل النظم ، مما ينم عن مهارة تعليمية جامعية واضحة لدى الباحث ولكنه خارج العنوان المعلن للدراسة ٠

وأنا لا أملك النقد أو الاعتراض على خيارات وأساليب المعالجة لدى الدكتور هالة ، فهذا حق لاكامل لهـا ، ولكن اعتراضى ينصب على عنوان

الدراسة الذى جاء غير معبر عن مضمونها فهو عنوان جزئى وناقص وقاصر من حيث التحديد الموضوعى الدقيق لشعى المعالجة ومن ثم ففى تقديرى وحتى يتماشى ويتسق العنوان مع الدراسة ، أرى أن تغير د٠ هـالة العنوان الحالى الى عنوان مقترح آخر هو : « اقتراب تحليل النظم واستخدامه فى الرسائل الجامعية بقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) ٠

ثانيـا : أوردت د٠ هـالة فى ص ١٦ بدراستها تفرقة سريعة غير دقيقة وغير شافية ما بين المنهج والاقتراب ٠ وهنـا أتساءل : ألا يمكن اعتبار المنهج هو لجوء البـاحث الى أدوات وطرائق وأساليب حقل علمى معرفى مستقر وله صفة الثبات العرفى الأكاديمى ، والتقاليد البحثية العميقة مثل التاريخ والقانون والاحصاء والاقتصاد والرياضة وعلم النفس ٠٠٠ الخ ٠

بينما يكون الاقتراب هو اختيار البـاحث لوحدات معينة ولجزئيـات محددة ولنقاط تركيز ولزوايا تحليل ، تخص جميعها موضوع الدراسة : الاقتراب النظمى ـ البنـائى الوظيفى ـ السـلوكى ـ صـنع القرار ٠٠٠ الماركسى ٠٠٠ الخ ٠

ثالثـا : تذكر د٠ هـالة فى ص ١٩ ان الرسائل الجامعية التى عالجت موضوعا سـياسيا مصريا خالصا لا تتعدى نسبة ٢٪ من جملة الرسـائل المبحوثة ولا تقدم لنـا تفسيرا ما لهذه الظاهرة الملفتة ٠ مما يستدعى منها اهتماما أكبر بالدلالات الموضوعية المعتقدة فى هذا المضمار ٠

رابعـا : أدخلت د٠ هـالة رسالتها للماجستير والدكتوراه فى المعالجة والتقييم من وجهة نظر الاقتراب النظمى ٠ وكان الأجدر بها أن تستخرج رسـالتيها من التقييم وأن تشير اليهما فى بداية الدراسة على اعتبار انهما يمثلان المعيار الموضوعى لأختيارها من جانب ادارة مركز الدراسات والبحوث السياسية ، ولقبولها هى ذاتها ، للاضطلاع بهذه الدراسـة العلمية القيمة محل هذا التعقيب ٠

خامســا : أين الدلالات والنتائج والاستخلاصات المترتبة على هـذه المعالجة التحليلية المتعمقة • لقد خلصت د• هـالة الى نتيجة سريعة قدمتها فى ايجاز شـديد رغم جوهرها التناقضى الديالـكتيكى مع طبيعـة الاقتراب النظمى فقد ألمحت فى نهاية الدراسة الى ارتفاع فعالية هذا الاقتراب النظمى فى دراسة وتحليل موضوعات العلاقات الدولية والسياسات الخارجية على وجه الخصوص ، على خلاف تعقد وتعذر استخدام الاقتراب النظمى فى دراسة النظم السياسية الداخلية • هذا مع العلم بأن محور وأركان الاقتراب النظمى تتركز فى مقومات النظام السياسى بصفة أساسية • مما كان يستحق من الباحثة قدرا من التدقيق ومزيدا من التمحيص • الا ان هذا النقد أو هذه الملاحظة لا تنتقص من المجهود العلمى الكبير الذى قامت به د• هـالة سعودى فى دراستها الجادة عن استخدام الاقتراب النظمى فى الدراسات السياسية الجامعية •

أما دراســة الدكتور جابر فهى الأولى منذ عودته الى أرض الوطن بعد انتهـائه من بعثته للدكتوراه فى الولايات المتحـدة الأمريكية •. ولذا أبـدأ بالترحيب به كما أهنئه على باكورة انتاجه العلمى بعد تعيينه عضـو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد ، وكذلك أحييه على الطباعة الفاخرة الفنية المريحة للبصر ، والتى أخرج بها دراسته هذه • ولقد تناول د• جـابر الاقتراب النظمى بنظرة شاملة ومتعمقة لكل جوانبه : جذوره ـ تاريخه ـ مفاهيمه الأسـاسية ـ فروضـه الرئيسـية • وأوضـح فى معالجته رسـوما بيانية توضيحية دقيقة • كما اهتم بمعضلات وسلبيات الاقتراب النظمى •

ولكن بقيت ثلاثة ملاحظـات نقدية على هذا العمل العلمى الجاد :

١ ـ افتقدت تقييم د• جـابر الذاتى كدارس متخصص ، لأهميـة وفعالية الاقتراب النظمى فى نطاق الدراسات السياسية العلمية بصفة عامة، والمصرية بصفة خاصة •

٢ ـ افتقدت لمحـة موجزة عن تطور الاستخدامات الأكاديمية العامة

للاقتراب النظمى عبر السبعينيات والثمانينيات ٠

٣ ـ لاحظت فى ص ٦ بعد اسم ايستون مباشرة تحديد زمنى لفترة ٦ سنوات (١٩٥٦ ـ ١٩٦٣) مما لم يوضحه الباحث موضوعيا ٠ على الرغم من ان العرف البحثى يجعل من هذه الشكلية المذكورة تحديدا لعمر الشخصية الوارد اسمها قبل التاريخين الموضوعين ما بين قوسين ٠

هذا وان كانت دراسة د٠ جابر تنم عن تباشير باحث متمكن وجاد فى حقل العلوم السياسة المصرى ٠

وفيما يتعلق بدراسة د٠ محمود الكردى فانى أبدأ بالترحيب بشخصه الكريم ممثلا لعلماء الاجتماع بجامعة عين شمس ٠ ولقد حصلت على فائدة جمة من دراسته القيمة التى تعبر عن مدى تفوق علم الاجتماع ، وهو العلم الأم بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، مدى تفوقه فى مجال الدراسات المنهجية وفى شتى الاقترابات التحليلية البحثية لدراسة الظاهرة الانسانية الفردية والمجتمعية ٠

وأتوجه الى ضيفنا الكريم بالسؤالين التاليين :

١ ـ لم أتمكن من استيعاب المعنى الوارد فى ص ٤ و ص ٥ من دراسته بشأن اعتبار المقومات الأربع الرئيسية للاقتراب النسقى (وهى : الفعالية ، واستخدام العلم ، ودراسة الانسانيات ، والاستعانة بأساليب أخرى غير التخطيط) تاريخا للاقتراب النظمى من حيث استخداماته البحثية ٠

٢ ـ كيف يتسنى لتطبيق هذا المقترب النظمى فى دراسات علم الاجتماع أن يصل بنا الى نوع من التنبؤ واستشراف المستقبل على النحو الذى ذكره د٠ الكردى فى خاتمة دراسته القيمة ؟

سؤالان أرجو أن أجد الاجابة الشافية عليهما لدى د٠ الكردى ٠

تعقيب

د. ضياء الدين زاهر

أبدأ مداخلتى بتهنئة مركز البحوث والدراسات السياسية لاهتمامه بالموضوع الحيوى الذى هو محور عمل هذه الندوة ، أعنى « اقترابات البحث العلمى فى العلوم الاجتماعية ، وأشكر الأستاذة الدكتورة « نازلى معوض » على رئاستها لهذه الجلسة • كما أود بكل صدق أن أهنىء الأساتذة الدكاترة المؤلفين على أوراقهم القيمة التى استفدت منها كثيرا ، والتى تمثل محاولات نقدية جادة يفتقر اليها ميدان المنهجية فى العلم الاجتماعى بعامة ومجال الاقتراب النسقى خاصة • حيث يسود الأخير أدبيات وصفية اقناعية ، مع غياب ملحوظ للأدبيات التقويمية النقدية •

وأود أن أوضح ان تعقيبى سينقسم الى شقين الأول يناقش ملاحظات عامة عكستها الأوراق الثلاثة بدرجات متفاوتة ، والثانى يركز على ملاحظات أكثر تحديدا داخل كل ورقة على حدة ، وننهى تعقيبنا بمحاولة رسم ملامح تصور لاستخدام أفضل لاقتراب النظم فى العلم الاجتماعى فى مصر •

أولا ــ الملاحظات العامة : كشفت الأوراق ، بدرجة أو بأخرى ، عن عدد من الافتراضات أو قناعات المشكوك فيها والشائعة فى استخدام اقتراب النظم والتى من المهم التصدى لتفنيدها ، وفى مقدمتها الافتراض بأن :

(١) اقتراب النظم يستند الى نظرية شاملة : المؤكد انه لا يوجد بناء

معرفى متكامل متميز ، جامع مانع ، مقبول من الجميع وواضح بشكل جلى يمكن أن نطلق عليه اسم نظرية النظم (الانساق) ، رغم ان هناك جوانب نظرية للتفكير النظمى ، قدمها برتا لانفى ثم طورها بشكل جذرى آكوف واشبى ، وبولدنج ، وأبوبورت ، ولانجـا ، وكريميانسكى ، وسـميرنوف وغيرهم ، حيث أصبحت كل رؤية نظرية عامة ليس الا مستوى معين من البناء النظرى الموضوع لبعض النماذج ، ويقع هذا المستوى موقعا متوسطا بين البنى المفرطة فى العمومية والتى تقدمها علوم الرياضة البحتة والنظريات الخاصة لبعض النظم الخاصة ، لذا ، فنحن نحذر من هذا الادعاء الذى جاء فى بعض الأوراق بطريقة سـافرة أو ضـمنية ، وفى أدبيات كثيرة سابقه ، بأن للنظم نظرية شاملة أو انها نوع من العلم الأعظم أو انها اطار نهـائى للتنبؤ ، فهى ليست أكثر من منهجية للعمل أو استراتيجية فكرية تزودنا بادوات مفاهيمية تساعد على التعامل مع المشكلات والمواقف المتعددة ، بما يضمن اثارة العديد من التساؤلات المفيدة ، واتاحة اجابات عديدة لها •

(٢) تحليل النظم هو اقتراب النظم : هذا غير صحيح ، وقد ورد فى كل الأوراق ، فللتفكير النظمى فروع عـدة يمكن تعقب نشأتها ، وقد تكون مستقلة وقد تكون متداخلة سواءا نظريا أو مفاهيميا ، أو فى ميدان التطبيق والممارسـة الميدانية • ويحدد ثقات المنهجيين الفروع والمناهج الأسـاسية لاقتراب النظم فى : النظرية العامة للنظم (بشكلها المتطور والكلاسيكى) ، والسيبرناطيقا ، والشمولية (الكلية) ، وبحوث العمليات ، وتحليل النظم، وتصميم النظم ، ونظرية المعلومات ، وهندسة النظم ، وتحليل المخرجات ، والبرمجة الرياضية ، وعلم الحسابات الآلية وعليه ، فان تحليل النظم ليس أكثر من فرع تحليلى ضمن اقتراب النظم • وهو معنى بالتمكين من الوصول الى قرارات أو اختيارات افضل بشأن المستقبل •

(٣) اقتراب النظم مرادف للبنائية الوظيفية : هذا ادعاء باطل شكلا وموضوعيا ، فنظرية الأنسـاق الاجتمـاعية ، فى الطرح الجديد لها ، عند

ميرتون وبارسونز خاصة ، جاءت بعد التطور النسقى (١٩٥١ فى حين نشأة النسق ١٩٢٨ على يد برتا لانفى) فنظرية العمل الاجتماعى عنـــد بارسونز لم تظهر الا بعد أن خضبها برؤيته الاجتماعية المحددة ، فى حين ان اقتراب النظم (أو النسق) ونظريته العامة خاليين تماما من أى توجه اجتماعى ، وانها تكتسيه فقط من مجالات تطبيقها • لذا فهى تطبق فى الاتحاد السوفيتى وتشيكوســلوفاكيا وبولنــدا بحماس شــديد يكاد يفوق مثيله فى الغرب الصناعى • بل ان هناك تطبيقات لاقتراب النظم فى علم الاجتماع فى مجالات تحليل المجموعات الصغيرة (بودرين ١٩٦٩) وأخرى لدراسة مشكلة القيم (بوبوفا) ••• الخ ، استنادا الى ان التحليل العميق للانساق يكشف عن انها ليست بالضرورة كلها أنســاقا وظيفية ، فهى تتنوع حسب المبــادىء التنظيمية وطبقا لتعقد التنظيم الاجتماعى والانســانى • ومن ناحية أخرى نجد ان البنائية الوظيفية الجديدة تتخذ النسق (الوظيفى) اطارا تصوريا له محتوى اجتماعى محدد يقوم على فكرتى التساند والتوازن • وقد أسهمت هذه الطبيعة المفترضة لنظرية الانساق ولاقتراب الانساق الى دراسة جوانب يستحيل على البنــائية الوظيفية دراســتها دون امــلاء توجه اجتماعى ما ، كقضــايا التغيير البيئى والاجتمــاعى (راجــع بيرين فى كتــابه عن النظــم الاجتماعى) وقضايا التحول والتغيير فى سلوك الانسان ، والتطور والانهيار ودراسة كافة أنواع المؤثرات البيئية •

(٤) اقتراب النظم هو العصا السحرية لحل كل المشكلات أو « حصان طراودة » للعلم الاجتماعى : وهذا وهم خطير قائم على فهم خاطىء لقدرات وامكانات اقتراب النظــم ، وفهــم أكثر خطــأ لطبيعة الظواهر والمشــكلات الاجتماعية ، فقد يصلح هذا الاقتراب مع مشكلات معينة وهناك فئات أخرى من المشكلات التنظيمية لا تخضع لطرق النظم أو بمعنى آخر ينبغى تعديل هذه الطرق أو تكاملها مع مناهج واقترابات أخرى للتعامل معها •

ثانيـا ـ الملاحظات التفصيلية :

وسوف نناقش هنـا كل ورقة على حدة وتظل هذه المناقشة من وجهة نظرنا قابلة للحوار ، ولنبدأ حسب ترتيب العرض :

(١) اقتراب تحليل النظم فى علم السياسة :

عرضت الدراسة فى اقتدار أحد نماذج التحليل النسقى لدى واحـد من أكثر السياسيين شهرة وهو « ايستون » ، وحقيقة كنت أتوع قبل قراءة الدراسـة أن تعالج الأدبيات المتصـلة باسـتخدام اقتراب النظم فى علـم السياسة ، كما هو عنوانها ، من وجهة نظر نقدية لكى تساعدنا على ازالة الغموض عن هذا الاقتراب ، نظريا ومفاهيميا وتطبيقيا ، وتوضح الامكانات المتاحة أمامنا للاستفادة من التراكم العلمى فى التجربة الغربية (الرأسمالية والاشتراكية معا) فى استخدام هذا الاقتراب بغية تطوير استخدامه فى بحوثنا ودراسـاتنا السـياسية والمجتمعية ٠ وبدون انتقاص من قيمة هذا العمل العلمى الجاد ، كنت أود تعميق أوجه الاستفادة من نموذج ايستون ، ولا سيما وانه قديم نسـبيا ، بشكل أكثر وضوحا وأن تتخذ كمنطلق لفهم أوسع لأسـاسيات اقتراب النظم السـياسية ٠ وقد يقتضى هذا القصـور اقتصار عنوان الدراسة على : نموذج ايسـتون التحليلى فى علم السياسة دراسـة نقدية تحليلية وهذا يتطلب بالضرورة تخصيص جزء من المفـاهيم الواسعة لاقتراب النظم فى فئاتها الأربع العامة التى رصدها « يونج » (وهى العوامل المنتظمة والوصـفية ، التنظيم والصـيانة ، الديناميات والتغير ، والتدهور والانهيار) لا سيما وان هناك امكانات لتطويره فى ظل التحولات المذهلة فى ميدان اقترابات النظم وتطبيقاته فى العلم الاجتماعى مما جعل القول بأن نماذج التحليل النسقى محافظة قول مرفوض تماما ، وهذا ينطبق فقط على نموذج ايسـتون (١٩٦٥) كما قد يكون مفيدا تناول أوجه الاتفاق والاختـلاف بينه وبين رواد فى التحليـل النظمى السـياسى مثل سـكوت وكابلان وروزكرنيس وغيرهم ٠

(٢) استخدام اقتراب تحليل النظم فى الدراسات السياسية فى مصر :

الحق انها دراسة فدائية مقتحمة لموضوعها بجسارة تحسد عليها . حيث تناولت فيها الباحثة ما كان ينظر اليه على أنه « تابو » وهو أعمال الزملاء وفق اطار تقويمى يفترض انه موضوعى وهو الأمر الذى سنبحث فى مدى صدقه مع أمور أخرى . ويفترض الجزء الأول من الدراسة مناقشة اقتراب النظم بصفة عامة ، ولكن هذا الافتراض لم يكن دقيقا تماما ، حيث لم يعنى هذا الجزء بتوضيح أسس ومفاهيم الاقتراب ومشتقاته وآلياته كما جاء فى مصادرها الأساسية ، بل تم التعويل مباشرة على أربعة نماذج سياسية بطريقة غير متوازنة هى نماذج ايستون أيضا (النظام السياسى) وكابلان (للنظام الدولى) ومودلسكى وبرتشر (السياسة الخارجية) وقد تبين أن التركيز كان على ايستون وبرتشر بحكم أن معظم رسائل الماجستير والدكتوراه التى قومتها الدراسة فيما بعد ، ولم يتم الاشارة الى ذلك . والملفت ان الباحثة فاتتها الاشارة الى ان نموذج مودلسكى أسس على منهج وظيفى بنائى على نهج بارسونز . وعلى الرغم من ان هذه الملاحظات لا تقلل من قيمة هذا الجزء الا ان تجاهله لأساسيات الاقتراب قد قاد الدراسة الى تناول عام للنماذج السياسية ، كما ان المراجع كانت قبل عام ١٩٨٠ ــ باستثناء مرجع واحد فقط . أما الجزء أو القسم الثانى ، فقد كان من المتصور أن يركز على استخدام الاقتراب فى الأدبيات السياسية المصرية أو تلك المتصلة بمصر ، على ان الباحثة اقتصرت على رسائل الماجستير والدكتوراه فقط دون ابداء الأسباب ، وقد حرمها هذا من اكتشاف استخدامات بارعة للاقتراب فى دراسات مثل دراسة جميل مطر وعلى الدين هلال : « النظام الاقليمى العربى » ، « والعرب ومستقبل النظام العالمى » لعبد المنعم سعيد . وفى مجمل عرض الباحثة لخطتها المحكمة فى التقويم أوضحت تعريفات للمنهجية والاقتراب ولم توضح العلاقة بينها وامكانات التداخل المحتمل ، كما لم تتعرض لمفاهيم ذات صلة وثيقة فى الموضوع كالطريقة والاجراء والتقنية . كما لم تحدد اجرائيا ماذا تعنى بلغة الاقتراب ولا مفاهيمه أى

مفاهيم تقصد ؟ وعلاقاته • وتجاهلت تقنياته • وفى مضمون التقويم جعلتنه تتساءل : « كيف يمكن الحكم على مدى نجاح أو فشل استخدام الاقتراب النظمى (ص ٢٠) ، كيف يمكن الحكم على مدى اتساع أو ضيق مشكلة بحثية وما معايير ذلك ؟ ، ما معايير الحكم على دقة ائتلاف أو عدم ائتلاف اقتراب النظم مع اقترابات أخرى كالاقتراب البنائى الوظيفى أو السلوكى أو صنع القرار ••• الخ (ص ٢١) ، هل يمكن لنا دراسة ظاهرة ما باستخدام اقتراب النظم دون فحص سياقها التاريخى (ص ٣٦) • هل عندما نطبق نموذج تحليلى أجنبى بحذافيره نصبح قد التزمنا باستخدام اقتراب النظم ؟ (ص ٢٧) » •

الأهم من هذا كله ان التقويم فى تقديرى كان يحتاج لمزيد من الموضوعية والايضاح والى معايير دقيقة وواسعة ومنظمة والأرجح عندى استخدام منهج تحليل المضمون لتعميقه وزيادة موضوعيته • على أن هذه الملاحظات لا تقلل على الاطلاق من القيمة العلمية لهذه الدراسة الجيدة والجريئة والجديدة فى مجالها •

اقتراب التحليل النسقى واستخداماته فى دراسات علم الاجتماع فى مصر :

وهى دراسة جادة مختصرة ، ويحسب لهذه الدراسة انها رجعت الى المصادر الأولى فى حركة النظم عند برتا لانفى مما مكنها من توضيح الأسس والمرتكزات الفلسفية الأساسية لها • ومن هنا جاء « انبهارها الشديد » باقتراب النظم وتقنياته والحماسة لتطبيقه • على ان هذا لا يمنع من الاشارة الى ملاحظات منها اغفال الدراسة للمفاهيم العلمية التى يأخذ بها الاقتراب وخصائصه وطبيعة النسق ، كما لم نجد اشارة واضحة الى تأريخ هذا المفهوم سواءا من وجهة نظر علم الاجتماع أو وجهة نظر العلم الحديث ، بشكل يبرز امكاناته ، وهذا ما قاد الدراسة لشبه فهم بأن التحليل النسقى لا يختلف عن التحليل البنائى الوظيفى الا باستبدال البنائى بالنسقى على حد تعبير

بارســونز ، وهو الأمر الذى ينفيه رواد اقتراب الانساق وسبقت الاشارة اليه • ولعــل هذا الفهم هو الذى قاد الدراســة الحالية لاختيــار دراستين لاستخدام اقتراب النسق هما فى الأصل اقتراب نسق وظيفى • ومن المهم الاشارة الى وجود دراسات كاملة عن تطبيق هذا الاقتراب أيضا من المنظور الوظيفى) عن النسق العسكرى لأحمد ابراهيم ، ودراسة أخرى لمحمد عارف عن التحليل الوظيفى للنسق الاجرامى • وثمة ملاحظات شكلية تتصل بلغة الدراســة ذاتها ، مع الكشف عن التداخلات بين تحليــل النظــم وبحوث العمليات والتخطيط الشــبكى ، ونفى امكانية التنبؤ بالاستشراف (علــم المستقبل) ولعل هذه الملاحظات الشكلية لا تقلل من قيمة الورقة المعروضة ودقتها ومنطقها المتوازن في العرض واضافاتها السخية فى المنهج والمعرفة •

الخاتمة :

على الرغم من كل الدعاوى التى تقوم فى وجــه اقتراب النظم والتى يمكن أن تضيف اليها الكثير ، كالابهام فى المصطلحات ، وحمى النماذج ، وأخطاء التحليل ، وتفجر التوترات التنظيمية ، وتشويه أهدافنا الحقيقية ، واستعمال مدفع لقتــل ذبابة ، والتهرب عن طريق الأرقام ، وقيــاس ما لا يقاس ، وعقدة الكفاية ••• الخ ، الا اننا لا نستطيع أن ننكر الامكانات التى يكشف عنها استخدام هــذا الاقتراب الفعال على تزويدنا بالمفــاهيم والأدوات التحليلة والتقنيات الادارية ، والتى نستطيع عن طريق امتلاكهـا وتطبيقها ببصيرة وحذر ، أن نقدم تطويرا حقيقيا لعلومنا الاجتمــاعية • وفى هذه الحدود يصبح من المهم الاشارة الى بعض السبل الكفيلة بترشــيد استخدامنا لاقتراب النظم وتنشيطه :

- تدارس اقتراب النظم فى مصادره الأصلية واضافاته المتجددة دوما وعدم التعديل على النقل الحرفى لنماذج منشقة •

ـ الحذر من تطبيق نماذج واجراءات النظم (الانساقى) بدون تعديل فى كل المسائل والميادين ، وعدم اقحامها فى كل الموضوعات بلا دراية أو حذر ، وان يكون العالم الاجتماعى واعيا بحدود ما تقدمه النماذج والاجراءات والطرق التى يستعيرونها ، ونسبية تطبيقها ، وجوانب القصـــور الذاتى بها . فان تطبيقها ـ قبل اجراء التعديلات ـ قد يتضمن قدرا من الخسارة .

ـ عدم الافراط الزائد فى استعمال الأســاليب والصيغ الرياضـية ولكن هذا لا ينفى أن هناك مواقف ومشـــكلات تطبيقية وعمليـة تتطلب استخدام اجراءات رياضية غاية فى التعقيد لذلك يحتاج العالم أو الباحث الاجتماعى الى التحقق من قصـــور مناهج النظم الـكمية من أن تحـل له المشكلات . وبنفس الدرجة من الأهمية يتوافر الاقتراب النظم عدد كبير من المناهج والتقنيات يمكن أن تساعد فى عمليـــات التنبؤ والتعامل مـع المسائل المجهولة وغير المؤكدة ، والتى قد لا يتيسر تحديدها كميا ، وتزداد الظواهر الذاتية فيها ، ذلك رغم اتسامها بالشكل النظمى وامكانية بحثها منطقيا وتجريبيا .

ـ تجنب الاستغراق المسبق الزائد فى النماذج والطرق والاجراءات والمصطلحات كل منها كهدف فى حد ذاته .

وبالنسبة للعالم الاجتماعى فان المبادىء والعمليات والبناء العقلى أو طريقة التفكير التى يستخدمها العاملون بأسلوب النظم فى أنشطتهم العلمية والتطبيقية الأمور الأكثر أهمية لهم . وينبغى أن تحرص على عدم التورط فى جدول معرفى ومناقشات طويلة لا طائل من ورائها وعليهم أن يبادروا الى تنفيذ طرق النظم فى مجالات عملهم تنفيذا فعليا .

ـ السعى نحو تقليل المقاومة الطبيعية نحو أفكار وتقنيـــات النظم والاستفادة من المعرفة النظمية المتراكمـــة مع تبسيطها ودراسة جـوانب المقاومة واحتوائها .

- تنشيط واسراع حركة النقـــد والتقـــويم العلمى لاقتراب النظم وطرائقه بشكل منهجى فعال وعميق ٠

- قيام دعوة لدراسة وبحوث بينية نظمية Interdisciplinary Systems بين التخصصات والفروع العلمية داخـــل عائلة العلم الاجتماعى أو العلم الطبيعى أو بينهما معا ، ولعل دراسات علم المستقبل أحد الميادين المرشحة لتجميع هذه الرؤى الابداعية الشمولية الجديدة ٠

(٤)

الاقتراب البنائى - الوظيفى واستخدامه فى البحوث السياسية : نظرة تقويمية

د. السيد عبد المطلب غانم

أول سؤال يواجه الباحث عندما يتعرض للاقترابات هو : «« ما الاسهام الذى يود تحقيقه : تنمية الاقتراب أم استخدامه أم تطبيقه ؟» ولا ننكر واقعتين احتمال حدوثهما كبير جدا ، أولاهما أن تنمية الاقتراب وتطبيق الاقتراب يسهمان فى تنمية العلم ، وثانيتهما أن تطبيق الاقتراب قد يسهم فى تنمية الاقتراب ، بينما الاقتراب قد ييسر أو يعوق التطبيق أو الاستخدام ، الا أن التمييز هام(١) ، فهل يستهدف الباحث « التنظير » أم الواقع العملى أم كليهما معا ؟ هذا السؤال اجابته فى تصنيف البحوث بدءا من « البحث » أى الموجه الى الحقل الأكاديمى وانتهاء بالبحث « الحركى » ، أى الموجه نحو « الفعل » و « السياسة Policy » .

وأيا كان الاسهام المنشود ، فلابد أن يخضع الباحث لاقتراب ومحاولات تطبيقه واستخدامه للتقويم ، ولا نسعى هنا الى تقويم الاقتراب بغرض خلق فرص لتنميته أساسا ، وان كان بعض الفرص سيتجلى من تقويم الاقتراب بغرض تيسير التطبيق أو الاستخدام ، ومن تقويم محاولات والاستخدام ، وعليه ، ينقسم هذا البحث الى ثلاثة أجزاء :

(١) معايير تقويم الاقتراب البنائى ـ الوظيفى ومحاولات تطبيقه واستخدامه .

(٢) تقويم تطبيق واســـتخدام الاقتراب البنائى ـ الوظيفى فى علم السياسة ٠

(٣) تقويم تطبيق واستخدام الاقتراب البنائى الوظيفى فى البحوث والدراسات السياسية فى مصر ، ويختتم بتأمل بعض فرص التطــوير وزيادة الفهم ٠

* * *

اولا ـ معايير تقويم الاقتراب ومحاولات التطبيق والاستخدام :

يفرض الـكشف عن هـــذه المعايير طرح بعض التمييزات والأفـكار الأساسية بايجاز يتناسب مع المساحة المتاحة :

١ ـ لغة الاقتراب ولغة التطبيق والاستخدام :

يستخدم الاقتراب لغة ذات تعريفات اسمية nominal أو معجمية Lexical أما لغة التطبيق أو الاســـتخدام فذات تعريفـات اجرائيـــة Operational أو واقعية real ، ويعكس الانتقـــال من الاسمية الى الاجرائية التحول من لغـــة النظرية والتنظير الى استراتيجيات الاثبـات (الأقرب الى الأدلة الجنائية) ، أى توليـــد أدلة اثبات فروض أو نظريات قابلة للاختبار والتفسير الامبيريقى ٠

ويتولد عن اللغـــة التنظيرية أبعاد للمفاهيم ومفاهيم مشتقة لهـا ، وافتراضات (أو بتعبير البعض) قضايا propositions ، ويتولد عن اللغة الاجرائية متغيرات ومؤشرات لها ، وفروض hypothesis وفروض عمليـة working hypothesis ويغلب على اللغة التنظيرية الاســـتنباط وعلى اللغـة الاجرائية الاستقراء(٢) ٠

والملاحظة العامة أن دارسى الســـياسة نادرا ما يعزلون التعريفـات الاسمية عن التعريفات الاجرائية فى تنمية الاقترابات ، فغالبا ما يعرفون بعض المفـــاهيم الحاسمة (التى تســـتخدم عادة كمتغـــيرات « مستقلة »

و « تابعة ») باصـطلاحات التوقعـات التجريبية والمشـاهدية ، ويتبنون مجموعة من الافتراضات على أنهـا أساسية ثم يشتقون منهـا القـواعد theorems بالعمليات المنطقيـة ، ونادرا ما يهتمون بجـدية بتعريف مفاهيمهم بصراحة وبطريقة صورية formal ·

٢ ـ العلاقة بين المتغيرات :

يمكن التمييز بين(٣) :

ـ العلاقة الحتمية deterministic أو الاحتمـالية stochastic وتعبيرا عن الأولى : « اذا وجدت س توجد بلا خلاف ص » ، وعن الثانية : « اذا وجدت س من المحتمل أن توجد ص » ·

ـ العلاقة الانعكاسية reversible أو غير الانعكاسية irreversible والتعبير عن الأولى : « اذا وجـدت س توجد ص وبالمثل اذا وجـدت ص توجد س » ، وعن الثانية : « اذا وجدت س توجد ص ، أما اذا وجدت ص فلا نتيجة عن س » ·

ـ العلاقة التعاقبية sequential أو التعايشية coextensive وفي الأولى : « اذا وجدت س توجد بعدها ص » ، وفي الأخيرة : « اذا وجدت س توجد معها ص » ·

ـ العـلاقة الضرورية necessary أو الاحـلالية substitutable مثال الأولى : « اذا وجدت س ، وفقط اذا وجدت س توجد ص » ، ومثال الثانية : « اذا وجدت س توجد ص ، ولكن اذا وجدت ع أو أى معـادل وظيفى لها توجد أيضا ص » ·

ـ العلاقة الكافية sufficient أو المشروطة contingent ، ففى الأولى : « اذا وجدت س توجد ص بغض النظر عن أى شىء آخر » ، وفى الثانية : « اذا وجدت س توجد ص بشرط وجود ع » ·

. قد تـكون التقريرات التى يتضمنها الاقتراب اما : حتمية ، غـير

انعكاسية ، تعاقبية ، ضرورية ، وكافية ، أو : احتمالية ، انعكاسية ، تعايشية ، احلالية ، ومشروطة ، والأولى أقل وجودا فى علم السياسة وأرهق فى التدليل والاثبات ، والثانية خلاف ذلك • ويمكن وصف النوع الأول « بما لا يمكن تحاشيه inevitability » والثانى بعلاقة « الاعتماد المتبادل "interdependency » •

٣ ـ التعميمات : توجد تعميمات تعمل كقانون Lawlike وأخرى تظل تعميمات وصفية ، النوع الأول هو التعميمات الحقيقية ، وتصاغ بطريقة تغطى مجموعة المشاهدات وتتخطاها ، ويقتصر الثانى على تغطيه مجموعة المشاهدات ولا يتخطاها ، مثل القول : « كل عمداء كلية الاقتصاد ذكور » فهو تعميم لا يوفر أداة تنبوئية ، فلا نستطيع أن نتوقع منه أن العميد المقبل ذكر أم أنثى • بينما يسمح الأول بالاستنتاج الاستنباطى من مجموعة المشاهدات التى بنى عليها الى مجموعة مفتوحة وغير محدودة ، وموطن الأول الاقتراب المصاغ بطريقة استنباطية ، وأهم سماته : عدم الاختلاف invariance بمعنى الانطباق على مجموعة لانهائية من المشاهدات تدعم حدوده ، وغير مقيد بالزمان والمكان ، ويوجد فى البناء الاستنباطى ، وقابل للاختبار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة •

ويستبعد هذا التحديد التعميمات التزامنية Syndromatic التى تتضمن توكيدا لخصائص متزامنة نحو : « اذا وجد س ، فان عناصر أخرى محددة : ص ، ع ، ل تتعايش (تتزامن) مع س » ، فهى افتراضات عممت كتعريفات وتستخدم كأساس للتبويب أو التصنيف •

وغالبا ما يغض الطرف عن هذا التمييز ، وما زالت معظم الاقترابات فى علم السياسة سوابق لبناء النظرية ، أى تنتمى الى ما قبل التنظير •

٤ ـ التفسير :

يشير التفسير الى أحد أربعة أنواع من النشاط الفكرى :

ـ معرفة معنى س : أى تقديم معنى لكلمة ، أو عبارة ، أو رمز معقد ،

أو ناتج أدبى أو رمزى غير لغوى ، كقول : « اشرح معنى (المصداقية » ؟ (ترادف اشرح كلمة Explain) أو قول : « اشرح ما يعنيه اسـتون بـ (التخصيص السلطوى للقيم) » ، فالتفسير هنا شرح للمعنى .

– معرفة كيف تعمل ص : مثل تعليم الآخرين كيف يصنعون الكعك أو يضعون برنامجا للحاسب الآلى ، وتتضمن اعطاء توجيهات معقدة ترشد الى الأداء الناجح ، كقول : « وضح لى أو علمنى كيف يصنع الكعك ؟ » أو قول : « وضـح لى أو علمنى كيف توضع خريطـة البرنامج ؟ (ترادف « وضح لى » و « علمنى » كلمة Explain) ، فالتفسير هنا بيان عملى أو بيان نظرى لمـا يمكن عمليا .

– عرض أسس ل : بمعنى – مثلا – اثبات أن زوايا المثلث متساوى الأضلاع متساوية أو أن مجموع زوايا المثلث ١٨٠° ، وهـذا ما يسميه المناطقة « البرهنة » فهى برهنة صورية formal demonstration ومكانهـا فى مجال اللغة الصورية ، كقـول : « اثبت أن مجمـوع زوايا أى مثلث تساوى ١٨٠° ؟ » (ترادف « اثبت » كلمة Explain) ، فالتفسير هنا عملية اثبات أو برهنة .

– معرفة لمـاذا ل : بمعنى تقديم سبب لحـدث معين أو شىء معين أو بتعبير أعم بيـان علة (الكشف عن علة) لمعلول ، كالاجابة على : « فسر لمـاذا أصبح مبارك رئيسا لمصر » ، أو : « فسر لمـاذا دخلت مصر حـرب ١٩٧٣ » ، هنا التفسير تسبيب أو علية .

ولعل النوع الأخير هو المقصود عندما يتحدث الناس عن التفسيرات ، وهو المقصود فى العلم تحديدا(٤) ، فغاية العلم تقديم اجابات يعول عليها لأسئلة « لمـاذا ؟ » ، الا أن ستة أنواع من الاجابات ممكنة(٥) :

(أ) التفسير التطورى genetic ، بمعنى تقـديم تتـالى زمنى للأحداث يجعل حدوث الحدث موضع التفسير جليا أو واضحا أو مفهوما ، ففى هذا التتالى يكشف النقاب عن السبب أو العلة .

(ب) التفسير بالاشارة الى نوايا الفاعل actor's intentions ، اعتمادا على أن الفاعل رشيد ويأخذ بالوسائل التى تؤدى الى الغايات متى توافرت لديه المعلومات وأراد الغايات ، فسلوكه هادف • وقـــد تستبدل النوايا بأشياء أخرى قريبـــة كالأغراض purposes والدوافـــع motives والأسباب العقلية reasons •

(ج) التفسير باســـتخدام نزعات مسبقة dispositions ، وينبنى كسابقه على مفهوم الرشادة الانسانية ، الا أنه يعول أكثر على اتجـــاهات الفاعل ، أى استعداده المسبق للتصرف بطريقة معينة فى موقف لم تتحدد أبعاده بعد •

(د) التفسير بوظيفة الحدث ، بتوضيح غرضه النسقى فى السياق المعطى ، وهذا نمط من التفسير متميز عن النمطين السابقين مباشرة ، وهو لا يقتصر على العلوم البيولوجية والاجتماعية وانما يستخدم أيضا فى العلوم الفيزيقية ، والتفســير الوظيفى تاريخى الطـــابع واهليجى elliptical وجزئى ، ويركز عموما على الحدوث المنتظم لحاجات فردية أو جمـــاعية أو لنظام يمكن أن تفى بها مجموعة من الأنشطة أو الأبنية المتكافئة وظيفيا •

(هـ) التفسير باللجوء الى التعميم الامبريقى ، فيتحدد الحدث المفسر فى اطار مجموعة منتظمة من الأحداث(٦) •

كانت هذه بعض المحـكات الأساسية لتقـــدير جـــدوى تطبيق أو استخدام قتراب ما ، فما الذى يمكن أن يقدمه الاقتراب للباحثين والممارسين عمـوما ؟ يؤدى الاقتراب — أو يجب أن يؤدى — خمس وظائف ، ويمكن استخدامها فى نفس الوقت كمعايير لتقويم الاقتراب من ناحيتى الأصـــالة والجدوى(٧) :

(١) عنصر مفاهيمى : بمعنى أن الاقتراب يعطى تنظيما جيدا لمجموعة المفاهيم الأساسية والعلاقات المتبادلة بينها ، وتقدر هذه المفاهيم ليس على أساس صدقها أو زيفها وانما على أساس منفعتها التنظيرية •

(٢) عنصر تنظيرى : بمعنى تقديم مجمـــوعة من الفروض التى يمكن اخضاعها للاختبار الامبيريقى ٠

(٣) قواعد التفسير التى تدلنا على العبـــارات التى تصف الظاهرة موضع المشاهدة ، وأى المشاهدات تثبت أن تنبؤات النظرية المعطاة صحيحة أو زائفة ، فهذا العنصر ـ كما وضح ميرتون ـ يؤدى الى تراكم التفسيرات النظرية ٠

(٤) تحديد المشكلات النظرية والامبيريقية التى تستحق الدراســة ، وتسمى بالمعضلات puzzles ، فهى « مجمـــوعة المشكلات التى تثبت الأصالة والمهارة فى الحل » ، والمعيـــار فى الحكم عليها هو التأكد من وجود الحل ٠

(٥) عنصر المعرفة ـ التنبؤ : بمعنى الاقتراب من الصحة المنطقيـــة والامبيريقية ، فتتوافر فى الاقتراب القدرة على الاضافة للمعرفة ٠

* * *

ثانيــا ـ تقويم تطبيق واستخدام الاقتراب البنائى ـ الوظيفى فى علم السياسة

ظهر الاقتراب البنائى ـ الوظيفى صياغة وتطبيقا فى علم السياسة على يد ألموند وزملائه ، فقد حاول بناء نظرية وظيفيــة للنظم السياسية ، وطبقوها فى كتاب على المناطق المتنامية وفى آخر على مجمـــوعة كبيرة من النظم من قبيل الدليل والتوضيح ، ومن محاولة استون فى بنـــاء نظرية عامة للنظم السياسية ومحاولات ألموند التالى توضيحها نمى اقتراب فرعى فى البنائى ـ الوظيفى هو اقتراب « المدخلات ـ المخرجات » ، وحاول بلوندل تقديم اقتراب بنائى ـ وظيفى للحكومات ، وحاول ميتشيل تطبيق أفكار (اقتراب) تالكوت بارسونز على النظام السياسى الأمريكى(٨) ٠

١ ـ ألموند والمتطلبات الوظيفية : اســـتخدم ألموند أربعة مفـاهيم أساسية : البنية ، الوظيفــة ، أسلوب الأداء ، القـــدرات ، وهى أبعاد المتطلبات الوظيفية ٠

البنية structure : يضمن ألموند النظام السياسى كل التفـاعلات التى تؤثر على الاستخدام أو التهديد بالاستخدام الشرعى للاكراه المـادى ، وتشير البنية الى « الأنشطة القابلة للملاحظة التى تشكل النظام السياسى » ، وهى أنشطة منتظمة الحدوث يعبر عنها بالأدوار roles ، وقــد أدرك ألموند عدم كفاية تعريفه للدور فأضاف :

> « يجب ألا يتكون تحليـــل النظـام الســياسى من ملاحظة الأنماط الواقعية للسلوك والتفـــاعل على مدى فترة زمنية فقط ، وانمـــا أيضـــا من تلك المقدرات الذاتية المتوطنة فى النظام السياسى ككل وفى أجزائه المختلفة »(٩) ٠

وهذه الأخيرة هى الثقافة السياسية ، فالبنية ذات وجهين : وجه قابل للملاحظة والتحديد المباشر ـ السلوك ـ ووجـه مستتر وتحـديده غـير مباشر ـ الثقافة السياسية ـ والبنية هى الفاعل الوظيفى ٠

الوظيفة function : يحتمل مفهوم الوظيفـة عند ألموند أكثر من معنى : سلوك ، عملية ، عامل ما ، بل ويعتبرها أحيانا خطا لحدود النظام السياسى(١٠) ، الا أنه وضعها فى تصنيف ثلاثى : القـــدرات ، وظائف التحويل ، ووظائف الحفاظ على النظام والتأقلم ، ولم يضمن المجموعة الأولى أيا من الوظائف التى درسها ، وضمن الثانية ستا منها ، وضمن الأخـيرة عمليتى التنشئة السياسية والتجنيد السياسى ، ثم عاد وعالجها على أنها : وظائف مدخلات ووظائف مخرجات ، والعمليتان سابقتا الذكر كعمليـات تسمح باستمرارية النظام وتغيره ، وتضم الأولى : تجميع المصالح ، وتكتيل المصالح ، والاتصال السياسى ، وتضم الثانية: وضع القاعدة rule making

وتنفيذها ، والتقاضى طبقا لها ، والعلاقة الأساسية بين الأبنية والوظائف بهذا المعنى هى فكرة « تميز الأدوار والأبنية »(١١) ·

أسلوب الأداء performance style : ويشير الى الطريقة التى تنفذ بها الوظيفة ، وقد ميز بين النظم التقليدية والنظم الحديثة - أو بالأحرى بين الغربية وما عداها - طبقا لأسلوب أداء كل وظيفة وعملية ذكرها ، وفى هذا يربطها بوجهى البنية ، ويبرز ارتباط أسلوب الأداء بالثقافة السياسية(١٢) ·

القدرات capabilities : وتشير الى « مستوى الأداء » بل يجعلها ألموند مرادفا للأداء نفسه(١٣) ، وقد حدد خمس قدرات : القدرة الاستخراجية extractive ، القدرة التنظيمية regulative ، القدرة التوزيعية distributive ، القدرة الرمزية symbolic ، القدرة الاستجابية responsive ، وكانت القدرات بمثابة اقتراح لم يطبقه ألموند وزملاؤه ·

وأهم المشكلات التى يثيرها هذا الاقتراب(١٤) :

- جعل النظام السياسى المتقدم معادلا للنظام الديمقراطى « الأنجلو - أمريكى » ، واهمال الوظائف المجتمعية واسهام النظام السياسى فيها ·

- تعدد أبعاد المقارنة ، فهى حوالى ٢٠ بعدا ، منها اثنان فقط أساسيان ، والباقى ثانوى ، وهذا يفرض صعوبات غير قابلة للحل فى المقارنة ·

- الميل الى التركيز بداءة على العلاقات الاستاتيكية أكثر من العلاقات الديناميكية ، فهذا الاقتراب مهتم - فوق كل شىء - بمشكلات البقاء ومتطلبات التأقلم المستمر وتشغيل الوظائف والأبنية المختلفة الموجهة نحو الحفاظ على النظام ، ولا يقبل الا التغير التدرجى والسلامى ·

- المعاناة من « خدعة السببية الوظيفية النهائية "fallacy of infinite

"functionalism" ، أى الميل الى « تفسير أصـول الشرط أو نمط الحركة باصطلاحات كونه ضرورة وظيفية لبقاء النظام » ، فالقول بأن بنية معينة تؤدى وظيفة هامة ما لا يعنى أن هذه الوظيفة مفسر كاف لأصلها ووجودها ·

- العنصر المفاهيمى وفير ، لكنه ناقص ومشوش منطقيا ، ويجعل هذا التشويش من العسير تحديد العنصر التنظيرى والمعضلة التى يحلها وقواعد التفسير ، وباختصار متى فسد الأساس فسد البناء ، الا أنه ما زال صالحا لتنظيم جمع البيانات وربما وضع معايير للملاحظات الأساسية ·

- الاغراق فى اسـتعارة وتطبيق المفـاهيم المستخدمة فى العلوم الطبيعية ·

- لا يمكن تطبيقه على الظواهر السياسية الجماهيرية مثل التصويت وتكوين الاتجاهات السـياسية والمظاهرات وغيرها مما يعد « سياسـة ندوة » ·

٢ - بلوندل والاقتراب البنائى - الوظيفى للحكومات : الحكومة جهاز لتخصيص « القيم » وعند الضرورة اجبارا ، وذلك على مراحل ثلاثة :

« أولا ، لابد وأن نعرف الطريقة التى تصاغ بها هذه القيم ويتم اعلام الحكومة بها ، وثانيا ، لابد وأن نعرف كيفية هضم (تمثيل) جهاز الحكومة وتحويله هذه القيم الى قرارات قابلة للتطبيق على كل المجتمـع ، وثالثا ، لابد وأن نعرف كيف تنفذ هذه القرارات طبقا لخط الأمر الحكومى »(١٥) ·

والهدف الأساسى من ذلك تخفيض التوتر وحل الصراعات ، وأداته أبنية ذات طابع « قيمى واجرائى » ، يسميها « ترتيبات قانونية » ، ويقيم النموذج على ثلاثة مفاهيم :

النظام السياسى : لم يقدم بلوندل تعريفـا للنظام السياسى وانمـا يقدمه مضاهاة للآلات الالكترونية :

« يمكن فهم النظام السياسى بالمضاهاة بالكمبيودر الالكترونى الذى

يشغل وبالتالى يحول « المدخلات » الى « مخرجات » بينما تسمح آليات التكيف بالتغذية العكسية ··· وتدفع المدخلات النظام السياسى الى الحركة ، فيجب فهمه كماكينة معقدة يدفعها للحركة عدد ضخم من المطالب والمساندات التى على مستويات مختلفة من التحديد ··· وماكينة النظام السياسى لها رقابة على المخرجات أكثر مما لها على المدخلات »(١٦) ·

ويؤكد بلوندل على آليتين : آلية العرض أو التسجيل **monitoring** وهو الذى يسجل المطالب « بطريقة معقدة » وبما يؤدى الى تحريك « الماكينة » ، وآلية التحويل وهى التى تحول المدخلات الى مخرجات بعد « عملية اختيار ، أو تقييد ، أو اعادة ترتيب » ، والنظام السياسى هنا هو « الحكومة » ·

الوظائف : يرى بلوندل أن مشروع ألموند مرض الا انه منتقد فى بعض جوانبه خاصة الوظيفة والعملية ، ويعيد الصياغة ، فآلية العرض تقوم باختيار وتوليف المطالب ، أى « التجميع » و « التكتيل » بتعبير ألموند ، ويجعل المخرجات :

- مخرجات قيمية وهى عامة وليست اجرائية ، ويسميها « بالمخرجات الداخلية » ، وترادف « صنع القاعدة » عند ألموند ·

- مخرجات خاصة وهى اجرائية وتنبع من المخرجات العامة وتتجه نحو تنفيذ القاعدة كقرارات فردية ·

- مخرجات « قيمية - لكن - خاصة » وترادف « التقاضى طبقا للقاعدة » عند ألموند ·

ومن ثم يلخص بلوندل وظائف النظام السياسى أو عملياته على النحو التالى :

« (١) من أجل تشغيل المدخلات ، على النظام السياسى أن يختار من بين الضغوط التى تفرضها العوامل البنائية والمؤقتة التى تميز المجتمع ،

(٢) ويتبع عملية الاختيار عملية توليف ، وكلاهما مرتبط بوجهة النظر القيمية للنظام السياسى ، ومن ثم فهما معرضتان « للكبت » أو « الزيادة » نتيجة لتلك العوامل القيمية ، (٣) ومن أجل تحويل المدخلات الى مخرجات يمر النظام السياسى بمرحلتين متعاقبتين ، فيعبر أولا عن القواعد القيمية للنظام فى تقريرات عامة ، (٤) ثم تطبق تلك بالتالى على المواقف الخاصة ، (٥) وأخيرا توجد عملية المراجعة المزدوجة حيث تواجه القواعد القيمية بالمخرجات الفردية كعنصر من آلية التغـذية العكسيه وكمطلب قيمى فى المجتمعات الانسانية »(١٧) ٠

الأبنية : يتبنى بلوندل تقسيم الكتب المدرسية للأبنيه ، فيرى أنها ستة أنواع : التجمعات الاجتماعية والاقتصاديه ، الاحزاب ، الهيئات التنفيذية ، البرلمانات والمجالس الاستشارية ، الهيئات القضائية ، والأجهزة الادارية ، ويربط بلوندل بين الابنية والوظائف فى النحو التالى(١٨) :

	الوظيفه	الابنيه
العرض	الاختيار (التجميع) التوليف (التكتيل)	التجمعات (اجتماعية واقتصاديه) الأحزاب
التحويل	عام وقواعد قيمية (صنع القاعدة)	البرلمانات والمجالس
	قرارات خاصة (تنفيذ القاعدة)	الهيئات التنفيذيه والبيروقراطية
	خاصة وقواعد قيمية (التقاضى طبقا للقاعدة)	الهيئات القضائيه

ما قدمه بلوندل لا يصلح لأن يكون « نموذجا » على الاطلاق ، فما قدمه لا يعدو أن يكون تطويرا أو بالأحرى اعادة صياغة للوظائف التى قدمها ألموند ليضفى عليها طابع المدرسة التى يعتنقها ألا وهى « الدستورية » ،

وذلك فى محاولة لتطوير تلك المدرسة باذابة الحكومة فى التحليل السياسى ، فبقية كتابه ليست معالجة على أساس هذه الأفكار المطروحة ، وحينما حاول تقديم تصنيف للنظم السياسية استخدم أبعادا جديدة هى : من يحكم ، وبأى طريقة ، ولأى غرض ، فى عودة واضحة الى أرسطو طبقـــا لصياغة داهـــل Dahl •

٣ – ميتشل والمتطلبات الوظيفية للمجتمع : قدم ميتشل تصـــوره للاقتراب البنـــائى – الوظيفى كمقـــدمة لدراسة « النظـــام الســياسى الأمريكى »(١٩) وفيـــه تطوير لفـــكرة « المدخلات – المخرجات » ، وفكرة المتطلبات الوظيفية – تحقيق الهدف ، الاندماج ، التـــأقلم ، الحفـــاظ عـــلى النمط – لبارسونز •

وقد حدد ميتشل المتطلبات الوظيفية على النحو التالى :

« ١ – التحديد السلطوى لأهداف النظام ، فنحن مهتمون بأنواعهـــا وعددها •

٢ – التعبئة السلطوية للموارد لتنفيذ الأهداف ، وتشمل الموارد : العاملين والمهارات والمـــاديات والتكنولوجيا •

٣ – اندماج النظام ، ويتضمن هذا فحص الضوابط وأنواعها وعددها وفرصتها •

٤ – تخصيص القيم والنفقات ، ويتضمن هذا فحص أنواعها وحدوثها ومتلقيها وكمياتها » •

وتظهر ثلاثة من هذه الوظائف فى جانب المخرجات ، وواحدة فى جانب المدخلات ، وتضم هذه الأخيرة : المطالب والتوقعات والموارد والمســـاندة ، وهى الخاصة بتعبئة الموارد أو التأقلم ، أما الثـــلاثة الأخرى فهى تحقيق الهدف والاندماج والحفاظ على النمط •

وقد تبنى ميتشل تقسيم استون للمدخلات وأضاف الى جانب المطالب

« التوقعات » و « الموارد » ، وقد أدرك أن مخرجـــات النظام الســـياسى « قرارات وسياسات » ، وهذا ما ذكـــره استون ، الا أن ميتشل وضع مجالات ثلاثة لها : أهداف النظام ، القيم والتكاليف ، والضوابط .

اهتم ميتشل أكثر من اســـتون وألموند بالبنية الداخليـــة للنظـــام السياسى (« بداخل الصندوق ») التى تشغل المطالب والموارد والمساندة فتخرج كقرارات سلطوية ، فالبنية ككل والعلاقات بين أجزائهـــا فى غاية الأهمية ، وقد اهتم ميتشل بمفهومى « الأدوار » و « القواعد القيمية » التى تحكم هذه الأدوار ، وبالعـــلاقات الرسمية وغـــير الرسمية ، وأهم ما يطرحه فى هذا المقام : هل النظام السياسى متخصص وظيفيا ؟ والى أى درجـــة ؟ والى أى حد تتخصص (تتميز) البنية الداخلية وطبقا لأى معايير ؟ ما مدى وضوح بنية القوة (السلطة) ؟ والى أى حد هى مفتوحة ؟ والى أى حد هى مركزة أو منتشرة ؟ وكيف تكتسب الأدوار الســـلطوية وكيف تضبط ؟ وكيف تفرض القواعد القيميـــة ؟ وما هى آثار البنية على وظائف تحقيق الهدف ، التخصيص ، ادارة التوتر ، والاندماج ؟

٤ ــ مسائل يجب أن تؤخذ فى الاعتبار : بمراجعة الأدبيات السابقة الذكر وغـــيرها وجدت أن المنظرين والدارسين تنزلج أقدامهم فى مزالج عسيرة نتيجة عدم مراعاة عدة مسائل الرعاية الكافية :

(أ) وحدة التحليل : فقد ورثت العلوم الاجتماعية جدل « المعرفة ـ التكوين » و، وعلى قضب التكوين Ontology موقفان : الكلية أو الهولامية holism ، فالمجتمع نظام أو كل لا يمكن تنقيصه الى محصلة مكوناته ، والجزئية أو العناصرية elementalism ، فالحقيقة الاجتماعية تكتـــل أفراد متفاعلين ، وعلى قضب المعرفة epistemology موقفان : الوضعية positivism وترى أنه لا يوجد الا شكل واحد للمعرفة العلمية بالحقيقة هو ما تأخذ به العلوم الطبيعية ، وعلى العلوم الاجتماعية أن تقتفى أثرها ، وغير الوضعية أو معارضو الوضعية unti-positivists ويرون أن طرق دراســـة الحقيقـــة الانسانية تختلف عن تلك المـــألوفة فى دراسة الحقيقة الطبيعية لأن الأخـــيرة

موضوعية وسببية تماما أما الأولى فقصدية وذات معنى ، أين الباحث اذن بالنسبة لوحدة التحليل وأسلوب دراستها ؟ موقفان لابد من حسمهما بوضوح كاف فى فكر الباحث على الأقل ان لم يكن فى نتاجه أيضا ٠

(ب) وحدة تحليل أمبيريقية أم تحليلية : فالنظام مثلا ليس تجميعة عشوائية من العناصر وانما مجموعة متعامدة يمكن وصفها فى اطار زمنى وفى اطار مكانى ، فهذا نظام امبيريقى ، ولا يمكن الحديث عن النظام الا فى الحالات التى توجد فيها عمليات مختلفة تؤدى الى القول بوجود نظام محدد وبعينه ، ويجب أن يعبر النظام عن اختلافات ظاهرة وهامة فى عملياته وأبنيته على مر الزمن ، أما من وجهة النظر التحليلية أو التشييدية analytical or constructive فيمكن معالجة أى تجميعة من العناصر التى تبدو ذات أهمية لغرض البحث على أنها تشكل نظاما على الأقل فى المراحل الأولى لجمع البيانات والتحليل ، ومن ثم فان القرار النهائى المتعلق بوجود نظام ما أو عدم وجوده لا يتم الوصول اليه الا فى المرحلة الأخيرة للتحليل ، وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه يعفى الباحث من اتخاذ أى قرار تحكمى فيما يختص بوجود نظام ما الا أنه يفرض عليه مشكلات خطيرة فيما يتعلق بجمع البيانات وتبويبها خاصة فى المراحل الأولى ، وينحو الدارسون هذا النحو فى بناء النموذج model-building وفى التشبه simulation بالذات ، فعلى الباحث أن يعى الفارق ، وأن يعيد البناء اذا تبنى النظرة التحليلية ٠

(ج) وحدة التحليل ومستوى التحليل : خطأ كثيرا ما يقع فيه الدارسون وهو أن يكون تماثل وحدتين أو شبه تماثلهما بنائيا أو وظيفيا أو سلوكيا مبررا لمعالجتهما كمضاهاة ، فيفترض أن التقريرات عن أحدهما تصلح كتقريرات عن الأخرى ، فسلوك لجنة تشريعية فرعية لا يمكن تطبيقه ببساطة على لجنة تشريعية غير فرعية (أساسية) ، ويتضخم الخطأ بافتراض أن الوحدة الصغرى تكرار replica للوحدة الأكبر ٠ وقد عبر هنز ايلو عن هذا بخدعتين(٢٠) : الأولى خدعة التركيب composition وهى الأكثر

شيوعا وتشير الى استنتاج خصائص الوحدة الكلية من خصائص الوحدات الفرعية التى تتركب منها ، والثانية خدعة التقسيم division وتشير الى استنتاج خصائص الأجزاء من خصائص الكل ، ولا يجب أن تختلط بالروابط linkages بين الأجزاء والكل ، وأثر الكل على الأجزاء ، وأثر الأجزاء على الكل ، وباختصار على الباحث أن يحدد مستوى التحليل ووحدة التحليل ، أو بتعبير ايلو « وحدة الموضوع "subject unit" » ووحدة الشيء "object unit" ، فيمكن مقارنة الوحدات المختلفة فقط اذا كانت على نفس مستوى التحليل ، ويمكن ربط خصائص الوحدات المختلفة فقط اذا كانت على نفس المستوى ، واشتقاق خصائص — مثلا — وحدة من وحدات أخرى له حدوده واجراءاته المنهجية .

(د) تحليل النظام ، هندسة النظام، وادارة النظام(٢١) : يرجع كويد Quade الخلط بين هندسة النظم وتحليل النظم الى أنهما مجرد تطبيق وليسا وجهة بحثية ، كما أن ادارة النظم امتداد لتحليم العمليات Operations Analysis ، ويرى ج. بلاك G. Black أن تحليل النظم يوفر اطارا واسعا ويحدد النتيجة المطلوبة ، أما هندسة النظم فهى وضع التصميم الذى يتفق مع البديل التكنولوجى المثالى ، أما ادارة النظم فهى المسئولية الكلية عن ضبط كل الاجراءات ، فهل من يطبق الاقتراب البنائى — الوظيفى يسعى الى التحليل وهذا جانب بحثى أم يستهدف « الهندسة » وهذا جانب تخطيطى أو متعلق « بالتصميم design » ، أم ينشد الادارة والضبط وهذا ما يخص « التشغيل » أو « التحريك » .

(هـ) أشكال الوظيفية : يتميز الاقتراب البنائى — الوظيفى كما عرضناه عن نوعين آخرين من استخدام التحليل الوظيفى ، وهما : الوظيفية الانتقائية eclistic ، وهو الاستخدام السائغ ، ويعنى أنه فى تحليل ظاهرة ما سيهتم دارس السياسة ، الى جانب الأشياء الأخرى ، بوظائفها ، بمعنى الأغراض التى تخدمها الظاهرة ، فتكون الوظيفة أحد الاعتبارات

الأساسية وليست بالضرورة أهمها ، والوظيفية الامبريقية empirical وهى صورة وسط بين الوظيفية الانتقائية والاقتراب البنائى - الوظيفى ، وتعطى الاهتمام لما يؤدى فعلا ويرتبط بالمجتمع دون اعتبار ذلك متطلبا ضروريا له ٠

(و) كلمة function : قدم ميرتون خمسة معانى لهذه الكلمة فى الانجليزية(٢٢) : الأول الاستخدام الشعبى ويشير الى تجمع شعبى أو مناسبة احتفالية ، وهو معنى بعيد عن الاستخدام ، والثانى أنها ترادف المهنة occupation وهو شائع لدى دارسى الاقتصاد ، والثالث أنها « الأنشطة الموكولة الى شاغل مركز ، منصب معين » ، وهو شائع فى الخطابة وفى علم السياسة ، ويشيع الاستخدام الرابع لدى دارسى الرياضيات ، فيرادف كلمة « دالة » بالعربية ، فيشير الى « المتغير الذى ينظر اليه فى علاقته بمتغير آخر او أكثر باصطلاحات تعبر عن اعتماد قيمه المتغير على قيم المتغيرات الأخرى ، والخامس مستمد من علم الأحياء ، فتشير الى « العمليات الحيوية التى تساهم فى بقاء الكائن العضوى » ، ووجدت فى « لسان العرب » : « الوظيفة من كل شىء : ما يقدر له فى كل يوم من رزق أو طعام أو علف أو شراب » ٠

* * *

ثالثا : التطبيق والاستخدام فى الدراسات السياسية فى مصر :

أجريت عدة فحوص لرسائل الماجستير والدكتوراه فى العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٠ ونوقش تدريس العلوم السياسية فى الوطن العربى فى عدة دراسات(٢٣) ، ومن النتائج التى توصلت اليها هذه الدراسات والفحوص ويرتبط بموضوعنا ما يلى :

١ - تتسم الأغلبية العظمى من الأعمال المفحوصة بغياب فكرة المنهج أساسا ، فيصدق عليها القول « ما نرانا نقول الا معادا من قولنا مكرور »

فان كان ما قيل غير علمى ورتب مع غيره ومع بعضه بأسلوب غير علمى ، جاز لكل واحد أن يتوقع ما يكون عليه النتاج النهائى ٠

٢ ــ النذر اليسير هــو الذى تجاوز اقترابات عشرينيــات القرن العشرين ، وبعض هذا النذر تجاوزه بلا تأهيل كاف ٠

٣ ــ يغيب تحليل المفاهيم أساسا فى الدراسات المفحوصة ، وتغيب الأطر التحليلية والاقترابات ، وكثــير من الموجود منها من قبيــل « أداء الواجب » فى اصطلاح العامة ، فلا هدفا وصل ولا أرضا قطع ٠

٤ ــ يسود الطابع المكتبى على معظم الدراسات المفحوصة ، وقليلة هى الدراسات الامبيريقية مع بعض ما يشوبها من عيوب منهجية ٠

وقد فحصت المجلد الذى قدمته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى عيدها الفضى(٢٤) عن رســائل المــاجستير والدكتوراه التى أجازتهــا ، ووجدت أنه من بين رسائل المــاجستير فى العلوم السياسية والتى وصل عددها الى ١٤٨ رسالة ، توجد ٤١ رسالة تصلح موضوعاتها للمعالجة طبقا للاختراب البنائى ــ الوظيفى الا أن ما عولج منها طبقا له لا يتجاوز الربع ، ومعظمه طبقا للوظيفية الانتقائية ــ أى ذكر الوظيفة ضمن اشياء أخرى ــ وعدد أطروحات الدكتوراه ٨٢ أطروحة منها ١٩ أطروحة تصدق عليهــا النتيجة السابقة ، وبالعودة الى الأصول أمكننى تبين نوعين من الأخطاء ٠

(أ) أخطاء قاتلة تعود الى التأهيل ، وأهمها :

ــ عدم معرفة أو تحديد « الاسهام المنشود » ولهذا عدة مضاعفات من جانب الخلط بين لغة التنظير ولغة البحث الامبيريقى ، فكثيرا ما يلجأ الباحث الى التقريرات النظرية لاســتخدامها كمــا لو كانت تقريرات وصــفية امبيريقية ، والعكس رائج بنفس القدر تقريبا ، ومن جانب ثانى الخلط بين التفسير والتعريف ، فيتم احلال كل منهما محل الآخر ، بل واستخدامهما دون مراعاة القواعد المنطقية والاجراءات المنهجية الخاصة بكل منهما ، ومن

جانب تدهور البناء المنطقى والفكرى للعمل ، فيضرب الباحث أنى واتتـه البلاغة وأسعفه النقل •

ـ الانضاج المبكر للعمل : وقد وقع كاتب هذه السطور فى هذا الخطأ بطريقة ، ووقع فيه الآخرون بطريقتين مختلفتين ، ففى رسالته المـاجستير « علاقة الرأى العام بالتنمية السياسمية : دور الادراك السياسى » تعجل ووضع نظرية فى الموضوع ، بينما لا زال حتى اليوم يفحص وتختبر بعض ما طرحه من أفكار حينئذ ، والطريقة الأولى التى ينضج بها الآخرون قبل الأوان أن يبدأ الباحث فى المراحل الأولى من العمل بالنقد وليس التقويم ، ويلجأ الى التوليف أو المزج بين الاقتراب واقترابات أخرى دون محـــاولة استكمال النقص من أدبيـــات نفس الاقتراب ، والطريقة الثـــانية هى « العمومية والكلية » ، وللعمومية هنا معنيان : أحـــدهما تقصى الفـكرة ـ نقلا وتكرارا ـ ربما عودة لأصول فكرية سابقة على لأصول الاغريقية ، وثانيهما تتبع الوحدة موضوع البحث منذ نشأتها أو ربما قبل نشأتها حتى تاريخ البحث ، بينما الموضوع لا يقتضى هذا ، و « الكلية » تشير الى تجاهل فكرة « النطاق الوسط » فى النظرية والموضوع •

ـ استبدال الأدلة أو الشواهد evidences بآراء الكتاب وما خلصوا اليه عنها ، واستبدال البيانات الكلية aggregate بآراء الكتاب عنهـــا ونتائجهم منها ، فيحل « الرأى » محل « المعرفة » طبقـا لفهم أفلاطون ، ويحل التقرير عن الوقائع محـل الوقائع ، ويضرب البحث من ذاتيـة الى ذاتيـة •

(ب) أخطاء قابلة للادارة أو التعلم : وهى أخطـــاء من تحاشـــيها بالممارسة والتدريب ، ومنها :

ـ عدم التفرقة بين التعريف واعادة التعريف من جـــانب وتسمية المعرف أو الظاهرة من جانب آخر •

ـ عدم التفرقة بين مشكلة البحث وموضوع البحث •

- عدم التفرقة بين الافتراض proposition والفرض hypothesis والســؤال Question والقضية cause والحجة argument .
- ضعف البناء الاجرائى وتصميم البحث ٠
- تشوه أدوات instruments جمع البيانات ٠

* * *

وأخيرا ، تملى هذه المراجعة الموجزة وغير الكاملة عدة مهام على المجتمع الأكاديمى :

أولا : الاهتمام بالتأهيل الفكرى لنظرى للطلاب والباحثين خاصة فى الاقترابات والنظريات ، وفى التقويم والنقد ٠

ثانيا : الاهتمام بالجانب التدريبى لكسب المهارات البحثية وتنميتها ٠

ثالثا : تعويد الدارسين وتدريبهم على مراجعة وتقدير أعمال زملائهم السابقين وأساتذتهم ٠

رابعا : الاهتمام باستراتيجيات وأساليب وأدوات جمع البيانات ٠

الهـــوامش

(١) راجع فى هذا :

— Peter A. Clark; Action Research and Organizational change (London : Harper & Row, 1972) : 1-17.

ومن المفيد هنا مراجعة تصنيفات أعلام علم الاجتماع بين : التنظيرى والتطبيقى وغيرهما ، ومراجعة تعريف الاحصاء التطبيقى .

(٢) من الأعمال الرائدة والجيدة :

فاروق يوسف أحمـد ، **الحرمان الاقتصادى والاستقرار السـياسى** . رسـالة دكتوراه غير منشـورة (جامعة القـاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٢) .

(٣) — Hans I. Zetterberg; On Theory and Verification in Sociology (Totowa, N.J. : Bedminster, 1965) : 69.

(٤) الهدف المميز للعلم عند ارنست ناجل هو تقديم اتفسيرات تسبقية ومدعمة بمسئولية

— Ernest Nagel; The Structure of Science (New York : Harcourt, Brace & World, 1961) : 15.

(٥) — Roger Brown; Explanation in Social Science (Chicago : Adline, 1963).

(٦) لم نتطرق هنا الى مواقف المدارس المختلفة من التفسير ولا النماذج التى توضحه ، والمراجع الثلاثة السابقة مفيدة فى هذا الشأن .

(٧) — Robert T. Holt and J.M. Richardison; competing Paradigms in Comparative Politics; in : Holt, R.T. & Turner, J.E. (eds.); The Methodology of Comparative Research (New York : Free Press, 1970) : 23-28; Robert K. Merton; Social Theory and Social Structure (New Delhi : Amerind, 1972) : 69-72.

(٨) فى تفاصيل هذه المحاولات أنظر بالاضـافة الى الأصـول التالية

الذكر : السيد عبد المطلب غانم ، **الاتجاهات المعاصرة فى دراسة النظم السياسية** (القاهرة : دار القاهرة للنشر والتوزيع ، ١٩٨١) ، وفى الخطوات الاجرائية للتطبيق والاستخدام أنظر :

— G. David Garson; Handbook of Political Science Methods (Boston : Holbrook Press, Inc., 1973) : Chap. 3. G.A.

(٩) Almond and G.B. Powell, Jr.; Comparative Politics : A Developmental Approach (New Delhi : Amerind, 1972) : 23.

(١٠) قارن المواضع التالية : — Ibid. : 28, 29-30, 73, 64.

(١١) — Ibid. : 22, 42.

(١٢) اقرأ وقارن :

— Ibid,; 47-49, 86-88, 171-190; G.A. Almond; "A Functional Approach to Comparative Politics; G.A. Almond and J.S. Coleman (eds.); The Politics of Developing Areas (Princeton : Princeton University Press, 1960) : 30-44.

(١٣) — Almond and Powell; Op. Cit. : 191-202.

(١٤) فى التفاصيل ، أنظر السيد عبد المطلب غانم ، م.س.ذ. ، الفصل الخامس .

(١٥) — Jean Blondel; An Introduction to Comparative Government (London : Weidenfeld & Nicdson, 1969) : 6

(١٦) — Ibid. : 17 & 18.

(١٧) — Ibid. : 23.

(١٨) — Ibid. : 26.

(١٩) — W.R. Mitchell; The American Polity (New York : Free Press, 1962).

ونماه فى عمل لاحق هو :

W.R. Mitchell, "The Shape of Political Theory to come : From Political Sociology to Political Economy", in : S.M. Lipset (ed.); Politics and the Social Sciences (New York : Oxford University Press, 1969) : 101-136.

(٢٠) فى تفاصيل هذه النقطة :

— Heinz Eulau; Micro-Macro - Macro Political Analysis (Chicago : Aldine Publishing Company, 1969) : 1-18.

(٢١) فى التفاصـيل والمراجع ، أنظر : السيد عبد المطلب غانم ، م.س.ذ. ، : ٦٠ ـ ٦٨ .

(٢٢) — R.K. Merton; Op. Cit., : 74 - 75.

(٢٣) نتذكر أعمال ندوة قسم العلوم السياسية عن « تدريس العلوم السياسية فى مصر » وأعمال نـدوة الجمعية العربية للعلوم السياسية عن « تدريس العلوم السياسية فى الوطن العربى » ، وبعض الأعمال التى قدمتها «سلسلة بحوث سياسية» الصادرة عن مركز البحوث والدراسات السياسية

(٢٤) كلية الاقتصـاد والعلـوم السـياسية ، خلاصـة عن رسـائل **الماجستير والدكتوراه** (القاهرة : مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٨٧) : ٣٦١ ـ ٦٢١ .

(٥)

المدخل الوظيفى فى دراسات علم الاجتماع فى مصر

د. على ليلة

يتناول هذا البحث أربعة نقاط :

أولا : الاتجاه الوظيفى على خريطة البحث الاجتماعى ، بعض الاعتبارات .

ثانيا : نحو اعادة تقنين للاتجاه الوظيفى .

ثالثا : واقع استخدام المدخل الوظيفى فى الدراسات الاجتماعية .

رابعا : استخدام المدخل الوظيفى على خريطة البحث الاجتماعى المصـــرى ، نظرة عامة .

يتوجه الباحث بالشكر الى الزملاء ، الأستاذة ابتسام علام المدرس المساعد بقسم الاجتماع جامعة القاهرة ، والأستاذة نادية عمر المدرس المساعد بقسم الاجتماع جامعة الاسكندرية ، والأستاذ سعيد أمين ناصف المدرس المساعد بقسم الاجتماع آداب عين شمس ـ لمعاونتهم الكريمة لى فى جمع المادة العلمية المتعلقة بالرسائل العلمية فى أقسام الاجتماع الثلاث .

أولا : الاتجاه الوظيفى على خريطة البحث الاجتماعى ،
بعض الاعتبارات :

يعتبر الاتجاه الوظيفى الى جانب الاتجـاه المـاركسى ، من الاتجاهات الشائع استخدامها فى علم الاجتماع ، ويكادا أن يشكلا معا التيار الأساسى لعلم الاجتمـــاع الغربى ، ومن ثم فقد شكلت المداخل المستندة الى هـــذين الاتجاهين ـ لفترة طويلة من تاريخ العلم ـ الأطراف المرجعية لبحث عديد من الظواهر والتفاعلات الاجتماعية ، ومحاولة تفسير المعطيات المتعلقة بها ، اضافة الى ذلك فقد تأثرت لىالبية المواقف النظرية والمنهجية المعـــاصرة ـ نظرية التبادل ، التفاعلية الرمزية ، الاثنوميثودولوجى ـ بمقولات هـــذين الاتجاهين ان ايجابا ، ومن ثم فقد اعتبرت استمرار لها ، أو سلبا ، فاعتشرت نقدا أو تجاوزا لها · وعلى خلاف ما هو شـــائع من تناقض بين المدخلين ، فانى أعتقد أن هناك مواضع اتفاق أو التقاء عديدة بينها · ولما كان الاتجاه الوظيفى هو موضع اهتمامنا الآن ، من حيث مـــدى استخدامه فى توجيه البحث الاجتماعى ، ومدى كفاءته فى فهم تفـاعلات الواقع المصرى ، فاننى أعتقد أن هناك مجموعة من الظروف التى أثرت على سينى المدخل الوظيفى فى المجتمع المصرى ، وهى الظروف التى نعرض لهـــا فى ضوء الاتعـارات التالية :

١ ـ تميزت الممارسة الأكاديمية فى نطاق علم الاجتماع بغلبة الطابع الايديولوجى عليها ، الأمر الذى دفع الى التركيز على المتضمنات الأيديولوجية للنظرية الوظيفية دون الاهتمـام بجوانبها الابستمولوجية اذا وجـــدنا أن مناقشة قضايا النظرية تتم عادة باستخدام مفاهيم « المحافظة » « الرجعية » « التبريرية » « الرافضة للصراع والتغير »* · وفى هذا الاطار فاننا نلاحظ

---

* من الملاحظات المدهشة أننى فى سنة ١٩٨٠/١٩٨١ سألت أحـــد

حقيقتين ، الأولى ان ابراز المتضمنات الأيديولوجية للنظرية فى المجتمعات الغربية شكل عنصرا من عناصر ادراك النظرية الوظيفية ، الى جانب عناصر الايستمولوجية الأخرى • أما فى المجتمع المصرى ، فقد شكل الحوار الأيديولوجى أساسا لمناقشة النظرية الوظيفية عند غالبية أفراد الجماعة الأكاديمية •

٢ ـ ان استنبات علم الاجتماع فى الجامعات المصرية ، ومن ثم انتقال الاتجاه الوظيفى قد مر بثلاثة أجيال أكاديمية ، حيث تولى الجيل الأول نقل الكتابات الكلاسيكية فى علم الاجتماع* • وتمثلت مهمة هذا الجيل و التعريف بعلم الاجتماع الغربى وبموضوعاته ، وانحصرت جهود هذا الجيل فى حدود الممارسة الأكاديمية ، خاصة أن التأكيد على العناصر الأيديولوجية فى بناء النظرية الاجتماعية لم يكن قد تبلور ، فالحرب الباردة لم يكن أوارها قد اشتد بعد • وقد نقل هذا الجيل بعض الكتابات الوظيفية* ليس

الطلاب الذين درسوا مادة النظرية الاجتماعية عن من هو تالكوت بارسونز ، فأجاب بأنه عالم أمريكى ، عميل للمخابرات الأمريكية ، وأنه مضاد للماركسية ، وهو رجعى ومحافظ ، ولم يتعرف أى من الطلاب على احدى مقولات النظرية البارسونزية ، وكان ذلك قمة التشويه الفعلى لأبنائنا الطلاب •

* نذكر من هذا الجيل الأستاذ الدكتور/على عبد الواحد وافى وأهم مؤلفاته علم اللغة ، وفقه اللغة ، والمرحوم الأستاذ الدكتور/عبد العزيز عزت ومؤلفه العميق فلسفة التاريخ ، والمرحوم الأستاذ الدكتور/مصطفى الخشاب ، ومؤلفاته تاريخ الفكر الاجتماعى ، والمذاهب السياسية ، والمرحوم الأستاذ الدكتور/محمد طلعت عيسى الذى نقل فكر السانسيمونية وأوجست كونت ، وكذلك المرحوم الأستاذ الدكتور/على عيسى الذى نقل قضايا الفكر الانتروبولوجى ، والمرحوم الأستاذ الدكتور/ أحمد الخشاب ، حيث قاموا بنقل أفكار علم الاجتماع العربى بشكل أكاديمى دون الميل الى بلورته فى شكل اتجاهات •

* على سبيل المثال : نقل المغفور له الأستاذ الدكتور/عبد العزيز عزت كثيرا من أفكار دوكيم سواء فيما يتعلق بمنطق التفكير أو تحديد خواص الظواهر الاجتماعية ، الى جانب الكتابة فى كثير من الكتابات

باعتبارها كتابات في النظرية الوظيفية ، ولكن باعتبارها من اسهامات علماء الاجتماع ، حتى الماركسية ذاتها نقلت باعتبارها نظـرية علمية ، أكثر من كونها تتضمن توجها أيديولوجيا • واستغرقت هـــذه الفترة حتى النصف الثاني من عقد الخمسينات • وكانت الممارسة الأكاديمية هي الطابع الغالب للدرس في أقسام الاجتماع •

٣ ـ ابتداء من اعلان الأيديولوجيا الاشتراكية في المجتمع المصـــري وفترة المد الاشتراكي حتى عـــام ١٩٦٧ ، برزت ظاهرتان ، الأولى اتجاه بعض شباب أعضاء هيئة التدريس بأقسام الاجتماع الى الأنساق والاعلانات الاشتراكية للنظـــام السـياسي ، ومن ثم فقد بدأوا يعزفون لحنا ماركسيا في مدرجات الجامعـــة ، أو على الأقل ترديدا لبعض مقولاتهـا الأساسية • وقد أدى ذلك الى ابرازها على حساب اهمال الاتجاهات النظرية الأخرى • وقد تمثلت الظاهرة الثانية في اتجاه عدد كبير من المبعوثين في علم الاجتماع الى أوربا الشرقية ، وقد كان طبيعيـا أن يعود المبعوث في أفضل الأحوال عارفا بالماركســية وناقدا للاتجـــاه الوظيفي من منطق أيديولوجي ، وفي أسوأها غير مدرك لطبيعة المقولات الايستمولوجية للمدخلين معا • وقد دى ذلك الى نتيجتين ، الأولى عـــدم معرفة غالبية الأساتذة الشـبان بمقولات الاتجاه الوظيفي ، والثانية ممارسة العلم بمنطق أيديولوجي ، وكان ذلك بالطبع على حساب الاعتبارات الأكاديمية •

٤ ـ خلال هذه المرحلة ضمت الجماعة العلمية لعلم الاجتماع عنصرين العنصر الأولى ، أعضاء هيئة التدريس ذوى التوجهات الماركسية ، والذين أدركوا المـاركسية باعتبارها علما شعبيا ، نقلوا كثيرا المفاهيم المـاركسية

الدوركيمية ، دون الاشارة الى الاتجاه الوظيفي المرتبط بهذا الفكر • ونقل أيضا المرحوم الأستاذ الدكتور/محمود قاسم قواعد المنهج في علم الاجتماع لدوركيم دون أن يشير الى مكانة هـذا اؤلف في تطور التفـكير الوظيفي ، وكذلك فعل المرحوم الأســـتاذ الدكتور/على عيسى فيما يتعـــلق بالفـكر الانترويولوجي •

(البناء الفوقى ، البناء التحتى ، الوعى الزائف) واعتبروا أن ذلك كافيا وبديلا لاعمال روح النقد والتأمل التى تميز النظـرية الماركسية ، ومن ثم فبرغم اعلاناتهم الماركسية لم يقـدموا تحليـلات حقيقية لظواهر الواقع الاجتماعى من وجهة النظـر الماركسية • ويضم العنصر الثـانى طراز من الباحثين الذين تخصصوا فى علم الاجتماع باعتباره علما سهلا ، لم يدربوا خلال المرحلة الجامعية فى تخصيص علم الاجتماع* • ومن ثم كانت مزاولتهم لمهنة احتراف تدريس علم الاجتماع ، ومحاولة فهم المجتمع من خلاله ذات طبيعة هامشية ، ونظرت هذه الجماعة الى علم الاجتماع باعتباره مهنة سهلة لا تتطلب جهدا ، بعضهم اعتنق الاتجاه الماركسى على نحو ما أشرنا ، بينما البعض الآخر مارس علم الاجتماع من خلال النزعة الامبيريقية الفجة •

٥ ـ وقد اشترك أعضاء هـذه المجموعة فى عـدم معرفتهم العميقة بالاتجاه الوظيفى ، أما تحت وطأة النعـرات الأيديولوجية كحالة الفـريق الأول أو لنقص التأهيل الأكاديمى للفريق الثانى خاصة من فضلوا النزعة الامبيريقية الفجة • أو لسبب ثالث هو صعوبة وجدية الاتجـاه الوظيفى ، اذ تتطلب معرفة قضاياه قراءة مهنية لأعمال الرواد الوظيفيين ، ومعـرفة أعمق بالكتابات الوظيفية والتزاما جادا بالعـلم • ومن ثم وجدنا الاتجاه الوظيفى بالنسبة لهم ليس الا مجموعة من المفاهيم الخاصة بالوظيفة والتوازن واستكملوا ذلك بحزمة المفاهيم الأيديولوجية كالنزعة المحافظة ، والطابع التبريرى للاتجاه الوظيفى الى جانب ذلك فقد التقطوا معرفتهم سماعيا عن

---

* من المدهش أن علم الاجتماع من أكثر التخصصات فى العـلوم الانسـانية الذى وفد اليه كثير من أبنـاء التخصصات الأخرى التى قضوا فيها مرحلتهم الجامعية الأولى ، فهنـاك أساتذة ترجع أصولهم الى الجغرافيا ، اللغة الانجليزية وآدابها ، الفلسفة الاسلامية ، علم النفس ، ومن الطبيعى أن نتصور حجم الارتباط بالعلم لباحث لم يدرب أكاديميا من داخل علم الاجتماع كنظام عقلى •

الاتجاه الوظيفي* ·

٦ ـ ونظرا لأن الجماعتين أصبحتا تشكلان الجيل الثاني في التطور الأكاديمي لعلم الاجتماع · فقد كان منطقيا أن يمتد تأثيرهم الأكاديمي ابتداء من نهاية الستينات وبداية السبعينات وحتى الآن ، حيث نجحوا على ما أعتقد في تشويه الحياة الأكاديمية بدرجة عالية ، حيث تأهل على يديهم جيل من شباب الباحثين ، أغلبهم يعاني حالة من التشويه الأكاديمي ، بحيث يتجلى هذا التشويه اما بتناول النظرية الاجتماعية من خلال متضمناتها الأيديولوجية أو عدم القدرة على التفرقة بين القضايا الابستمولوجية والمتضمنات الأيديولوجية للنظرية ، أو بسبب الجهل بهما معا · وقد كان من نتاج ذلك شيوع حالة من التسطيح الأكاديمي عند الباحثين الشباب ، حيث أصبحت معرفة لغة أجنبية ، أو قراءة كلاسيكيات العلم من الحقائق الغريبة في عصرهم* وحسب نظرية الأواني المستطرقة انسابت طاقاتهم البحثية في أكثر القنوات سهولة ، حيث الحديث بالرطانة الماركسية دون امتلاك قدرة الماركسية على التحليل ، اضافة الى العجز الكامل بالطبع عن قراءة الاتجاه الوظيفي في أصوله الكلاسيكية ، وهو الأمر الذي انعكس على عدم معرفة الباحثين الشبان حاليا بقضايا الاتجاه الوظيفي . فهي في غالب الأحيان معرفة خاطئة ، وفي أحيان كثيرة أخرى

---

* برغم الانتقادات الكثيرة التي قد يوجهها البعض الى رواد الاتجاه الوظيفي (دوركيم ، مالينوفسكي ، بارسونز ، ميرتون) فانني أشك كثيرا أن يكون من بين هؤلاء من قرأ (أرخبيل غرب المحيط الهادي لمالينوفسكي) أو (تقسيم العمل لاميل دوركيم) أو النسق الاجتماعي لتالكوت بارسونز ، أو (النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي) لروبرت ميرتون ، ومع ذلك فهم ينتقدون الاتجاه الوظيفي بشجاعة يحسدوا عليها ·

* في أحد أقسام الاجتماع نوقش موقف طلاب الدراسات العليا من الجهل باللغات ، وثارت خلافات جانبية كثيرة ، ومناقشات تشير الى مصالح مكتسبة وانتهى الاجتماع دون قرار ، كأن هناك مؤامرة لمزيد من التشويه الأكاديمي لأبنائنا (ولا رحمة) ·

نجد عجزا كاملا عن القدرة على استخدام المدخل الوظيفى فى البحث الميدانى ، بل ان البعض الذى اتجه الى البحث الميدانى بالنظر الى هذا الاتجاه الذى مارسه بشكل فج وبدائى الى حد كبير ٠

٧ – يضاف الى ذلك أن المؤلفات الأكاديمية فى النظرية الاجتماعية سواء تلك التى كتبت عن الماركسية أو البنائية الوظيفية تعانى من تشويه كبير ٠ فبرغم ندرة المتخصصين فى النظرية الاجتماعية ، وبرغم صعوبة القراءة والكتابة فيها ، نجدها المجال الذى كتب فيه غير المتخصصين ، على طول البلاد وعرضها ، من جامعة القاهرة وحتى جامعة سوهاج ، ومن الطبيعى أن نتوقع اختزالا وتشويها فى الكتابة عن نظريات علم الاجتماع ، ويتعمق التشويه فيما يتعلق بالاتجاه الوظيفى لكونه يتطلب فهما أعمق ، ولأن غالبية شباب الباحثين لا يجيدون اتقان اللغة الانجليزية ، فان كان منطقيا أن تكون هذه المؤلفات المدرسية هى مصدرهم الوحيد فى المعرفة ، وبذلك تتخلق دائرة لها تغذية خلفية تساعد على مزيد من تشويه العقل الأكاديمى فى علم الاجتماع* ٠

نتيجة لكل الاعتبارات السابقة انكمشت المعرفة بالنظرية الاجتماعية عامة ، وبالاتجاه الوظيفى خاصة ، سواء فيما يتعلق بقضاياه الأساسية أو فيما يتعلق بأسلوب استخدام هذا المدخل فى دراسة ظواهر الواقع الاجتماعية ، اما بسبب الممارسات الأيديولوجية الخاطئة لبعض أعضاء الجماعة الأكاديمية أو بسبب نقص التأهيل الأكاديمى للبعض الآخر ، أو بسبب حرفية وعلمية المفاهيم الوظيفية ذاتها ٠

** قدم أحد الأساتذة الذين قاموا بتدريس النظرية لطلاب الدراسات العليا فى أحد الأقسام سؤالا عن (تكلم عن النظرية المرجعية فى علم الاجتماع) وبرغم اشتغالى بالنظرية لما يزيد على عشرين عاما ، لا أفهم معنى لهذا السؤال ، أسلوب آخر للتشويه الأكاديمى (سامحهم الله) ٠

ثانيا : نحو اعادة تقنين للاتجاه الوظيفى :

نظرا لأن الاتجاه الوظيفى لم يكن من اسهام باحث واحد ، ولكنه شكل اتجاها أو نسقا فكريا تضمن عديدا من الأنساق الفرعية التى نجد لديها اتفاقا عاما حول مجموعة من القضايا الأساسية التى تشكل ثوابت لهذا الاتجاه برغم الاختلافات الجانبية بين مفكر وظيفى وآخر ، وذلك يدفعنا عند الحديث عن المدخل الوظيفى الى طرح سؤال يتعلق بوظيفية من ؟ هل هى وظيفية اميل دوركيم أم وظيفية برنسلاو مالينوفسكى ، أم وظيفية تالكوت بارسونز أو روبرت ميرتون ، وذلك لأننا نجد أن هؤلاء الرواد وان قدموا تنظيما وظيفيا أو استخداما للمدخل الوظيفى يمكن ادراجه داخل الاطار الوظيفى العام ، الا أن المتفحص الدقيق يكشف عن اختلافات تصل الى حد التناقض بين الرواد الوظيفيين فيما يتعلق ببعض المسلمات ، الأمر الذى فرض ضرورة بذل الجهد من أجل اعادة تنظيم وتقنين هذا الاتجاه ٠

وقد سبق أن قدم روبرت ميرتون محاولة لتقنين الاتجاه الوظيفى وتنظيم قضاياه ، حيث قام خلالها باعادة صياغة بعض قضايا الاتجاه الوظيفى ، لكى تستوعب مفاهيم تشير الى متغيرات وتفاعلات واقعية فى البناء الاجتماعى ، وهى التفاعلات التى عجزت بعض المفاهيم الوظيفية التقليدية عن دراستها ، بيد أننا نلاحظ أنه وان استهدف ميرتون تحديث مفاهيم ومقولات الاتجاه الوظيفى لكى يصبح أكثر كفاءة وملاءمة لدراسة واقع المجتمع الصناعى - بدلا من واقع المجتمع البدائى - الا أنه استهدف أيضا التأكيد على الطابع الابستمولوجى لقضايا الاتجاه الوظيفى مفندا الاتهامات الأيديولوجية الموجهة اليه والمتهمة اياه بالنزعة المحافظة ، والسعى للحفاظ على الأوضاع الراهنة كما هى ورفض التغيير والصراع وغير ذلك من الادعاءات المدخلة عليه ٠

ثم وجدنا أن جهد روبرت ميرتون قد انصب بالأساس على تأسيس مجموعة من المفاهيم والمقولات الوظيفية ذات الطبيعة الراديكالية والقادرة

على فهم ظواهر التغير والصراع وعدم التكامل ، الى جانب المفاهيم والمقولات التقليدية ، بشرط أساس وهو أن هذا التطوير قد تحقق من داخل نطاق الاتجاه الوظيفي ، ومن ثم فقد طرح ميرتون مفاهيم بديلة لمجموعة المفاهيم الأولى • فبدلا من التكامل طرح مسلمة عدم التكامل وبدلا من التوازن طرح مفهوم عدم التوازن ، وبدلا من مسلمة الوحدة الوظيفية طرح مفاهيم الوظائف المعوقة والميسرة ، والبدائل الوظيفية • الأمر الذى يجعلنا ننتقد هذه المحاولة بأنها استبدلت استقطابا باستقطاب آخر ، أو أنها خلقت اطارا فرعيا داخل الاطار الوظيفى الا أنها تقدم تقنينا حقيقيا لمقولات هذا الاتجاه •

ومن هنا فاننا نطرح صيغة بديلة لاعادة تقنين الاتجاه الوظيفى وتنظيم مقولاته • وهى المحاولة التى تستهدف ابراز مقولات الاتجاه الوظيفى على هيئة مجموعة من المتصلات Continuums ، بحيث تشكل كل منها تجريدا يعكس حالات متدرجة بين حالتين ظرفيتين ومختلفتين ، وقد يصل الاختلاف الى حد التناقض ، هذه الحالات الظرفية نادرا ما نجد تجسيدا واقعيا لها • وقد قمنا بصياغة القضايا على هيئة متصلات لثلاثة اعتبارات أساسية ، ويتمثل الاعتبار الأول فى أن غالبية المجتمعات الواقعية لا تقع الا فى الظروف الاستثنائية عند الحالات التى تمثل أطراف المتصل ، وهى حالات نادرة الى حد كبير بينما يؤكد الاعتبار الثانى على أن غالبية التفاعلات الواقعية تعكسها حالات تقع عند درجة مختلفة من المتصل تتركز غالبها فى منطقة الوسط أكثر منها عند الأطراف ، ويتضمن الاعتبار الثالث أن التأكيد على الحالات الطرفية للمتصل يعكس تأكيدا أيديولوجيا لأن الواقع لا يعكس الحالة التى يشير اليها المفهوم ، حيث يؤكد الباحث على هذا الادراك المتطرف باعتباره حالة تتجاوز ما هو نسبى الى ما هو مطلق •

---

* نستطيع أن نقول ان متغيرات النمط عند تالكوت بارسونز تعتبر هى الأخرى محاولة بارسونزية لتقنين مفاهيم الاتجاه الوظيفى وهى محاولة قريبة للغاية مما نحاوله الآن ، ولو أنه لم يتولى صياغة هذه المتغيرات على هيئة متصلات •

وتكمن الغاية من قيامنا بعملية التقنين هذه ، في أننا نرغب في أن تشكل هذه الصياغة اطارا مرجعيا لتقييم الدراسات التى استخدمت المدخل الوظيفى فى نطاق علم الاجتماع ، استنادا الى ذلك فاننا نطرح المقولات التالية (على هيئة متصلات) باعتبارها المقولات التى تشكل بناء الاتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع .

١ - ادراك النسق الإجتماعى بين المدخل الكلى والجزئى :

وان كان الالتزام بكلية النسق يعتبر التزاما ثابتا بالنسبة لمنظرى الاتجاه الوظيفى ، الا أنهم اختلفوا من حيث المدخل الى ادراك هذه الكلية . البعض رأى أن بناء الوحدة موضع الدراسة ينبغى أن يشكل المتغير المستقل بينما عناصره أو أجزاءه ليست سوى متغيرات تابعة ، وأطلق على هؤلاء فئة الوظيفيين ، الذين يروا أن لدى البناء مجموعة أساسية من الحاجات بحيث تكمن وظيفة الأجزاء أو العناصر فى قيامها بالأداء الوظيفى لاشباع هذه الحاجات(١) بينما يرى البعض الآخر أنه لهم البناء ، فان علينا أن نسلك طريقين ، تحديد النسق المحورى فى البناء ، ثم تتبع أدائه الوظيفى بالنسبة للوحدات الأخرى أو بالنسبة للبناء ككل ، دراك كلية النسق ، وقد أطلق على هؤلاء فئة البنائيين . ونحن لا نرى خلافا جذريا بين الفريقين ، فالذى يفضل الادراك الكلى يدرك طبيعة الوظيفة المناطة بالجزء ، والذى يؤكد على الادراك الجزئى يدرك أن فاعلية الجزء ذات صلة بمتطلبات الكل ومؤثرة عليه(٢) .

وفى محاولة تحديد موقف غالبية رواد الاتجاه الوظيفى من هذه المقولة فسوف نجد أن تحديد هذا الموقف يتم استنادا الى بعدين : الأول ، ان غالبية البنائيين الوظيفيين من داخل علم الإجتماع يفضلون إلتناول الكلى للواقع الاجتماعى اذ يؤكد دوركيم على العقل الجمعى كمرادف للبناء الاجتماعى(٣) وتأكيد تالكوت بارسونز على نسق الفعل كاطار مرجعى الوصف والتفسير(٤) فى مقابل ذلك نجد أن الوظيفيين الانثرويولوجيين قد أكدوا على الجزء فى مقابل الكل ، فبرنسلاو مالينوفسكى يؤكد على وظيفة

النظام فى اشباع الحاجات البيولوجية للانسان(٥) ، وعلى خلاف رادكليف براون الذى أكد على الوظيفة الاجتماعية للنظام ، اضافة الى تأكيد النسبى على الكلية تأثيرا باميل دوركيم(٦) واتبع ايفانز بريتشارد ذات التناول فى دراسته لقبائل النوير بالسودان .

من ناحية ثانية نجد أن الوظيفيين ذوى التوجهات النظرية أكثر ميلا للتأكيد على كلية النسق كمقولة تصورية ، وكمدخل لادراك الواقع الاجتماعى ، بينما نجد أن الوظيفيون الذين قاموا باجراء الدراسات الحقلية أميل الى الادراك الجزئى ، الفريق الأول قادر على التجريد ، بينما الفريق الثانى أكثر التصاقا بحقائق الواقع .

ومن ناحية ثالثة نجد أن الوظيفيين الأوائل أكثر ميلا الى التأكيد على ضرورة الادراك الكلى للواقع بينما نجد أن الوظيفيين المحدثين أكثر ميلا الى التأكيد على دراسة الجزء بالنظر الى الكل الذى يتضمنه .

بيد أنه برغم الاختلافات والتنوعات داخل البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع ، الا أننا نجد أن الكلية كانت دائما بعدا حاضرا عند الجميع ، فهى التى تحدد وظيفة الجزء ، وبالنظر الى طبيعة أدائه فى اطار الكل يتحدد قدر التزامه أو سوائه أو انحرافه عن متطلبات هذا الكل .

٢ — الأداء الوظيفى بين التساند والاستقلال :

تعتبر مقولة التساند الوظيفى من المقولات الوظيفية الهامة ، ويقصد بالتساند تبادل أجزاء النسق الاجتماعى للأداء الوظيفى يؤديه كل عنصر من عناصر النسق ، وفى هذا الاطار فان الغاية النهائية للأداء الوظيفى تتمثل عادة فى الحفاظ على بقاء النسق الاجتماعى ودعم التفاعل الكائن فى اطاره . ومن ثم نجد أن الأداء الوظيفى الذى يمثل اسهام أى وحدة فرعية له لزوميته بالنسبة لبناء المجتمع ، وفى هذا الاطار فاننا ينبغى أن نميز بين مستويات الأداء الوظيفى أو التساند على مستوى النسق العام ، حينما تكون هناك شبكة هائلة ومعقدة من الأداء الوظيفى تشكل جوهر التفاعل ، وبين التساند

على مستوى مجموعة الوحدات الفرعية ، التى تتبادل فيما بينها أداء وظيفيا ، وبين مستوى التساند الوظيفى الذى قد يأخذ شكل التبادل بين عنصرين(٧) • بينما قد يعنى الاستقلال البنائى محاولة أي من أجزاء النسق الاجتماعى أو أى من وحداته الفرعية التحكم فى التفاعل الاجتماعى ، بحيث يشكل هذا الجزء عنصرا محوريا يحدد طبيعة التفاعل الاجتماعى ويتحكم فى اتجاهاته • وقد يعنى الاستقلال أيضا اتجاه أى من الوحدات الفرعية للنسق الى نوع من الانفصال والاكتفاء الذاتى ، وهى الحالة التى تعتبر مؤشرا على ضعف المستوى النسقى الأشمل(٨) •

ومن الطبيعى أن تفترض حالة النسقية الشاملة هذه حدا أعلى من التساند الوظيفى ، بينما قد يشير استقلال العناصر البنائية الى انهيار هذه النسقية الشاملة ، أو تخلق الظروف التى تتجه نحو الغاء هذه النسقية واستبدالها بوجود نسقى آخر • ذلك يعنى أن التساند يرتبط عادة بحالة النسق الاجتماعى المتكامل والمتوازن ، بينما يرتبط الاستقلال بعدم احكام هذه الكلية وعمقها ، أو حالة من الانهيار التى برزت فى نطاقها استقلال الأجزاء عن الكل(٩) •

ذلك يعنى أن الحالة المثالية للبناء تتمثل فى امتلاك أجزائه لدرجة عالية من التساند بينما يعتبر استقلال الأجزاء على حساب الكل هو عكس هذه الحالة المثالية • ولكى يحافظ النسق على درجة عالية من التساند بين العناصر المكونة له فانه يتبع عادة اعمال عدة ميكانيزمات ، منها أن النسق قد يعمل على عزل الأجزاء التى لا تتساند مع الأجزاء الأخرى أو تحاول أن تتساند وظيفيا مع أجزاء خارج حدود النسق ، أو أنه قد يعمل على تعميق التخصص بين الأجزاء المكونة ، الأمر الذى يؤكد درجة خضوع موازية لاحتمالية الاستقلال(١٠) فى مقابل ذلك ، فقد تسعى الأجزاء التى تحاول الاستقلال اعمال آلياتها الخاصة ، منها مقاومة التخصص والسعى من أجل تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتى عن النسق الأشمل ، أو الانتشار والتفاعل مع أكثر من نسق ، الأمر الذى يتيح درجة أعلى من الاستقلال عن الاثنين

معا ودرجة أقل من الخضوع لأى منهما ، أو اعادة تنظيم النسق بعد أن ساعد استقلالها على انهياره بما يشبع حاجاتها الخاصة(١١) ·

ويرتبط بمتصل التساند والاستقلال مجموعة من القضايا ، كقضية النسقية الكاملة فى مقابل الحد الأدنى من النسقية وقضية الأداء الوظيفى المعوق اضافة الى الأداء الوظيفى الميسر ، وقضية الأداء الوظيفى الكامن فى مقابل الأداء الوظيفى الظاهر ، الى جانب قضية البدائية الوظيفية(١٢) ·

واذا تأملنا الوظيفيين من قضية التساند والاستقلال بالنسبة لعلاقة الكل بالجزء ، فسوف نجد تباينا يستند الى عدة أبعاد ، وتشكل طبيعة الممارسة النظرية البعد الأول فى هذا الصدد حيث نجد أن المنظرين الوظيفيين كانوا أكثر ميلا الى التأكيد على درجة أعلى من التساند فى مقابل الباحثين الميدانيين وأصحاب التطويرات المنهجية الذين أدركوا امكانية استقلالية الأجزاء · وعلى البعد الثانى نجد أن غالبية الوظيفيين من داخل علم الاجتماع أكثر تأكيدا على التساند فى مقابل غالبية الوظيفيين من داخل الانثروبولوجيا هم الأكثر تأكيدا على استقلالية الأجزاء · اضافة الى البعد الثالث الذى يتمثل فى أن غالبية الوظيفيين الأوائل أكثر تأكيدا على التساند بينما أبرز غالبية المحدثين امكانية الاستقلال الوظيفى فى الأجزاء ·

٣ - النسق الاجتماعى بين التوازن الثابت والتوازن الدينامى :

تعتبر مقولة التوازن من المقولات الأساسية فى الفكر الوظيفى ، بل هى أكثر المقولات التى شكلت أساسا لنقد الاتجاه الوظيفى · وبغض النظر عن نمط التوازن فانه يتضمن فى معنـاه الأساسى ثلاثة عناصر هى التى تشكل فى مجملها طبيعة التوازن القائم ، وهى ثبات المتغيرات المكونة لبناء النسق وثبات العلاقات بين هذه المتغيرات ، ثم ثبات تأثير الظواهر الخارجية على بناء النسق · فى هذا الاطار يصبح النسق مغلق التوازن اذا كان متحررا من المؤثرات الخارجية أو مفتوح التوازن اذا كانت المؤثرات الخارجية لها تأثيرها(١٣) ·

ويمكن ادراك أنماط التوازن بالنظر الى عـدة متغيرات ، فبالنظر الى عنصر الزمن نجد أن هناك التوازن الاستاتيكى الذى تثبت فيه العـلاقات بين المتغيرات بغض النظر عن عنصر الزمن ، بينما التوازن الدينامى هو الذى تتفاعل فيه متغيرات النسق عبر الزمن . وبالنظر الى ميكانيزمات التنظيم الذاتى هناك النسق الميكانيـكى الذى تعتبر العـلاقات بين متغيراته ذات طبيعة حتمية وثابتة عبر الزمن ، بينما التوازن العضوى ، هو الذى يمتلك ميكانيزمات التنظيم الذاتى(١٣) .

ويختلف الرواد الوظيفيون حـول طبيعة ادراكهم لمقولة التوازن . نعلى حين نجد أن دوركيم ومالينوفسـكى ورادكلف براون يؤكد على توازن ذو طبيعة استاتيكية ، فاننا نجد أن النسق الوظيفى عنـد بارسونز يدرك التوازن ادراكا ديناميكيا ، ويرى أن النسق لديه ميكانيزمات التنظيم الذاتى التى تدفع به الى الاسـتقرار ، وهى التطبيع الاجتمـاعى ، والضبط الاجتماعى ، وتبادل الاشباع داخل النسق ، ويهتز التوازن عادة باضـافة ايجابية أو انتقاص سلبى لأى من جوانب الأداء الوظيفى داخل النسق(١٤) بينما عند روبرت ميرتون نجد أن التوازن دينامى يهدف الى التغـير ، عن طريق اعمال ميكانيزمات التنظيم الذاتى الملائمة لذلك ، كالاستعانة بالبدائل الوظيفية ، أو تأسيس التغير لتصريف التوتر المختزن داخل النسق(١٥) .

ذلك يعنى أننا اذا افترضنا متصلا للتوازن والتوازن الدينامى فاننـا سوف نجد الوظيفيين الأول أقرب الى التأكيد على توازن أحـد أطراف المتصل ، بينما المحدثين منهم أكثر تأكيدا على التوازن الدينامى أو عـدم التوازن باعتباره الحالة الأساسية للنسق . ويرجع هذا الاختلاف لاعتبارين الأول تراكم المعرفة العلمية عن عمليات التغير ، الأمر الذى فرض ضرورة استيعاب النسق الوظيفى لعمليات التغير قدر استيعابه لعمليات التوازن ، بينما يمثل الثانى أن المجتمعات المعاصرة هى مجتمعات متغيرة بطبيعتها الأمر الذى يفرض ضرورة أن يعكس الفكر الوظيفى طبيعة التفاعل القائم داخل النسق الواقعى .

٤ - النسق الاجتماعى على متصل التكامل والانحراف :

الى حد كبير تتناقض مفاهيم التكامل والانحراف الاجتماعى ، لكونها تشير الى متغيرات واقعية ذات طبيعة متناقضة كذلك ، وبرغم ذلك فهما أكثر المفاهيم التى تضمهما رابطة عضوية واحدة ، واذا كان الموقف الوظيفى الأول قد بدأ بالتكامل باعتباره القاعدة السوية أما الانحراف فليس سوى استثناء أو عرضا باثولوجيا ينبغى تجاوزه ، فقد انتهى الفكر الوظيفى فى النهاية الى اعتبار الانحراف مؤشرا لاهتزاز التكامل ، ومدخلا لتحقيق تكامل جديد يتجاوز التكامل السابق ، وبين التكامل الكامل من ناحية وحالة الأنومى والانحراف المنتشر يقع درجات المتصل الذى نشير اليه ٠

ومن وجهة النظر البنائية الوظيفية يعتبر التكامل حالة أساسية بالنسبة للنسق الاجتماعى ، لأنها الحالة التى تتيح للنسق أداء عملياته الأساسية المتعلقة بدعم النمط الثقافى السائد من خلال التطبيع والضبط الاجتماعى ، أو اشباع الحاجات الأساسية للبشر فى اطاره ، كذلك التكيف مع البيئات المختلفة للنسق الاجتماعى ٠

وتتصل مقولة التكامل الى حد كبير بنشأة الاتجاه الوظيفى فى نطاق مجتمعات بدائية صغيرة تسود أبنيتها درجة عالية من التماسك والتكامل ، وهى المجتمعات التى تفتقر أى حس تاريخى ، وبالتالى تفتقر الى ادراك الانحراف والصراع والتغير(١٦) غير أن تغير الواقع الاجتماعى فى هذه المجتمعات اضافة الى الواقع الاجتماعى المتغير للمجتمعات الصناعية المتقدمة طرح قدرا من الشك فى هذه المقولة وهو الأمر الذى دفع روبرت ميرتون الى التأكيد بأنه اذا قدر لهذا الاتجاه أن يستمر بكفاءة تفسيرية عالية فان عليه أن يطور القضايا القادرة على فهم ظواهر الانحراف والصراع والتغير باعتبارها ظواهر محورية فى المجتمع الصناعى المتقدم الذى تبرز فيه ظواهر التباين والتناقض أكثر من حالات التجانس والتكامل ٠ ثم يؤكد

ميرتون أن التكامل المطلق حالة لا وجود لها ، بل هناك بديلا لذلك درجات من التكامل حتى حالة عدم التكامل(١٧) .

ويتم الانتقال الى انهيار التكامل وبداية وقوع الانحراف فى النسق من خلال ظواهر التناقض التى لها وجودها الأساسى فى النسق الاجتماعى ، وذلك لأنه لا يمكن تجريد النسق وعزله كوحدة بعيدا عن بقية الوحدات المحيطة التى تطرح تأثرات قد تولد استجابات متباينة لها ، والى جانب النسق وحدة من وحدة أشمل تفرض تأثيرها عليه ، فان على النسق أيضا أن يواجه عوامل التأثير التى قد تأتيه من الداخل . بفعل الوحدات التى تكون قد انحرفت اما عن حجمها البنائى العادى واما عن أدائها الوظيفى المعتاد(١٨) فى هذه الحالة يقع الانحراف ، ويصبح على النسق أن يجرى ملاءمة عن طريق اعادة الترتيب البنائى ، أو التعديل فى الأداء الوظيفى لأى عدد من الوحدات حتى يوفر حالة جديدة من التساند الوظيفى ، ومن ثم حالة جديدة من التكامل فاذا استقر فانه يواجه من جديد بانحرافات وتناقضات جديدة ، عليه أن يحلها بميكانيزماته الخاصة ، بحيث يعبر ذلك عن جوهر التغير الاجتماعى ، بذلك يعتبر الانحراف هو أساس الظروف النسقية المتناقضة وفى ذلك الوقت هو أساس التكامل النسقى ، وتعبيرا دائما عن قدرة النسق على التجدد والاستمرار .

فى اطار ذلك نجد أن موقف الاتجاه الوظيفى من الانحراف قد تطور بالنظر الى بعدين : الأول يتعلق بأصل الانحراف بين الفرد والمجتمع . فى بداية نشأة الاتجاه الوظيفى ، خاصة فى نطاق الانثرويولوجيا نجد تأكيدا على التكامل ، ومن ثم المنحرفين هم أصل الانحراف ، وانحرافهم ضار بالنسق الاجتماعى . بيد أن التطويرات الوظيفية الأخيرة أكدت على بناء النسق كمصدر للانحراف ، وأنه قد يلعب وظيفة ما ، وقد أكد والتر بيركلى أن وظيفة الجماعات المنحرفة تسهم فى صياغة أكثر فاعلية للنسق أو تعمل على انهياره اذا لم يكن ملائما(١٩) ، بينما يتمثل البعد الثانى

فى طبيعة النظرة الى الانحراف • حيث نجد أن الأفكار القديمة كانت تنظر الى الانحراف باعتبـــار أن له وظيفة سلبية بالنسبة للنسق ، بينما ترى الأفكار الوظيفية الحديثة امكانية أن يكون للانحراف دور فى بنـاء النسق ، ابتداء من كونه مؤشرا لحالة من الخلل أو التفكك الى كونه - اذا انتشر فى بناء النسق - مدخلا لاحداث التغير الاجتماعى(٢٠) • فالانحراف يمثل طاقة التطور والتـلاؤم مع التـأثيرات التى تطرحها الوحدات الأقل والأشمل على النسق خلال تحركه عبر مقولة الزمن •

٥ - النسق الاجتماعى بين التغير التدريجى والثورى :

تعتبر قضية التغير الاجتماعى من القضـــايا التى شكلت نطاقا لنقد الاتجاه الوظيفى ، واذا كان الاتجاه الوظيفى قد أكد فى البداية على قضايا التوازن والتكامل لأسباب منطقية وبحثية بحتة ، فانه فى مرحلة تالية واجه تحدى تطوير نظرية عن التغير الاجتماعى ، وقد ساعد على ذلك توفر قدر هائل من المعرفة المتعلقة بالتغير الاجتماعى ، اضافة الى تغير طبيعة التفاعلات الكائنة بالواقع الاجتماعى ، حيث تفاعلات التناقض والتغير والصراع التى تسود المجتمعات الصناعية أساسا ، والتى أصبحت تشكل الصيغة المتبعة فى المجتمعات الانتقالية كذلك •

وارتباطا بذلك نستطيع القول بتطوير الاتجاه الوظيفى لنظرية فعالة عن التغير الاجتماعى ، تتجدد فعاليتها بالنظر الى عدة أبعاد أساسية ويتمثل البعد الأول فى التأكيد على التغـير باعتباره يشـكل ميلا موروثا أو فطريا فى النسق الاجتماعى ، وذلك لاعتبار أن النسق يواجه كثيرا من المشكلات ، كنقص التطبيع أو ندرة الموارد ، أو التـــأثيرات التى تفرض عليه ولا تلائم التفاعل الكائن به ، الأمر الذى يدفع النسق الاجتماعى الى اعمال مجموعة الآليات التى تحاول حل المشكلات التى يواجهها النسق ، وتصريف التوتر الكائن به(٢١) •

ويتمثل البعد الثـــانى فى طبيعة العوامل المثيرة للتغير الاجتماعى -

وهنا نجد أن التغير الاجتماعى يقدم رؤية متقدمة ، حينما يؤكد أنه فيما يتعلق باثارة النسق الاجتماعى فانه بامكان آية وحدة أن تلعب دور المتغير المستقل تارة ودور المتغير التابع تارة أخرى ، أو حتى دور المتغير الوسيط الذى ينقل فاعلية المتغير الأول الى الثانى(٢٢) • وحسبما يذهب هو جبن ، فانه اذا كانت متغيرات النسق الاجتماعى متساوية من حيث قدر الاسهام الوظيفى لصالح البناء ، فانه فى هذه المتغيرات أيضا تكمن امكانية اثارة التغير الاجتماعى • فاذا تولدت شرارة التغير فى أى منها فانها سرعان ما تنتشر فى بقية متغيرات النسق(٢٣) ويتعمق الانتشار كلما كان الأداء الوظيفى لغالبية الوحدات معوقا بالنسبة للنسق الاجتماعى •

ويتصل البعد الثالث بمصادر التغير الاجتماعى ، أين تكمن بداية التغير الاجتماعى ؟ هل مصادر التغير داخلية أم خارجية ؟ واذا كانت الوظيفية ، الانثروبولوجية قد أكدت على المصادر الخارجية لمتغيرات التغير الاجتماعى ، فان الوظيفية الاجتماعية أكدت على المتغيرات الداخلية للتغير الاجتماعى ، فى هذا الاطار نجد أن تالكوت بارسونز يقدم رؤية منهجية تؤكد أنه باعتبار أن النسق الاجتماعى هو دائما نسقا فرعيا من نسق أشمل (النظام العالمى أو الاقليمى) ويتضمن دائما وحدات فرعية من مستوى أدنى ، فان مصادر التغير قد تصدر عن الوحدات الأدنى أو تفرض عليه من النسق الأشمل(٢٤) وفى هذه الحالة تصبح التفرقة بين المثيرات الداخلية والخارجية للتغير الاجتماعى تعتمد بالأساس على المستوى النسقى الذى تنتمى اليه الوحدة موضع التحليل •

ويرتبط البعد الرابع لادراك التغير الاجتماعى بطبيعة التغير كما يراه الاتجاه الوظيفى • وبرغم الاتهام الخاطىء للاتجاه الوظيفى لتأكيده على التغيرات التلاؤمية التدريجية ، فان تطور الاتجاه الوظيفى جعله قادرا على تطوير رؤية لتحليل التغير الراديكالى • ويتحدد الفارق بين نمطى التغير بقدرة النسق على اعمال آليات تصريف التوتر وحل المشكلات التى تواجهها• فاذا واجه النسق كل اعاقة وظيفية تواجهها باجراء بعض التغيرات

أو التعديلات التى تلغى أسباب ، وتصريف التوتر ، فانه بذلك يجـــرى بعض التغيرات التدريجية ، وهنـــا نكون بازاء تغيرات تدريجية تفضى الى تغيير كلية النسق بعـــد فترة من الزمن • بينما اذا وقعت مشـــكلات فى النسق ، وزادت نسبة الوحدات الوظيفية المعوقة وتكثفت التوترات المختزنة دون أن تجد تصريف لهـــا ، فان انتشارها فى بنـــاء المجتمع يشكل عاملا ضاغطا لاحداث التغير الراديكالى(٢٢) وهنا نجد أن عنصر الزمان حاضر دائما فالزمن الذى يستغرقه النسق فى اجراء التغيرات التدريجية حتى يغير كل وحداته تقريبا ، بحيث نجد أنفسنا بعد فترة من الزمن فى مواجهة بنـــاء جديد غير الذى بدأنا به ، هو نفسه الزمن الـــذى استغرقه تكثف التوتر داخل النســـق دون اجراء تغـــيرات تدريجية ، حتى انفجر التغـــير راديكاليا شاملا •

ثالثا ـ واقع استخدام المدخل الوظيفى فى الدراسات الاجتماعية :

حاولنا فى الفقرة الســـابقة اعادة تنظيم مقولات الاتجـــاه الوظيفى بما يجعلها اطارا ملائما لتقييم الدراسات الاجتماعية التى وجهت بالاتجـــاه الوظيفى • بيد أنه لدقة التقييم وموضوعيته فاننا نطرح مجموعة الاعتبارات التالية :

١ ـ ويتمثل الاعتبـــار الأول فى أننـــا أسقطنا المؤلفـــات الأكاديمية المتعلقة بالاتجاه الوظيفى ، وهى فى غالبها مؤلفات مدرسية كتبت للطلاب أساسا ، ومن ثم فهدفها تعليمى ، حيث تعرض غالبية المؤلفـــات للاتجـــاه الوظيفى كما تعرض لغيره ، ومن ثم فليس لديها التزام بالمدخل الوظيفى ، اضافة الى أن غالبيتها مشوه اما بالتوجه الأيديولوجى للباحث ، أو بسبب سوء النقل أحيانا وسوء الفهم والقصور أحيانا كثيرة • هذا الى جانب أنها تعتمد على النقل من المصادر الأجنبية الأمر الذى يفقدها أية هوية محلية •

٢ ـ اننا أسقطنا البحوث الميدانية التى يجريها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية من رصدنا ، أولا لأن هذه البحوث عادة ما تكون نتاج

عمل فريق للبحث ، تختلف التوجهات الأيديولوجية لأعضائه ، الأمر الذى يبعدها عن الالتزام بالمدخل الوظيفى • اضافة الى أنه فى حدود علمنا ، ليس هناك باحث وظيفى واحد به ، وان كان هناك عديد من الباحثين ذوى التوجه الأيديولوجى الماركسى • فغالبية بحوث المركز تسير فى نطاق ما يعرف بالنزعة الامبيريقية الفجة •

٣ ـ اننا قصرنا استعراضنا لاستخدام المدخل الوظيفى على الرسائل العلمية (درجات الماجستير والدكتوراه) أولا لأنها تكون عادة البحوث الأكثر نضجا فى حياة الباحث ، وثانيا لأنها تعبر عن رؤية الطالب والأستاذ المشرف ، وثالثا لأنها تنجز عادة بمستوى أعلى من الايقاع ، اضافة الى كونها تعبر بوضوح عن الالتزام النظرى للباحث ـ ان وجد ـ لكل هذه الأسباب رأينا أن يكون هذا النمط من البحوث هو المادة الأساسية للتصنيف والتحليل •

٤ ـ اننا حاولنا تصنيف الرسائل العلمية فى الجامعات الأساسية الثلاث (جامعة القاهرة ـ جامعة عين شمس ـ جامعة الاسكندرية) ، لنحدد وزن البحوث والدراسات الموجهة بالمدخل الوظيفى • فى هذا الاطار فاننا نجد أن هناك ـ الى جانب بعض المتغيرات العامة الكائنة بالسياق الاجتماعى والتى كان لها تأثيرها على تبنى المدخل الوظيفى فى الدراسات الاجتماعية ـ بعض المتغيرات المرتبطة بالجامعة ذاتها ، والتى دعمت تبنى المدخل الوظيفى أو حددت استخدامه فى فهم الظواهر الاجتماعية •

٥ ـ اننا صنفنا الدراسات التى تتعلق بالمدخل الوظيفى الى عدة نماذج • النموذج الأول ويضم الرسائل العلمية التى تتناول بالتحليل النظرية الوظيفية ، وهى عادة دراسة نظرية بطبيعتها • وتشكل الدراسات التى التزمت التزاما كاملا بالمدخل الوظيفى ، من حيث اختيار قضية البحث ، أو اجراءات البحث الميدانى ، أو عمليات الوصف والتحليل والتفسير فى النموذج الثانى • أما النموذج الثالث فيضم الدراسات التى

التزمت التزاما جزئيا بالاتجـاه الوظيفى ، ونقصـــد بالالتزام الجزئى أن الباحث استخدام احدى أو بعض المفاهيم ، أو الفرضيات الوظيفية فى أى مرحلة من مراحل البحث ثم جمعنا بعض المعطيات المتعلقة بالرسائل العلمية الملتزمة بالمدخل الماركسى أو غـير الموجهة بأى مدخل على الاطلاق بهـــدف المقارنة ، وسوف نعرض فيما يلى لمدى التزام الباحثين باستخدام المدخل الوظيفى فى الجامعات الثلاث ٠

(أ) قسم الاجتماع جامعة القاهرة :

حيث سجلت فيه نحو ١٢٠ رسالة علمية يمكن توزيعها على النحو التالى :

جدول رقم (١) يوضح توزيع الرسائل العلمية
بقسم اجتماع القاهرة حسب المدخل النظرى
موضع الالتزام

طبيعة التوجه النظرى للرسائل العلمية	فى علم الاجتماع		فى علـــم الانثروبولوجيا		المجمـــوع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
رسائل نظرية فى الاتجاه الوظيفى	٣٦	٤٠	١٠	٥٠	٤٦	٣٨٫٣
رسائل التزمت كاملا بالمدخل الوظيفى	٣٢	٣٥٫٥	٩	٤٥	٤١	٣٤٫١
رسائل التزمت جزئيا بالمدخل الوظيفى	٦	٦٫٦	١	٥	٧	٥٫٨
رسائل التزمت بالمدخل الماركسى	٥	٥٫٥	ـ	ـ	١١	٤٫٢
رسائل ملتزمة بمدخل التبعية	١١	١٢٫٢	ـ	ـ	١١	٩٫٢
رسائل التزمت بمداخل أخرى	ـ	ـ	ـ	ـ	١٠	٨٫٣
المجمـــوع	٩٠	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٢٠	١٠٠

فاذا تأملنا معطيات الجدول السابق فيما يتعلق بتبنى المدخل الوظيفى فى الرسائل العلمية المسجلة بقسم اجتماع القاهرة ، فانه سوف تبتدى لنا مجموعة الملاحظات التالية :

ـ وتتمثل الملاحظة الأولى فى ارتفـــاع نسبة تبنى المـدخل الوظيفى فى البحث داخل نطـــاق الدراسات الانثروبولوجية بدرجة تتجاوز تبنى المدخل الوظيفى فى دراســات علم الاجتمــاع ، حيث نجد نسبة الدراسات التى التزمت التزاما كاملا بالاتجاه الوظيفى نحو ٩٥٪ فى علم الانثروبولوجيا فى مقابل ٧٢ر٤٪ داخل نطاق علم الاجتمـــاع ، الأمر الذى نستخلص معه غلبة المدخل الوظيفى على الدراســات الانثروبولوجية ، وهو الأمر الــذى يتسق الى حد كبــير مع ارتبـــاط الاتجـاه الوظيفى فى نشـأته بعـــلم الأنثروبولوجيا ٠ بالاضافة الى أن عدد أعضاء هيئة التدريس المتخصصين فى الأنثروبولوجيا ، حوالى أربعة أعضاء تقريبا ، ثلاثة منهم أساتذة الأمر الذى يفرض التأكيد على الأنثروبولوجيا البنــاء الأكاديمى للقسم ومن ثم الارتباط النسبى بالمدخل الوظيفى ٠

ـ ونشير الملاحظة الثانية الى ارتفاع نسبة الرســائل العلمية الملتزمة بالمدخل الوظيفى مقارنة بكل من المدخل الماركسى ومدخل التبعية ٠ اذ نجد أن نسبة ٧٨ر٢٪ من الرسائل العلمية التزمت بالاتجاه الوظيفى ، فى مقابل نسبة ٤ر٢٪ التزمت بالاتجـاه الماركسى ، ٩ر٢٪ التزمت بمدخل التبعية ٠ وتفسير ذلك يرجع الى ثلاثة عوامل ٠ ويتصل العامل الأول بارتفاع نسبة المتخصصـــين فى الأنثروبولوجيـا فى بنــاء القسم* وتقليـــديا ترتبط

* ليس عدد أعضاء هيئة التدريس فقط ، ولـكن اذا تأملنا الكيف فسوف نجدهم من أكثر الباحثين رسوخا ومكانة ، فمنهم الأستاذ الدكتور محمد الجوهرى ، صاحب البحوث المتنوعة والعميقة فى مجال الانثروبولوجيا والفولكلور وعلم الاجتماع ، والأستاذ الدكتور فاروق العـادلى الذى تدرب على الانثروبولوجيا الانجليزية وله دراساته العديدة فى الانثروبولوجيـا ، والأستاذ الدكتور نبيل صبحى وله دراساته الانثروبولوجية العميقة فى الغجر والجماعات الهامشية ، اضـــافة الى الدكتـور على المكاوى وله دراساته فى الانثروبولوجيا الطبية ٠

الأنثروبولوجيا فى تراثهـا بالمدخل الوظيفى • أما العـامل الثانى فيرتبط برسوخ التقاليد الأكاديمية بقسم الاجتماع جامعة القـاهرة حيث نجد أن القائمين على القسم أكثـر ميلا الى الحرفية أو المهنة وأكثر التزاما بالطابع الأكاديمى ، ومن ثم نجد أن نغمة الأيديولوجيـا أيا كانت طبيعتهـا خافتة لديهم ، الأمر الذى يفسر ارتفاع نسبة الملتزمين بالمدخل الوظيفى واانخفاض نسبة الملتزمين بالمدخل الماركسى • ويتمثل العامل الثالث فى اتجاه شباب الباحثين فى القسم للاهتمام بنظرية التبعية فى غالب الأحيان ، من منطقة أكاديمى بالأساس ، وهو الأمر الـذى يفسر نسبة البـاحثين الذين التزموا فى دراساتهم بنظرية التبعية •

ـ وترتبط الملاحظة الثالثة فى استمرار مجموعة من التقاليد الراسخة حول أصول الممارسة الأكاديمية ، انتقلت من الجيل الأول ، الذى تولى نقل التراث الغـربى نحو ما أشرنا ، الى الجيل الثـانى الذى تخصص اما فى الأنثروبولوجيا أو فى النظرية الغربية عموما ، ومن ثم نستطيع القول بأنه قد تخلفت مجموعة من الظروف التاريخية التى ابتعدت بالممارسة الأكاديمية عن التشوه الأيديولوجى •

(ب) قسم الاجتماع ـ آداب ـ جامعة عين شمس :

حيث سجلت فيه نحو ١٤٠ رسالة علمية يمكن توزيعها على النحو التالى :

جدول رقم (٢) يوضح توزيع الرسائل العلمية

بقسم اجتماع – آداب – عين شمس

المدخل النظرى موضع الالتزام

طبيعة التوجه النظرى للرسائل العلمية	فى علم الاجتماع		فى علم الانثروبولوجيا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
رسائل نظرية فى المدخل الوظيفى	–	–	–	–	–	–
رسائل التزمت كاملا بالاتجاه الوظيفى	٩	٣ر٧	٣	٧٥	١٢	٥ر٨
رسائل التزمت جزئيا بالمدخل الوظيفى	٢٠	٣ر١٦	١	٢٥	٢١	١٥ر–
رسائل التزمت بالمدخل الماركسى	٩٤	٤ر٧٦	–	–	٩٤	١ر٩٧
رسائل ملتزمة بمدخل التبعية	لم نحصل على البيان					
رسائل التزمت بمداخل أخرى	–	–	–	–	١٣	٣ر٩
المجموع	١٢٣	١٠٠	٤	١٠٠	١٤٠	١٠٠

وتكشف قراءة الجدول السابق عن مجموعة الملاحظات الأساسية التالية :

– ويتمثل الملاحظة الأولى فى ارتفاع نسبة الرسائل العلمية المسجلة فى علم الاجتماع مقارنة بالأنثروبولوجيا ، حيث تصل نسبة الرسائل العلمية المسجلة فى علم الاجتماع الى نحو ٨ر٨٧٪ ، فى مقابل ٨ر٢٪ فقط من الرسائل هى المسجلة فى علم الأنثروبولوجيا الأمر الذى يشير الى ضعف المكون الأنثروبولوجى فى بناء القسم • ولما كان المدخل الوظفى أكثر ارتباطا بالأنثروبولوجيا ، فمن المتوقع أن يكون استخدام المدخل الوظيفى ضعيفا•

– وتتمثل الملاحظة الثانية فى انخفاض نسبة الرسائل العلمية التى التزمت بالمدخل الوظيفى مقارنة بالرسائل العلمية الملتزمة بالمدخل الوظيفى نحو ٦ر٢٣٪ مقابل ٤ر٧٦٪ ملتزمة بالمدخل الماركسى فى نطاق علم

الاجتماع ونسبة ٥ر٢٣٪ فى مقابل ١ر٦٧٪ التزمت بالمدخل الماركسى فى اطار علمى الاجتماع والأنثروبولوجيا ، الأمر الذى يشير الى تركيز واضح على الالتزام بالمدخل الماركسى* يكفى أن نشير أنه ليست هناك رسالة علمية واحدة فى المدخل الوظيفى كنوع من التحليل النظرى ، بحيث يشير ذلك الى تجاهل صارخ ومؤلم لرافد أساسى فى علم الاجتماع الغربى** .

وقد يرجع العزوف عن الالتزام بالمدخل الوظيفى فى اطار قسم الاجتماع بجامعة عين شمس لعدة عوامل ، الأول ان غالبية أعضاء هيئة التدريس بالقسم كانوا شبابا فى مرحلة الاعلانات الاشتراكية والشباب بطبيعتهم أكثر ميلا للارتباط بالاعلانات الراديكالية ، بحيث أثر ذلك على التزاماتهم النظرية ، وكانت الماركسية هى المدخل الأقرب . يضاف الى ذلك مجموعة الاعتبارات التى أشرنا اليها فى الصفحات الأولى والتى أدت الى تشويه صورة الاتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع ، من العوامل التى يمكن ذكرها أيضا ضعف المكون الانثروبولوجى فى بناء القسم ، فليس هناك سوى عضو واحد فى هيئة التدريس متخصص فى علم الانثروبولوجيا . هذا بالاضافة الى ضعف مكون الجيل الأول من المتخصصين فى علم الاجتماع ، الأمر الذى جعل التقاليد الأكاديمية تختلف كفيا عن ما هو قائم بقسم اجتماع القاهرة ، يضاف الى ذلك ممارسة البعض للعلم من منطق ايديولوجى وليس ابستيمولوجى حسبما أوضحنا فى الصفحات

---

* اقتصرنا فى هذا التحليل على معطيات قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس ، غير أننا اذا تأملنا الأوضاع فى قسم الاجتماع بكلية البنات بنفس الجامعة لوجدنا تركيزا على الدراسات الواقعة فى نطاق علم الانثروبولوجيا والمدخل الوظيفى المرتبط بهما ، ويرجع ذلك الى تضخم المكون الانثروبولوجى فى بناء القسم ، فاضافة الى الأستاذة الدكتورة علياء شكرى والدكتور حسن الخولى قامت الأولى بتأهيل ما يزيد على عشرة أعضاء بهيئة التدريس تخصص غالبيتهم فى الانثروبولوجيا ، ولديهم التزام واضح بالمدخل الوظيفى .

** يشير ذلك الى حالة من القهر الأكاديمى الذى يمارس على الطلاب لدفعهم عنوة الى الارتباط بالمدخل الماركسى ، فمن غير المعقول أن يقوم مكتب تنسيق القبول بالجامعات بتوزيع الطلاب الثوار على قسم الاجتماع بجامعة عين شمس .

الأولى(*) .

ج - قسمى الاجتماع والانثروبولوجيا - جامعة الاسكندرية :

حيث سجلت فيهما نحو ٢٣٤ رسالة يمكن توزيعها على النحو التالى :

جدول رقم (٢) يوضح توزيع الرسائل العلمية
بقسمى اجتماع والانثروبولوجيا - الاسكندرية
حسب المدخل النظرى موضح الالتزام

طبيعة التوجه النظرى للرسائل العلمية	فى علم الاجتماع		فى علم الانثروبولوجيا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
رسائل نظرية فى المدخل الوظيفى	٢	١ر٤	١	ـر١	٣	١ر٣
رسائل التزمت كاملا بالمدخل الوظيفى	٨	٥ر٦	٤	ـر٤	١٢	٥ر١
رسائل التزمت جزئيا بالمدخل الوظيفى	٢٦	١٨ر٤	٦	ـر٦	٣٢	١٣ر٦
رسائل التزمت بالمدخل الماركسى	٦	٤ر٢	١	ـر١	٧	ـر٣
رسائل ملتزمة بمدخل التبعية	٢	١ر٤	-	-	٢	٩ر-
رسائل التزمت بمداخل أخرى	٩٧	٦٨ر٨	٨٧	٨٧ر٨	١٨٤	٧٨ر٦
المجموع	١٤١	١٠٠	٩٩	١٠٠	٢٣٤	١٠٠

وتكشف قراءة الجدول السابق عن مجموع من الملاحظات الأساسية التالية :

- التوازن بين حجم الرسائل الملتزمة بالمدخل الوظيفى فى علم

(*) من الملاحظات اللافتة للنظر ان ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس بقسم الاجتماع جامعة عين شمس لم يحصلوا على درجاتهم الجامعية الأولى من قسم الاجتماع ، الأمر الذى انعكس على طبيعة ممارستهم الأكاديمية وفقا للفرضيات التى أشرنا اليها فى مقدمة هذه الدرسة .

الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا ، حيث نجد أن نسبة الرسائل العلمية الملتزمة بالمدخل الوظيفى نحو ٤ر٢٥٪ فى علم الاجتماع فى مقابل نحو ـر١١ من رسائل علم الأنثروبولوجيا ، ويرجع ذلـــك بالأساس الى اتجـــاه قسم الأنثروبولوجيا بجامعة الاسكندرية الى الاهتمام بالدراسات الحقلية ، دون توجه هذه الدراسات بمدخل نظرى معين ، وهو طابع يميز اؤلفات العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالقسم ٠

ـ ارتفاع نسبة الرسائل العلمية الملتزمة بالمدخل الوظيفى اذا قارناها بالرسائل العلمية الملتزمة بالمدخل الماركسى ، حيث نجد أن نسبة الرسائل العلمية الملتزمة بالمدخل الوظيفى قد بلغت نحو ٢٠٪ من مجموع الرســائل فى مقابل ٣٪ من الرسائل العلمية التى التزمت بالمدخل الماركسى ٠

ـ وتتمثل الملاحظة الثالثة فى ارتفاع نسبة الرسائل العلمية غـــير الملتزمة بأى اطار نظرى ، حيث نجد أن نسبة ٨ر٦٨٪ من الرسائل العلمية فى علم الاجتماع ونسبة ٨ر٨٧٪ من الرسائل العلمية فى علم الأنثروبولوجيا غير ملتزمة بأى اتجاه نظرى ، الأمر الذى يعطى الدراسات العلمية فى هذه الجامعة طابعا خاصا ٠

ويمكن تفسير مجموعة المعطيات السابقة بالنظر الى عـدة افتراضات الفرضية الأولى أن قسم الاجتماع بجـامعة الاسـكندرية ضم عددا من كبار الأساتذة فى تخصصات علم الاجتمـــاع والأنثروبولوجيا ، وغالبيتهم من الجيل الأول الذى اهتم بارساء بعض التقاليد الأكاديمية ، وأبرزها الفصل بين القضايا الأيديولوجية والابستمولوجية فى العلم والتـأكيد على الأخيرة باعتبارها تشكل جوهر الممارسة العلمية ٠

وترتبط الفرضية الثانية بالأولى وهو احتمالية ارجاع العدد الكبير من الرســـائل العلمية غـــير الملتزمة بمدخل نظرى معين الى تأثير المدرســـة الأنثروبولوجية فى هـــذه الجامعة ، وهى المدرسة التى تدرب أعضاؤها على فكر المدرسة الانجليزية ، ومن ثم وجدنا غالبيةلى البحوث والرسائل العلمية تتم على طريقة الأنثروبولوجيا الانجليزية فى البحث ، خاصة التقاليد التى

وضعها برنسلاو مالينوفسكى ، ورادكليف براون ، وايفانز بريتشارد* ٠ وتتمثل الفرضية الثالثة فى أن الكتابات والرسائل العلمية فى اطار قسم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، خاصة الراديكالى منها قد تحقق من داخل نطاق النقد الاجتماعى بمعناه الواسع وليس بالمعنى الضيق المقصور على النظرية الماركسية** ٠ اضافة الى عزوف أعضاء هيئة التدريس بالقسم عن الممارسة العلمية من منطق أيديولوجى فج ٠ وتأكيدهم الدائم على الالتزام بالممارسة العلمية ، وهو الأمر الذى انعكس على الكفاءة الأكاديمية للرسائل العلمية من ناحية ، ومن ناحية ثانية على التنوع الواضح والصحى لأعضاء هيئة التدريس من حيث التزامهم المتعادل بمختلف المداخل النظرية ٠

رابعا ــ استخدام المدخل الوظيفى على خريطة البحث الاجتماعى المصرى ، نظرة عامة :

فى ختام هذه الدراسة نرى من الضرورى القاء نظرة عامة على واقع استخدام المدخل الوظيفى فى دراسات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا كما أبرزته الدراسات الكائنة فى بعض المؤسسات الأكاديمية فى المجتمع المصرى*، وحتى يصبح الحديث علميا نعرض للصورة العامة لتوزيع الدراسات الاجتماعية الملتزمة بمختلف المداخل النظرية وفقا لمعطيات الجدول التالى :

---

* يلاحظ غلبة الطابع الانثروبولوجى على أبرز أعضاء هيئة التدريس بقسمى الاجتماع والانثروبولوجيا ، فالى جانب الدراسات الانثروبولوجية للمرحوم الأستاذ الدكتور على عيسى والأستاذ الدكتور أحمد أبوزيد ، فان رسالة الدكتوراه الخاصة بالمرحوم الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث استندت الى المنهج الانثروبولوجى ، واعمدت على مصادر انثروبولوجية ٠

** تأكيد ذلك أن هناك عديد من الرسائل العلمية التى درست س٠ رايت ميلز وهربرت ماركيوز ، مما يدل على اهتمام المدرسة بالمنظور النقدى بالمعنى الواسع ٠ هذا بالاضافة الى عديد من الرسائل العلمية التى تعرضت بالدراسة لفكر تالكوت بارسونز ، وبرنسلاو مالينوفسكى واميل دوركيم ، وهو ما يشير الى اتساع الأفق الأكاديمى لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية وعزوفهم عن الشعارات الايديولوجية الفجة ٠

جدول رقم (٤) يوضح توزيع الرسائل العلمية
وفقا لطبيعة الالتزام النظرى

طبيعة التوجيه النظرى للرسائل العلمية	المجموع	
	ك	٪
رسائل نظرية فى المدخل الوظيفى	٤٩	٩,٨
رسائل التزمت كاملا بالمدخل الوظيفى	٦٥	١٣,-
رسائل التزمت جزئيا بالمدخل الوظيفى	٦٠	١٢,-
رسائل التزمت بالمدخل الماركسى	١٠٦	٢١,٢
رسائل التزمت بمدخل التبعية	١٣	٢,٦
رسائل التزمت بمداخل أخرى أو غير ملتزمة	٢٠٧	٤١,٤
المجموع	٥٠٠	١٠٠

ويكشف تامل معطيات الجدول السابق عن مجموعة من الملاحظات الأساسية :

ـ وتتمثل الملاحظة الأولى فى التقارب النسبي بين الرسائل العلمية التى التزمت بالمدخل الوظيفى مقارنة بتلك التى التزمت بالمدخل الماركسى حيث نجد أن نسبة الرسائل العلمية التى التزمت بالمدخل الوظيفى بلغت نحو ٣٤,٨٪ فى مقابل ٢١,٢٪ من الرسائل التى التزمت بالمدخل الماركسى.

ـ وتتمثل الملاحظة الثانية فى ارتفاع نسبة الرسائل العلمية غير الملتزمة باطار نظرى محدد مقارنة بالرسائل العلمية الملتزمة بأطر نظرية ، حيث نجد أن نسبة الرسائل العلمية غير الملتزمة بأى اطار نظرى قد بلغت نحو ٤١,٤٪ فى مقابل ٣٤,٨٪ التزمت بالاطار الوظيفى ، ونسبة ٢١,٢٪ التزمت بالاطار الماركسى ، ونسبة ٢,٦٪ التزمت بمدخل التبعية .

وتشير هذه الملاحظات السابقة الى مجموعة من الفرضيات التى تحاول

تفسير هـــذه المعطيات وتتعـلق الفـرضية الأولى بتدنى مسـتوى البحث الاجتماعى فى المؤسسات الأكاديمية الرئيسية* ، دلالة ذلك ارتفـاع نسبة الرسائل العلمية غير الملتزمة بأى اطار نظرى ، حيث بلغت نسبة ٤ر٤١٪ من البحوث تمت دون الالتزام بأى اطار نظرى محـــدد ، واذا كان البحث الاجتماعى فى نموذجه المكتمل يعنى قدرة البـاحث على صياغة تفـاعل بين القضايا النظرية ومعطيات البحث الاجتماعى ، فقد غاب هذا الشرط الأساسى عن نسبة غالبية البحث الاجتماعى فى المجتمع المصرى ٠ وتشـير الفرضية الثانية الى تخلف البحث الاجتماعى عن المتابعة ، تأكيد ذلك أننـا لم نجد ســوى ٦ر٢٪ من البحث الاجتماعى وجد ملتزما بمدخل التبعية ٠ وفى غالب الأحيان تتم المصالحة بطريقة مشوهة من خـــلال الاستناد الى القضايا والفرضيات الاقتصادية أكثر من الاعتماد على الأفكار التى يمكن أن يطرحها علم الاجتماع فى هذا الصدد ٠

بالاضافة الى ذلك فاننـــا نطرح مجموعة الملاحظـــات فيمـا يتعلق بالاستخدام العام للمدخل الوظيفى فى الدراسات الاجتمـــاعية فى مصر ، وهى على النحو التالى :

ـ وتتمثل الملاحظة الأولى فى وجـــود فارق بين جيلين فيمـا يتعلق باستخدام المدخل الوظيفى فى المجتمع المصرى ، حيث نجد الممارسة العلمية للجيل الأول تتميز بالطابع الكلاسيكى ، حيث مارسنوا بحوثهم من وجهـة نظر الوظيفية الكلاســـيكية التى أصبحت مهجـــورة الآن ، على طريقـة مالينوفسكى ورادكليف براون وايفانز بريتشارد ، ومن ثم جاءت دراساتهم على غير معرفة أو متابعة للتطورات الحديثة فى المدخـــل الوظيفى ٠ يقرأ الباحث كتاباتهم ، وكأنه يقرأ كتابات ومعالجات تنتمى الى متحف التاريخ ٠

---

* بطبيعة الحال اذا كان ذلك يحدث فى الجامعات الرئيسية الثـلاث ، فعلينا أن نطرح تساؤلا ، اذاً ماذا يحـدث فى الجامعـات الاقليمية المشوهة بالمولد ؟ ويتكشف التشويه بالنظر الى بعدين ، بعد الجامعة عن العاصمة ، ومن ناحية ثانية حداثة التشكيل ٠

على خلاف ذلك هناك جيل جديد من الملتزمين بالمدخل الوظيفى استخدموا فى دراساتهم المفاهيم والقضايا والتكنيكات الوظيفية الحديثة ، فقدموا كتابات ملتزمة بالمدخل الوظيفى ، وتعكس آفاق التحديث فى اطاره ٠

وتتمثل الملاحظة الثانية فى وجود فارق بين جيلين من الملتزمين بالمدخل الوظيفى فيما يتعلق بموضوعات أو قضايا البحث والدراسة ٠ الجيل الأول التزم بقضايا ذات طبيعة تقليدية أو تتصل بالمجتمعات التقليدية ، كقضايا وظواهر (القرابة والعائلة) ، (الثأر) (الثقافة والقيم) (التكوينات القبلية) ، بينما اتجه الجيل الثانى فى الاستفادة من الانجازات الحديثة للمدخل الوظيفى فى معالجة قضايا معاصرة وتنتمى الى المجتمع الانتقالى الذى تعيشه كقضايا (النظام السياسى (العنف) (الصفوة) (الايديولوجيا) (الثقافة الاستهلاكية) (التطرف الدينى) (الشباب) ٠

وتتمثل الملاحظة الثالثة فى اننا اذا تأملنا طبيعة الأوضاع فى الدراسات الاجتماعية ، فاننا نلمح تباشير أمل فى تصحيح الأوضاع فيما يتعلق بالممارسة الأكاديمية للبحث الاجتماعى المصرى ، مؤشرات ذلك ، سقوط التناول الايديولوجى للبحث الاجتماعى ، وهو التناول الذى شوه مساحة واسعة من خريطة البحث الاجتماعى ، وثانيا بروز الاهتمام بالمعالجات الأكاديمية الصحيحة لظواهر وقضايا البحث الاجتماعى وهى المعالجات التى تحاول الاستفادة من المداخل النظرية — أيا كانت طبيعتها — أعنى من القضايا الايستمولوجية للمداخل النظرية فى فهم ظواهر الواقع الاجتماعى ومعطياته ، هل نستطيع اذا أن نطلق أملا فى تخلق جيل أكاديمى جديد محترف يدرك ور العلم بالنسبة للمجتمع ، ويدرك الفارق بين الباحث العلمى ، والمنهج الايديولوجى ؟ وأنا متفائل بذلك ٠

الهـــــوامش

1. Durkheim, Emile; The Division of Labour in Society, Trans By, G. Simpson, New York, The Free Press 1966.

2. Demerath III, N. J : (ed.) system Change and Conflict The Free Press, New York. London, 1968.

3. Emile Durkheim, Op. Cit.

(٤) على ليلة ، النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع ، دار المعارف ، ١٩٨٠ ، الفصل الخاص بتالكوت بارسونز .

5. Malinowski, B. Arganuts of the western Pacific, London, 1934.

6. Radcliffe Brown, A.R : Method in social Anthropology, Selected essays, Chicago University Press, 1958.

(٧) على ليلة ، البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والانثربولوجيا (القضايا والمفاهيم) ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ .

(٨) محمد الجوهرى وآخرون ، التغير الاجتماعى ، دار قطرى بن الفجاءة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٦ .

9. N.J. Demerath III, Op. Cit.

(١٠) محمد الجوهرى ، مرجع سابق .

(١١) نفس المرجع .

12. Merton, R.K : Social Theory and Social Structure, The Free Press of Glancoe, 1962.

13. Parsons, T : The Social System, The Free Press, Glencoe, 1952.

14. Ibid.

15. Ibid.

16. A.R. Rad Cliffe — Brcwn, Op. Cit.

17. A.K. Merton, Op. Cit.,

18. Gouldner, A. Reciprocity and Autonomy in Functional Theory, (m) N.J. Demerath III, (ed.) Op. Cit.

19. Cohen, A.K : The Sociological of Deviant act, Anomie Theory and Beyond, Amer, Soc., Rev., No. 30, 1965.

20. Ibid.

21. Gouldner, Op., Cit.

(٢٢) على ليلة ، البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والانثوبولوجى ، مرجع سابق .

تعقيب

د. سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل *

فى البدء يحق لمركز الدراسات السياسية أن نشيد بدوره فى اعطاء الاعتبار اللازم لما يمكن تسميته بالهم المنهجى ـ ان صحت تلك التسمية .

وبعد ، تبدو لنا مهمة التعقيب على البحوث أصعب ما تكون فى ذاتها وعناصرها ، الا أن هذه المهمة ازدادت صعوبة لأسباب متعددة أهمها :

(١) أن الورقات البحثية لم تسلم للمركز الا قبل الندوة فيما يقل عن اليوم وسلمت لى بعد ذلك وهو ما يعنى أن الزمن المتاح لدراسة الورقة والتعقيب عليها يضيق خاصة اذا ما كانت تلك الأوراق البحثية ذات أهمية خاصة وفى موضوعات هى أصعب ما تكون تتعلق « بالمنهج » .

(٢) أن الموضوع الخاص بالاتجاه الوظيفى فى التحليل من الموضوعات ـ وبشهادة العارفين بها وبدقائقها ـ ذا صعوبة خاصة ، وهو أمر يحتاج بدوره الى تعقيب يتميز بالجدية والدقة معا ، وهو ما يجعلنى أقول ، ان بحثا مثل هذا كان من المفترض أن يأتى معدا قبل شهر من هذا الزمن .

(٣) يمكن بوجه عام تصنيف هذا التعقيب ضمن ما يمكن تسميته ـ ان جاز ذلك « التعقيب المتسائل » وفى البداية يعين لى أن أشيد بورقة أد. على ليلة لما حملته من مشاركة جادة فيما يمكن أن نسميه « بالهم المنهجى » خاصة أن الحديث حول المناهج ودراستها قد واجه تجاهلا وربما

تهميشا سواء اعتبرت قضايا المنهج من القضايا شديدة التجريد والتعقيد حتى أن معظم الباحثين - الا فيما ندر قد توهموا يافطة كتب عليها ممنوع الاقتراب والتناول .

ولعل دهشة الأستاذ الدكتور على ليلة التى نوه اليها أكثر من مرة فى هامش بحثه تزداد وربما تنقلب الى الصدمة العلمية اذا ما تعرف على كيفية النظر الفعلى لقضية المنهج ، فالمنهج فى تعريفه الاجرائى من جانب الباحث فى كثير من معاهدنا العلمية هو أن تحرر البحث من الأستاذ المشرف معطيا لك أمر بالطباعة والاجازة للمناقشة وأن تتم تلك العملية بحمد الله وتوفيقه هذا بشأن الرسائل الجامعية ، والمنهج فى تعريف آخر أن تقوم بعمل بحثك كاملا ثم تحاول أن تجد له منهجا ، وربما يكون مناسبا أو غير مناسب ، المهم ان يكون هناك اسم « منهج » ، والمنهج فى حال ثالثة يستخدم « كتعويذة بحثية » أو « ديكور منهجى » ، وفى حال رابعة قد يكون المنهج أن تذكر أنك قد استخدمت منهج كذا وكذا فى مقدمة بحثك أو رسالتك - وان لم تستخدمه - وهو فى هذا يتحدث بلسان حاله ، أنا لا أكذب ولكنى أتجمل ، وهو فى حالة أخرى وليست أخيرة التقاط حزمة من المناهج ما أمكن ، ما لذ منها وطاب ، ما حسن له أن يذكره لاضفاء الأهمية على بحثه أطلق عليها الباحث فى صدر بحثه « تكاملا منهجيا » ، قرر الباحث أن يجمع بين هذه المناهج جميعا فى رسالته أو بحثه لأن الظاهرة موضع الدراسة معقدة أشد التعقيد لا يصلح لها منهج واحد ، وفى الحقيقة البادية لكل عين أنه لم يطبق واحدا منها فضلا عن أنه باليقين لم يجمع بينها ، وبداهة لا يعرف أن التكامل المنهجى ليست كلمة تقال أو وصفة سحرية للتهرب بالكامل من قضية المنهج تنظيرا وتطبيقا ، بل هو - أى التكامل المنهجى - عملية ممتدة لها من القواعد كما لها من الشروط ، لها من الأسس كما لها من الحدود .

فما بين المنهج « الموضة » ، والمنهج « سد الخانة » ، وتحرير العمل البحثى خاصة ان كان فى الأمر رسالة ومشرف - بسلامة الله ، تضييع

قضية من أخطر القضايا « المنهج » ، ذلك « الطلسم » الذى يستعصى على الحل ، وذلك « التابو » الذى لا تعرف أسراره ، الداخل فيه واليه مفقود والمبتعد عنه كلما أمكن — مع رفع الراية البيضاء ـ أقصد التكامل المنهجى ـ سالم معاف ان شاء الله ، وحتى صار من تناول موضوعا منهجيا واتخذه موضوعا لدراسة من الشهداء ، ناهيك عمن اتخذه له تخصصا وعملا ، وليس معنى هذا بحال أن هذا الأمر شامل لكل الجهود البحثية والعلمية ، أو أنه لم تكن هناك بحوث ورسائل اهتمت بقضية انهج اهتمام واع ومقتدر ٠

وبحث الأستاذ الدكتور على ليلة « المدخل الوظيفى فى دراسات علم الاجتماع فى مصر » ، المقدم الى ندوة « اقترابات البحث العلمى فى العلوم الاجتماعية » التى ينظمها مركز البحوث والدراسات السياسية ، جهد مقتدر من باحث ـ وأظنه لا يغضب من وصفه باحثا ـ مقتدر ، باحث ما أراه الا عاشقا للوظيفية ، حتى اختصت به وتخصص هو فيها ، ولكن حبك للشىء قد يعمى ويصم ، وحقيقة الأمر أن معايشتى الوظيفية لم تجعله كذلك الا هنات قابلة للحصر ، وتساؤلات أظن مشروعيتها للطرح ، ودعونا دائما أن نربط بين هذا وذاك فى عدة نقاط :

أولها : تعدد الكلمات والمصطلحات ، فمن مدخل وظيفى فى عنوان البحث ، ثم اتجاه وظيفى فى المحتويات ، وكذا مدخل ، ثم مفهوم النظرية الوظيفية فى صفحة البحث الأولى ، ثم متضمنات أيديولوجية للنظرية وعناصر ايستمولوجية ، ومقولات ايستمولوجية ، ثم علمية المفاهيم الوظيفية فى الصفحة السادسة ، ثم الاتجاه الوظيفى ٠٠٠ شكل اتجاها أو نسقا فكريا ، ثم الحديث عن هوية الوظيفية ٠٠ وظيفية ٠٠ من ؟ دوركيم أم فالينونسكى أم بارسونز أم ميرتون ٠٠ أو أن هؤلاء قدموا على حد تعبير الباحث ـ تنظيما وظيفيا ٠٠ يمكن ادراجه فى الاطار الوظيفى ؟ هذا كم من المصطلحات والكلمات لم أتبين فيه التميزات بينها جميعا ٠٠٠ كيف أتعرف على النظرية؟ وماذا عن الاتجاه ؟ وماذا عن المتضمنات الأيديولوجية ؟ والعناصر

الابستمولوجية ؟ وامكانية الفصل بينهما ؟ والمفاهيم الوظيفية ماذا عنها ؟ والنسق الفكرى ، وتنوعات الوظيفية والتنظيم الوظيفى والاطار الوظيفى ماذا يعنى كل هذا فى اطار المدخل الوظيفى ؟

بل ان هذه الاستخدامات المختلفة تثير اشكالية الفصل والعلاقة والارتباط فى المنهاجية بين فلسفتها وأصولها ، وبين طريقة البحث وأدواتها ووسائلها ؟ هل حقيقة يمكن الفصل بينهما ؟ وهل ذلك من المنهج ، بل وكيف أتعرف أننى بذلك قد فصلت أو ميزت ؟؟ !

بل ربما أن هذا يقودنا بدوره الى تساؤل يتبع السابق : هل من الجائز فى ظل الاختلافات البينة بين الاستناوات الفلسفية لمناهج متعددة تحقيق ما يمكن تسميته « بالتكامل المنهجى » بين مناهج متنافرة وربما متناقضة ، أم أن قضية التكامل المنهجى تصير بذلك غير ذات معنى أو مضمون ؟!

بل هل يمكن اختزال المنهاجية الى مجموعة من المقولات العامة والتى لا يجوز الاختلاف عليها مثل : البناء والوظيفة .. دون الفطنة الى كليته المنهج وشروطه ونماذجه وتطبيقاته ، وقبل هذا جميعا وبعده الاستنادات الفلسفية ، وما أسميته سيادتكم « التضمينات الأيديولوجية التى يقوم عليها ؟ » واذا كان هناك ربط فكيف يمكن تجنب الربط الضار ؟ واذا كان هناك فصل فما هى اجراءات ذلك ؟ ، وأين هذا كله من شعار ارتفعت رايته يؤكد على « علم خال من القيم » ؟ وماذا عن مشاكل التحيز فى العلوم الاجتماعية ، ومصادر ذلك ؟ وفى ضوء ذلك هل يعتبر المتبنى للمدخل الوظيفى هو الوحيد غير الأيديولوجى ؟؟ !

وثانيهـا : فى دراستكم ذكرتم شيئا عن تدريس الوظيفية ، غير أن ذلك لم يتضمن حقيقة أعتبرها أساسية مفادها أن تدريس الوظيفية فى بداية عهده كان من خلال الأنثربولوجيا ، وأن هذا كان على يد بعض من المساهمين فى بنائها ؛ ففى الجامعة المصرية كان ايفانز برتشارد ، وهوكارت ، وبروستيا ،

وفى الأســـكندرية رادكليف براون ، حيث درست الأنثربولوجيـا تحت مسمى علم الاجتماع المقارن ، وقد ذكر هذا الأستاذ الدكتور أحمد أبو زيد فى مقدمة لكتاب الأستاذ الدكتور قبـارى عن الأنثربولوجيا الوظيفية ، كما ذكره حسين فهيـم فى كتابه قصة الأنثربولوجيا · فذكرت حين ذكرت سيرة الوظيفية الأجيال وتركت أصل ذلك ومنشأه ؟ ومغزاه ودلالاته ؟؟

وثالثهـا : ما هى علاقة النظرية التطورية بالمقولات الابستمولوجية لكلتا النظريتين أو المدخلين (الماركسى والوظيفى) ، وهل أنتم مع من يضعهما فى صعيد واحد مثلما فعل سيمون تشوواك فى كتابه النمو المجتمعى ·· ؟؟ بل وماذا عن علاقة النزعة الامبريقية بالوظيفية ؟؟ وهل ليس هناك تعلق بينهما ؟!

رابعهـا : أن النقطة الخامسة والتى تتحدث فيها عن مجموعة لم تعرف بعمق الاتجاه الوظيفى ·· معددا الأسباب الواحد تلو الآخر ، كانت تحتاج منكم ليس لحديث فحسب عن الأسباب ، بل الأوفق ـ ووفقـا لمنهجكم الذى يتسم بالصرامة العلمية ـ قدر لا بأس به من التوثيق لهذه الفئات التى تصفونها بأنها لم تقرأ الوظيفية قراءة متعمقة ، وتلك التى رزحت تحت وطأة النعرات الأيديولوجية ، أو نقص التأهيل الأكاديمى خاصة من فضلوا النزعة الامبريقية الفجة ··· أو ··· أو ··· فان من الحق المشروع أن نتساءل عن منهجك الخاص فى الوصول الى هذه النتائج والتعميمات بتوثيق وتحقيق، فتلك دعاوى ·· والحجة على من ادعى ؟!

خامسها : امتلأت الصفحة الخامسة عن بكرة أبيها بأوصـاف هائلة لمجهولين وبلا توثيق ، وباتهامات ودون تحقيق ، لتنظيم متـآمر ، تآمر بليل على تشويه الحياة الأكاديمية بدرجة عالية ، واستنوا بذلك سـنة سيئة عليهم وزرها ووزر من عمل بها من جيل من شباب الباحثين ، هذا الفصل ليست لديه القدرة على التفرقة بين القضايا الأبستمولوجية والمتضمنات الأيديولوجية للنظرية أو بسبب الجهل بهما معا ، وشيوع حالة من التسـطيح الأكاديمى

- والرطانة الماركسية دون امتلاك قدرتها على التحليل - والعجز الكامل بالطبع عن قراءة الاتجـاه الوظيفى فى أصوله الكلاسيكية ، وقاد كل هذا لمعرفة خاطئة ، وعجز كامل لاستخدام المدخل الوظيفى ... ومورس ذلك بشكل فج وبدائى لحـد كبير ... فلماذا غاب هنـا مع هذا الكم من الاتهامات بعض من التوثيق ؟ يجعل قرار الاتهام مسوغا ومبررا ؟؟!

ويمكننا مطالعة صـفحات أخرى واتهامات جـديدة مثل النقـل من مصادر أجنبية الأمر الذى يفقدها أى هوية محلية ، فما معنى الهوية المحلية فى مرادكم ، فانكم ذات مرة مدحتم الناقلين بحرفية ومرة أخرى عبت عليهم ذلك .. واسـقاط البحوث الميدانية التى يجريهـا المركز القومى للبحـوث الاجتماعية والجنائية مكملا سلسلة جديدة من الاتهامات واستنفدتم بكل هذه الاتهامات أن يفلت منها أحد ، فما من باحث الا هو واردها الا من رحـم ربك ؟! .

سادسها : وها نحن لا نخرج على النص أو عنه حتى لا نتهـم بعدم الفهم ، فهذا جهد روبرت ميرتون قد انصب بالأساس على تأسيس مجموعة من المفاهيم والمقولات الوظيفية ذات الطبيعة الراديكالية والقادرة على فهم ظواهر التغير والصراع وعدم التكامل ؟ وانى لأتساءل بحق : كيف يدل ميرتون المقولات الى هذا الحـد وظل وظيفيا ؟ أو بعبارة أخرى ما هى مسلمات النظرية الوظيفية وما هى المؤشرات التى نقول بهـا على ذاك وظيفى وعلى هذا غير ذلك ؟ واذا كان ميرتون قد عالج موضوعات التغيير أو بعض قضاياه فان هـذا لا يمنـع مشروعية التسـاؤل حول أهـدافه للتعرف على التغيير وعملياته ألا يمكن أن يكون ذلك فى سياق السيطرة على التغيير وعناصره ، وربمـا لمواجهته أو تكييفه وربمـا استيعابه فى اطار فهم كامل للتـوازن بما لا يخرجه عن مسلمة التوازن ودون أن يناور الى وصف مقولاته الوظيفية بطريقة راديكالية ؟!

بل وعنى - بعد ذلك وبعيدا عن بيرتون - أتساءل سؤالا - وبصفتكم

اختصاصى نظرية اجتماعية عمل فيها وعكف على دراستها فيما يربو على العشرين عاما - كما ذكرتم فى أحد هوامش الدراسة - هل من الجائز نظريا وتطبيقيا تجزؤ المنهاجية أو المدخل ؟ أو بعبارة أدق هل يمكن تحويل المنهاجية بادخال تعديل شكلى عليها عن أصولها واستناداتها الفلسفية ؟ واذا كان الأمر ممكنا فهل المنهج يظل هو هو ؟ أم لا يصح أن يطلق عليه حتى مسماه السابق ؟ .. بعبارة أوضح هل يمكن اخراج المنهج أو المدخل البنائى الوظيفى - مثلا عن استناده الفلسفى فى تكريس التوازن المستند الى المحافظة على واقع قائم باضفاء الحركة والتغيير « والتنوير » كما تدعى بعض الدراسات ؟ وهل يمثل ذلك الاتجاه المذكور فى الصفحات من ١٥ - ١٨ اتجاها جديدا راديكاليا طرد سابق وحل محله وكتبت له الغلبة العلمية؟ أم أن التوجهين مازالا قائمين ؟!

سابعها : فى طرحكم لصيغة بديلة لاعادة تقنين الاتجاه الوظيفى ومقولاته وبصورة غير مسبوقة ، حاولتم ابراز مقولات الاتجاه الوظيفى على هيئة « متصلات » ، لثلاثة اعتبارات أساسية تحدثتم عنها ، الاعتبار الأول والثانى لا اختلاف بينهما الا فى الصياغة الأولى صيغت سلبا ، والأخرى ايجابا ، واجتهدت لأتبين الفارق بينهما بالقراءة أكثر من مرة فلم أستطع ذلك ، أما الاعتبار الثالث فهو فى حالة الى ايضاح وبيان ؟؟

ثامنها : الوظيفة - فى حدود فهمى فى هذه الورقة وقراءتى المحدودة فى هذا المجال - استخدمت فى مجالات علمية ومعرفية متعددة ومتنوعة ، فان كان هذا الفهم صحيحا ، فهل تظل الوظيفية عندما تنتقل من مجال علمى الى آخر ، تظل هى هى ؟ أم تختلف ؟ وما هى حدود الاختلاف ، وما الثابت الذى يظل ؟ والمتغير الذى يتكيف مع المجال العلمى ؟ وما هى القرائن التى تجعلنا مطمئنين الى أن من نقل هذه المنهجية الى فرعه العلمى وعمله البحثى بأنه استمرار للوظيفية ؟ هل مجرد قوله أننى قمت بتطوير المقولات الوظيفية فى مجاله العلمى قرينة كافية وقاطعه على استمراره فى تبنى الوظيفية ؟

تاسعها : ماذا عن الهوية المحلية لهذا البحث ؟ أظن أن الحديث عن صعوبات تطبيق هذا المنهج على الواقع المصرى ؟ والحديث عن الآليات والاجراءات أمرا مطلوبا فى مثل هذا البحث الذى يحقق ما أسميته « بالالتزام بالمدخل الوظيفى » .. خاصة أنكم قد نزعتم صفة الباحث الوطيى عن كثيرين ؟ وفقط أتساءل : ما هى مسوغات هذا الباحث وشروطه لعل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ الذى لا يضم بين جنباته منهم أحدا ـ حتى يبادر بتعيين بعض منهم ؟

عاشرا : قدمتم مجموعة من المعايير للاستبعاد من العينة المبحوثة وأغفلتم البعض ، وسقتم مسوغات لاعتمادكم على رسائل للحصول على درجات الماجستير والدكتوراه لأنها الأكثر نضجا .. وتعبر عن رؤية الطالب والمشرف ... وهذا ليس دائما فان هذا يعود بالأساس الى جدية الطالب ، وانسجامه نفسيا وعلميا مع مشرفه ، وهو ما يجعله يستثمر عملية الاشراف استثمارا حسنا ، وبغير الجدية لا تكون الرسالة الأكثر نضجا ولا تنجز على أعلى مستوى من الابداع ؟؟ ثم ماذا عن المعايير التى حددتموها لمساعديك الثلاثة المشكورين فى صدر البحث ليحددوا من خلالها الالتزام الكلى بالمدخل الوظيفى ، وأخرى التزمت جزئيا ؟! وماذا يعنى الالتزام الجزئى حقيقة ؟ وهل التعديل على توجه معين داخل المدرسة الوظيفية مثلما أشرتم الى ذلك يعد من قبيل الالتزام الجزئى بالمدخل ؟ أم ماذا ؟!

وهل أنتم مطمئنون الى استيعاب هؤلاء الباحثين للنظرية الوظيفية والتفرقة بين التضمينات الأيديولوجية والعناصر الأيستمولوجية .. بما مكنهم من الحكم على الرسائل وتجميع المادة ؟ لى بعد ذلك تعقيب قصير ترددت كثيرا فى أن أضمنه هذا التعقيب على هذا البحث الجاد يدور حول تساؤل مهم هل سنظل نطلب المنهج فى الغرب ، ناقلين عنه كل افرازاته المنهجية تابعين لها ليس هذا فى الحقيقة موقف رفض وأؤكد أنه ليس موقفا رافضا للمناهج الغربية أو الاستفادة منها وبها ، ولكن هو تساؤل يفرض

منا تأملا يحتاج لنظر وربما مراجعة لمجمل مسيرتنا المنهجية وفى النظر والمراجعة خير كثير ما رغبنا فى ذلك وما استطعنا الى ذلك سبيلا ؟!

تلك عشرة أســئلة ، وما نظن أن هذه التساؤلات قد وجهت الا لمن هو أهل لها ، ولأستاذ مقتدر فى علمه واختصاصه فى النظرية الاجتماعية عامة والوظيفية خاصة تســاؤلات من باحث وطالب علم ، فلا يزال المرء عالمـا ما طلب العلم حتى اذا قال علمت فقد جهل ، فأرجو من الله أن أكون قد أحسنت الســؤال وأصبت المقال .

(٦)

نظرية لينين ومنهجه فى دراسة العلاقات الدولية

د. محمد حسين سعيد

مقدمة :

تتميز المرحلة الحالية من تطور الدراسة العلمية للعلاقات الدولية بأزمة شديدة . فقد ظهر الافلاس الداخلى للمدرسة السلوكية بعد أكثر من عقدين من السيطرة التامة على التنظيم الأكاديمى فى الولايات المتحدة . وأصبح علم العلاقات الدولية يتسم بوجود معارضات متطرفة بين بناء التفسير الوصفى ، الاستقرائى والتفسير القائم على السباق ، وبين التجريبية والفعلانية ، وبين زعم الحياد العلمى واعلان التميز الصريح لمنظومات من القيم ... الخ .

وينبغى على الباحث الأكاديمى فى مجال العلاقات الدولية أن يتلمس الطريق نحو حل هذه المعارضات المتطرفة لمصلحة العلم . ومن المفيد فى هذا الاطار أن نلقى نظرة على الكيفية التى طرحت بها مدارس فكرية مختلفة ـ ومن بينها المدرسة اللينية ـ حل هذه المعارضات ، والمفصلات التى طبعت تطور الفكرة العلمية فى مجال العلاقات الدولية كأحد فروع المعرفة العلمية .

وسوف نتناول بايجاز نظرية المعرفة والمنهج البحثى عن لينين ، ثم نوضح الكيفية التى طبق بها هذه النظرية والمنهجية على دراسة العلاقات الدولية .

---

* هذا ملخص لدراسة مطولة للباحث باللغة الانجليزية .

اولا : نظرية المعرفة ومنهجية لينين :

مرت نظرية المعرفة عند لينين بمرحلتين فارقتين فى شبابه عندما كلف نفسه بمناظرة المدرسة التشكيكية التى تعود فى النهاية الى كانط ٠ فمع سقوط النظريات الرئيسية القديمة فى علم الطبيعة مع بداية هذا القرن أنكرت أيضا الثقة العمياء فى المعرفة العلمية التى ميزت القرن التاسع‌عشر ٠ وأكد مافى وأفيناريوس (الآباء المؤسسون لمدرسة فيينا بعد ذلك) استحالة الحقيقة الموضوعية فى عملية المعرفة ٠ وفى المقابل أكد لينين على امكانية المعرفة الموضوعية باعتبارها الثابت الوحيد مكررا مقولة انجلز الشهيرة عن الانعكاس الموضوعى فى العقل ٠ وفى نفس الوقت أكد لينين على مقولتين اضافتين فى كتابه الشهير عن « المادية والنقد التجريبى » الأولى هى نبد كل مطلق ، وكل جوهر غير وجود الواقع الموضوعى خارج الذات العارفة والثانية هى الاصرار على نسبية المعرفة ٠ وأرجع لينين أزمة علم الطبيعة لا الى استحالة المعرفة الموضوعية ، وانما الى الفشل فى تشخيص الطابع المتغير للظواهر والاصرار على تشخيصها بأشكالها القديمة والمعروفة ، وبالتالى انكار التغير وافراز الجديد فيها ٠

وفى مرحلة لاحقة من نضج لينين الفلسفى تخلى لينين عن تلك الثقة الكاملة فى امكانية المعرفة الموضوعية وأظهر وعيا بدور الذات الصارفة فى خلق المعرفة ، وأن كل معرفة تحتوى على جانب من الفانتازيا ، وأخذ يكافح فى ملاحظاته المشهورة بكرسات فلسفية لتأسيس مصداقية المعرفة العلمية بالرغم من اعترافه المتأخر بالجانب الذاتى فى العملية المعرفية (أى ما أسماه الفانتازيا) ٠ ولم يملك سوى أن يحاول اعتماد المساهمة الماركسية المسجلة فى المقولة الثانية لماركس عن فيورباخ والتى يشير فيها ماركس الى أن « مسألة امكانية أن ننسب الحقيقة الموضوعية لفكرنا الانسانى ليست مسألة نظرية وانما مسألة عملية ٠ وعلى وجه الخصوص فان الانسان يتعين عليه أن يبرهن على الحقيقة : أى الأسطورة ، والواقع والقوة ، أو « أحادية فكرة » ، والنزاع حول حقيقة أو عدم حقيقة الفكر المنفصل عن الممارسة هو مسألة

مدرسية بحتة ، أى أن لينين جعل الممارسة هى الحكم فى مصداقية المعرفة ، وأداة اعادة تجمع معارفنا فى كليات جديدة ، على الأحرار على نسبية المعرفة فى كل الأحوال بسبب الطابع التاريخى لكل ممارسة اجتماعية . وبهذا التأكيد على الممارسة كان من الممكن لمفكر ماركسى مثل لينين أن يؤكد ضمنا على دور القيم فى العملية المعرفية ، باعتبارها أحد مكونات الممارسة الكفاحية لطبقة متقدمة تاريخيا . واستحالة المعرفة أو ركودها أو اندلاع أزمة ما فى العلوم يمكن أن ننسبها - فى تصور لينين - الى أزمة اجتماعية عندما تغيب ارادة طبقة اجتماعية متقدمة فى لحظة تاريخية محددة .

ان تأكيد لينين على دور الممارسة وعلى نسبية المعرفة لا يتعارض مع حماس لينين لامكانية التثبت واختبار مصداقية معارفنا . فمنذ البداية كان لينين مبكرا بين كافة الماركسيين فى حماسه للمعرفة التجريبية والمنهجية التجريبية فى بناء المعرفة العلمية وتقع معظم كتاباته فى دائرة الكتابات النظرية - التجريبية . والنموذج الرئيسى للعرض فى هذه الكتابات هو أن يبدأ بمقولة نظرية ، ثم يناقضها بمقولة بديلة ثم يبدأ فى طرح كل التنويعات الممكنة نظريا ، طالما كانت معقولة وفى مرحلة ثالثة يأخذ فى البحث عن كل معلومة . ويأخذ تنظيم المعلومات مساحة وجهدا كبيرين سعيا وراء التدليل على مصداقية وصحة المقولة التى يتبناها .

أما طبيعة الدليل التجريبى عند لينين فانه يتباين تبعا لمجال الدراسة أو الظاهرة غير أنه لم يستنكف عن استخدام كل وسائل تنظيم المعلومات والتدليل أو التثبت من صحة مقولة ما . وكان لينين ربما أول من أظهر حماسا بالغا لاستخدام الاحصاء فى العلوم الاجتماعية . وتمثل مقالة « السوسيولوجيا والاحصاء » دفاعا هائلا عن الأهمية الاجتماعية للأساليب الاحصائية وضرورة تطويرها فى ميدان هذه العلوم . وقد استخدم لينين الدليل الاحصائى اما بشكل تاشيرى : أى بخلق مؤشرات معينة مصاغة على نحو كمى ، أو بشكل بيانى/اثباتى **Verification** بانشاء علاقات

ارتباطية بين المؤشرات . فمثلا اعتبر لينين أن نصيب كل حزب من اجمالى التبرعات المالية للطبقة العاملة مؤشرا على شعبيتها ، كما استخدم التذبذب فى عدد الاضرابات العمالية السنوية كمؤشر لدرجة كفاحية الطبقة العاملة عبر الزمن وعلى الجانب الآخر فقد استخدم لينين - ربما لأول مرة فى تاريخ علم السياسة - معاملات الارتباط والانحدار للتدليل على صحة نظريته عن حق تقرير المصير ، مستخلصا أن درجة القمع الداخلى تتعاظم كلما أنكرت دولة ما حق تقرير المصير للأمم الأخرى . وفوق ذلك ، فقد أبدى لينين اهتماما فائقا بتحسين نوعية المؤشرات والتدليل العلمى باصراره على المعايير التالية :

(أ) الاختبار الدائم لصحة البيانات ودقتها .

(ب) أن تغطى تلك البيانات جميع حالات وقوع الظاهرة موضع البحث .

(جـ) أن يتم بحث كل جوانب الارتباط بين هذه البيانات .

وقد صارت هذه المعايير موضع اجماع بين السلوكيين فى ميدان العلوم السياسية عموما ، والعلاقات الدولية بصورة خاصة .

على أن هذا الحماس البالغ للمنهج التجريبى لا ينفى الفوارق الجسيمة بين منهجية لينين والمناهج السائدة فى العلوم السياسية . فهناك أولا اصرار لينين على عدم قابلية الفصل بين النظرية وأسلوب تحقيقها والتثبت من صحتها . ثانيا هناك ما يبرزه لينين - خلافا مع ماركس والوضعيين فى وقت واحد - باسم الأيديولوجية العلمية ، باعتبارها أحد المكونات الهامة لعملية المعرفة . ولينين يستخدم الأيديولوجية - على عكس ماركس - بقدر واضح من الاحترام باعتبارها أحد الأدوار الهامة فى البيئة الاجتماعية للممارسة العلمية . وبالتالى ، فان لينين - مع اصراره على توخى الموضوعية ، لا يعترف بالحيادية فى الممارسة العلمية ، ولا يرى تناقضا غير قابل للحل بين قيم الوعى البرولتيارى من ناحية والحقيقة النسبية ، كما يعرفها ، ومن ناحية

أخرى . ثالثا على عكس التجريبيين الأقحام والوضيعيين ق فان لينين يبقى مخلصا للمذهبية التاريخية التى تشكل قبل المشروع العلمى الماركسى . غير انه يتطور فكريا من منظور ماركسى بسيط للتاريخ يظهر مثلا فى أعماله الأولى ومنها « تطور الرأسمالية فى روسيا » الى منظور أكثر تعقيدا . فالديالكتيك وفقا له » يتطور فى خط حلزونى وليس مستقيما ، تطور بالقفزات والكوارث والثورات وعبر انقطاعات فى الاستمرارية ، وتحول الكمية الى كيفية ، والنبضات الداخلية نحو النمو ، الحافلة بالتناقضات والصراع بين مختلف الميول والقوى العاملة على جسد معين ، أو داخل ظاهرة معينة أو داخل مجتمع معين .. » . وبالتالى فان ممارسة تقسيم أو التاريخ لظاهرة ما لا يصبح نوعا من مشروع النمو الطبيعى natural hiatoy أى ارتقاء من البسيط الى المعقد . فكل مرحلة أو حقبة من تاريخ الظاهرة تتميز بتناقضاتها ، أو بقانون تطورها الخاص والمستقل عن التناقضات العامة فى الظاهرة مأخوذة ككل ، وعبر مراحل عمرها المختلفة . مثلا هناك قانون وتناقض خاص بالرأسمالية التنافسية ، وآخر للرأسمالية الاحتكارية ، وثالث للامبريالية ... الخ . ولا يصح عند لينين ، وفقا لمنهجيته التاريخية، أن نخلط دينامية الظاهرة فى مرحلة معينة - مثلا دينامية أسلوب الانتاج الرأسمالى التنافسى - بخصائص أو جوهر مزعوم للظاهرة فى تجريدها وكليتها : أى الرأسمالية بشكل عام .

ثانيا : نظرية لينين فى العلاقات الدولية :

لم ينتج لينين نظرية عامة للعلاقات الدولية مستقلة عن نظريته عن تطور الرأسمالية ، وهى الموضوع الرئيسى الذى شغله نظريا الروح الأطول من حياته غير أن لينين وضع بدايات لأطر نظرية لبحث عدد من المسائل والمشكلات المتصلة بمجال العلاقات الدولية . وسوف نفرض بصورة خاصة لهذه الأطر حول أربعة مسائل رئيسية ، وهى الامبريالية ، نزع الاستعمار وتقرير المصير ، الحرب والآثار العالمية للثورة عموما والثورات الأوروبية التى بدت له محتملة فى حياته ، على وجه الخصوص .

١ ـ نظرية الامبريالية :

تعتبر نظرية لينين عن الامبريالية أقرب ما أنتجه الى النظرية العامة للعلاقات الدولية • واذا كان لينين قد أنتج حقلا معرفيا كاملا فان مسألة الامبريالية كانت تستحق أن تمثل جوهر اشكالية هذا الحقل : أى الاشكالية التى تجر بقية القضايا والمسائل النظرية والعملية فى هذا الحقل • ومما يلفت النظر أن الأمر لم يكن كذلك فى تاريخ الأدبيات اللينية • فقد بدأ لينين باشكالية الثورة ، الأمر الذى جره الى مسائل الصراع والحرب ، وجاءت قضية نزع الاستعمار فى الحقيقة امتدادا لاهتمامه بالثورة والحرب ، وأخيرا يتفرغ لينين لبحث قضية الامبريالية •

واذا كان لهذه الملاحظة مغذى نظريا فلا يتمثل فى أن لينين لم يبدأ بالعام لكى يبحث فى الخاص بعد ذلك • وانما بدأ بالممارسة : أى بتلك القضية التى يمكن أن يؤثر عليها مباشرة الوعى الاجتماعى والوعى العلمى•• وينتهى ببحث البنيات والهياكل الكلية •

وما يهمنا فى نظرية لينين حول الامبريالية ليس هو تفاصيلها وانما أسلوبه الفريد فى عرض وتشخيص الظاهرة وتوجهات بحثها • وقد عرض لينين تعريفه للامبريالية فى كتابه المثير للاجتهادات والخلافات « الرأسمالية أعلى مراحل الرأسمالية » فالامبريالية ـ عند لينين ـ هى « الرأسمالية فى تلك المرحلة من نموها التى تستقر فيها سيادة رأس المال المالى ، والتى يكتسب تصدير رأس المال أهمية بارزة ، ويبدأ فيها تقسيم العالم بين الاحتكارات العالمية ويكون قد اكتمل فيها تقسيم أقاليم العالم بين القوى الأكبر » •

ويثير هذا التعريف الفريد ملاحظات عدة ، كالآتى :

أ ـ أن لينين يوطن تعريفه أو مفهومه للامبريالية فى مجال الاقتصاد• وهو يعترف بأن التعريف يجب أن يتغير اذا شئنا أن نضع فى الحسبان

الأوجه الثقافية والسياسية للظاهرة والتى تعين مكانتها فى علاقتها بالرأسمالية بشكل عام . ويفرد لينين هذا التعريف الاقتصادى البحت الى ظروف الرقابة القيصرية التى منعته من الاشارة الواضحة الى تلك الأوجه . ففيما يتصل بالجانب السياسى يشير لينين للامبريالية باعتبارها نزعة ، وليست هيكلا فقط ، فهى « النزعة نحو العنف والردة » ومما يؤسف له أن البحث المعاصر فى قضية الامبريالية لم يتجرر من هذا القصور فى تشخيص لينين له ، ولا يزال اقتصاديا الى حد بعيد ، وذلك اذا اشتد بيننا المحاولات الأولية التى تمت على يد علماء مثل جوهان جالتفرنج وديبتر سنجاس ومن المثير للانتباه أيضا أن تشخيص لينين للامبريالية قد وضع فى صيغة ملامح محددة للرأسمالية وهى ملامح قد أصبحت مهجورة الى حد بعيد . فرأس المال لم يعد مسيطرا بالمقارنة مع رأس المال المنتج أو الاستثمارى، والاستعمار التقليدى : أى استكمال تقسيم السيطرة على أقاليم العالم قد انداح تماما تقريبا ... الخ .

ب - ويدعو أيضا للدهشة تعيين لينين لمكانة الامبريالية فى حقله المعرفى . وهذا التعيين مدهش من زاويتين . فأولا لم يترك لينين أى مسافة بين الامبريالية والرأسمالية بل انه قد وحد تماما الامبريالية على ملامح محددة للرأسمالية وقد يعدد ذلك منهجيا الى أن لينين كان يكتفى بالحقيقة النسبية وبالمظهر أو الشكل الذى تتخذه الظاهرة فى مرحلة محددة ، ودون محاولة المضاربة أو التنبؤ بأشكالها المحتملة المقبلة غير أن مثل هذا الأسلوب فى العرض لابد أن يفقدنا القدرة على الامساك بالظاهرة فى عمومها وتعبيراتها المختلفة . ويصبح السؤال هو هل لو أصبحت تلك الملامح المحددة للرأسمالية آفلة ومهجورة هل تختفى الامبريالية وان لم تكن لتختفى وتكتسب أشكالا جديدة فقط ، ألم يكن الأمر ليستحق أن نعطى تشخيصا عاما للظاهرة يسمح باحتمالات تغيير أشكالها وتعبيراتها ومظاهرها ؟ وفى هذه الحالة الأخيرة ألا يستحق الأمر أن نبحث فى العلاقة بين عمومية الظاهرة وخصوصية تعبيراتها فى كل مرحلة أو حالة تاريخية ،

وربمـــا لهذا السبب تكون روزا لوكسمبرج أكثر حكمـــة عنــدما عرفت الامبريالية بأنها النزعة نحـــو التوسع خارج الحدود القــومية ، سياسيا واقتصاديا ، وهى نزعة مرتبطة على نحو عميق بذات منطق تراكم رأس المال واعادة الانتاج الموسع ، اذ أنهــا « التعبير السياسى عن تراكم رأس المــال فى صراعه التنافسى حول ما بقى مفتوحا من البيئة غير الرأسمالية » .

ج ـ ان لينين يفشل فى التمييز بين الامبريالية باعتبارها علاقة على المستوى العالمى من ناحية والتشكيلة الاجتماعية للرأسمالية . وقد دفعه الى ذلك اهتمامه المفرط بالتأكيد على أن الامبريالية ليست سياسية قابلة للتغيير وانما هى بنية اجتماعية أو هى نزعة حتمية مرتبطة على نحو عضوى بالبنية الاجتماعية للرأسمالية فى مرحلة الاحتكار . كما أنه كان مدفوعا لذلك بهدف التأكيد على الطابع الطفيلى الذى تنزع له الرأسمالية فى تقديره على نحو حتمى . فالامبريالية ـ وفقا لتشخيص لينين ـ هى بنية الرأسمالية المتقدمة عندما تكتسب الطبقة الراسمالية طابعا طفيليا أو ريعيا وبالتــالى فان لينين لا يضع أى مسافة بين خصائص ونزعات التشكيلة الرأســمالية المتقدمة ، وظاهرة الامبريالية على الصـــعيد العالمى وذلك عــلى اعتبار أن الرأسمالية تشكل « قلب النظام العالمى » على حد تعبيره .

وبالرغم من تلك العيـــوب الجـــوهرية فى بحث لينين المتــأخر عن الامبريالية ، فان منهجية هذا البحث تعطينا بعض المفاتيح الهامة لتجــديد الاهتمام العلمى بنظرية الامبريالية فى حقل العلاقات الدولية . ومن هذه المفاتيح ما يلى :

أ ـ النظر الى الامبريالية ـ والى النظام الدولى ـ على أنهـــا تعبير أو افراز لتشكيلة اجتماعية على الصعيد العالمى . وفى هذه التشكيلة تتموضع القوة فى فئات وطبقات اجتماعية ، وفقط فى الأمم الى الحـــد الذى تهيمن فيه الطبقات المتميزة فى هذه التشكيلة العـــالمية على ثقافة وسياسة أمم بعينها . وبعبارة أخرى فان نظرية الامبريالية المعاصرة لا تأخــذ الأمة أو

الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد ، بل ربما أصبحت فاعلا ثانويا فى نظام معين لتوزيع القوة والسلطة فى التشكيلة العالمية الذى تتطور تحت تأثير توسع الرأسمالية المعاصرة .

ب - النظر الى الامبريالية باعتبارها علاقات للسيطرة والضبط والعنف ، فى علاقة ذلك لا بنظام طبيعى ومتأصل للعلاقات بين الأمم ، وانما بنظام لتوزيع المزايا الطبقية وبضرورات معينة للسيطرة فى ظل هذه المزايا .

ج - النظر الى الأشكال المحددة للسيطرة والضبط والعنف بين الأمم فى ارتباطها بأشكال محددة للهيمنة والاستغلال على المستويات القومية : عند كل من القوميات المهيمنة وتلك الخاضعة للهيمنة . وهنا تتجسد أهمية مفهوم جالتونغ عن الفئات التى تشكل « راس جسور » للامبريالية عند الأمم الخاضعة .

د - اعتبار أن التشكيلات الاجتماعية الامبريالية على الصعيد العالمى لا تتميز فقط بوضع مسيطر للأمم الرأسمالية المتقدمة ، وانما أيضا بالنزعة نحو تعميم معايير عدم المساواة والاضطهاد ، حتى داخل الأمم الخاضعة ، بين الجماعات العرقية والقومية داخل الدولة الواحدة ، حتى لو كانت هذه الدولة قائمة فى الداخل على علاقات ما قبل رأسمالية أو غير رأسمالية .

هـ - بحث ودراسة دور العنف فى تأسيس وتدعيم الهيمنة الامبريالية باعتبارها متغيرا وليس ضرورة حتمية الا بالقدر الذى يتعرض فيه نظام الهيمنة للانكسار ، وبحث عملية تدوير العنف ونقل مركزه من قطاع معين للعلاقات داخل التشكيلة العالمية للامبريالية وأسباب ومحددات هذا النقل .

٢ - نظرية حق الأمم فى تقرير مصيرها :

ربما تكون نظرية لينين فى القوميات من أهم اسهاماته فى تجديد

الفلسفة السياسية المـاركسية طوال النصف الأول من القرن العشرين ، فغالبية المفكرين المـاركسيين كانوا يكنون احتقارا عميقا للقومية باعتبارها فلسفة رجعيــة ، وكان اخــلاصهم لمبــادىء الأممية مقياسا لانتمـائهم للماركسية • وقد ميز لينين بين مرحلتين من الرأســمالية فيما يتصــل بالقومية : الأولى عملت على احياء الحياة القومية والحركة القومية والنضال ضد كافة أشكال الاضطهاد القومى • والثانية جاءت بعملية الاتصال الأممى بكل الوسائل والأشــكال وتحطيم الحــدود القومية وخلق وحدة عالية لرأس المـال والحياة الاقتصادية والعلمية ••• الخ •

وقد سبقت الأمم نشأة الرأسمالية ـ عنــد لينين ـ ولـكن الحـركة القومية وفكرة الدولة القومية هى بالأساس من خلق الرأسمالية • وكان يميز لينين بين شكلين ظهرت بهما المسألة القومية فى عصره ـ وبصـورة متزامنة ـ بقصد ترتيب موقف متميز نحو كل منهما • فعلى عكس أكثرية المـاركسيين فى عصره ناصر لينين بكل قوة الحركات القـومية التى عبرت عن مرحلة صــعود الرأســمالية ، وخاصة فى النضال ضـد الوضــع الاستعمارى •

على حين أنه أدان القومية فى مرحلة الرأسمالية النـاضجة ، والتى عبرت وعكست النزعة الامبريالية •

وقام لينين بصـــياغة متبلورة وشبه مكتملة للموقف من القـوميات عموما فيما أسماه مبدأ حق تقرير المصير ومعارضة اسـتخدام العنف بأى شكل ضد أية أمة ترغب فى الانفصـــال فى دولة مستقلة وطالب بفض المنازعات حول هذه القضية عن طريق التصويت الشامل والنضال ضد كل أشكال الاضطهاد القومى •

وحاول لينين تفسير البروز غـــير العادى للقـــومية فى الرأسمالية الناضجة • فأكد على أنه فيما يبدو هناك تناقض لا يحل بين الاقتصــــاد والسياسة فى ظل الامبريالية • فالامبريالية تسعى للحفاظ على أسس القوة

القومية باعتبارها التى توفر الوسيلة الرئيسية للمحافظة على النظام العام للاستقلال الرأسمالى ، فى نهاية المطاف . فى الوقت الذى تعمل فيه الامبريالية اقتصاديا على تحطيم كل صور التنظيم القومى للسوق والانتاج والتوزيع والتراكم . على أن لينين لا يشرح بقاء القومية فى الرأسمالية الناضجة بالهيمنة الأيديولوجية والسياسية للامبريالية (أو البرجوازية الاحتكارية الطفيلية) بل وأيضا ببروز دور الارستقراطية العمالية ويتجه هذا الدور الى تكريس وتعميق عدم المساواة بين الأمم بسبب تحالف الأرستقراطية العمالية والبرجوازية الامبريالية فى بلدانها .

وبالرغم من أن حق الأمم فى تقرير المصير يمثل أحد الاشكاليات الكبرى للأدبيات اللينينية فان هناك أوجها قاتلة للقصور فى معالجة لينين لهذه القضية وخاصة بالمقارنة بالأوجه التى تبدو بها هذه المسالة فى عصرنا الراهن ، ومن هذه الأوجه ما يلى :

أ ـ أن لينين لم يقدم أبدا تعريفا متكاملا للأمة والقومية : والأسس التى نستطيع بها تمييز هذا المفهوم عن تشكيلات اجتماعية أخرى مثل الجماعة الثقافية والعرقية .

ب ـ استمر لينين فى تبنى التفسير القائم على فكرة التطور الخطى أو التاريخ الطبيعى للتطور الاجتماعى . ويظهر ذلك فى الثنائية الخاصة بتطور القوميات بين مرحلتى صعود وهبوط الرأسمالية . وبالتالى لم يتمكن لينين من تلمس التنوع الهائل والمعقد الذى تظهر به هذه القضية فى الساحة الدولية .

ج ـ أن النظرية اللينينية للقوميات والحق فى تقرير المصير لا تجيب ، بل لم تتنبأ باشكالية التوترات الكامنة فى العلاقات القومية داخل التشكيلات الاجتماعية المتخلفة أو فى اطار ما أسماه الرأسمالية البازغة والصاعدة .

ومع ذلك ، فان الاطلاع على نظرية لينين حول القوميات وحق تقرير

المصير لا زالت تتسم بأهمية بالغة فى التعرف على - وتشخيص التناقضات الكامنة فى - العلاقات بين الأمم المتخلفة وتلك المتقـــدمة فى ظل عملية التدويل المستمرة والأقوى للاقتصاديات القومية • ولا يمكن طرح قضايا مثل التبعية والنمو المستقل ، وسياسات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا المرتبطة باشكالية التنمية بدون الإستعانة بحقل المفاهيم الذى أسس لينين لتشخيص قضية القومية •

٣ - نظرية الصراع والحرب :

نجد فى نظرية لينين عن الصراع والحرب الدوليين نفس المشـكلات المنطقية والواقعية التى تميز نظريته عن الامبريالية • ويقوم لينين بتطوير مقولة ماركس عن الصراع الطبقى فى ظل الرأسمالية ، ولكن على الساحة الدولية • وهنا يميز لينين بين مرحلتى تطور الرأسمالية • وفى رأى لينين اتسمت العـــلاقات بين الأمم فى ظل المرحلة الأولى : الرأسمالية البازغة بالطـــابع السلمى نسبيا • وكانت الحروب القليلة التى تم شنها قومية وثورية : أى أنها كانت ذات طبيعة تقدمية ، واستهدفت الاطاحة بالحـكم المطلق والاقطاع • واتسمت العلاقات بين القوميات فى ظل الرأســمالية الناضجة بالعنف والحرب • واتسمت الحروب بطبيعة مميزة لأنهـــا كانت امبريالية • وبالتالى فان لينين ينسب الحروب الامبريالية أساسا الى الطابع الاحتكارى لتطـــور الرأسمالية • ان لينين يعترف بقيمـــة الاعتبـــارات الاستراتيجية وبدور أيديولوجية الغزو والأيديولوجية القومية السفرفينية، ومع ذلك فقد اعتبرها عوامل مصاحبة للامبريالية ، وبذلك وقع فى الخطأ القاتل المتمثل فى اعتباره الحرب حتمية لا مفر منها فى ظل الامبريالية •

ومع ذلك ، فان لينين يصر كثيرا على أن من الواجب تقييم كل حرب أو صراع دولى على حده ، من أجل فهم وتفسير دوافعها وتحـــديد مغزاها التاريخى •

٤ ـ نظرية الثورة والتغيير على المستوى الدولى :

تمثل نظرية لينين فى الثورة خلية حيوية فى جسد أدبياته ككل ، وهى خلية مكملة وتابعة منطقيا لنظريته فى تطور الراسمالية والامبريالية . فحركة التحرر الوطنى تمثل علامة واضحة على التغير فى النظام الدولى واحدى دوافع هذا التغير . وقد اعتبرها لينين حليفا استراتيجيا للحركة العمالية الأممية فى الراسمالية الناضجة أو فى المجتمعات الامبريالية .

وقد واجه لينين معضلة لم يتعرض لها ماركس بالتفصيل وهى وجود عدة تشكيلات اجتماعية تنتمى الى اساليب انتاج مختلفة ولكنها مربوطة معا بالامبريالية . وفى البداية أقام لينين مشروعه الفكرى حول الثورة فى المجتمعات المشابهة لروسيا على أساس من نظرية ماركس حول الحلقتين أو الثورتين : البرجوازية ثم الاشتراكية غير أنه تخلى عن هـذه النظرية فى النهاية مؤكدا أن الثورة البرجوازية التى تسعى لتصفية بقايا الاقطاعية والحكم المطلق وخلق مؤسسات ديمقراطية وقومية واصلاح زراعى وتنمية صناعية مشاركة لم تعد ممكنة الا بقيادة الطبقة العاملة ، وبالتحالف مع الفلاحين ، وذلك بسبب التطور الهـائل للامبريالية . وأصبحت نظرية الحلقتين تقوم على تواصل الثورات العمالية والفلاحية : مرة لصالح اقامة مجتمع برجوازى ومرة أخرى لصالح اقامة مجتمع اشتراكى .

ثم أخذ لينين فى تطوير نظريته عن الثـورة بالتركيز على العنصر الذاتى والخاص بمواقف محددة فى تشكيلات اجتماعية محددة . فأكد أن الثورة لا تندلع الا فى موقف ثورى يتسم بـ :

(أ) أن يصبح من المستحيل للطبقات الحاكمة المحافظة على نظـام الحكم بدون تغيير : أى الحكم بالطريقة القديمة .

(ب) عندما تنشب ازمة من نوع أو آخر .

(جـ) وعندما بسبب الأسباب السابقة تحدث زيادة هائلة فى نشاط الجماهير .

ولابد أن توفر العوامل الذاتية ظرفا يمكن الطبقة الثورية من العمل الثورى الحاد بالقوة الكافية لتحطيم أو ازاحة الحكومة القديمة .

وما يهمنا فى هذا الصدد هو الكيفية التى ربط بهـــا لينين نظرية الثورة الى مجال العلاقات الدولية . فمن الناحية المنهجية لم يعتبر لبنين أن هناك فاصلا نظريا أو عمليا بين السياسة الداخلية والسياسة الدولية . فالثورات والحروب هى امتدادات لبعضها البعض . وقـد اعتبر لينين أن الحرب الامبــرياليه هى أفضــل المواقف والفـــرص للثـورات القـومية والاشتراكية .

(٧)

مفـهوم الطبقـة في الدراسات السياسية في مصر

د. مصطفى كامل السيد

على الرغم من أن التحليل الطبقى اكتسب أنصارا عديدين بين علماء الاقتصاد والاجتماع والتاريخ فى مصر ، بحيث يمكن القول بلا مبالغة بأن هناك مدرسة مصرية فى التحايل الطبقى فى هذه الفروع العلمية ، الا أن الأمر جد مختلف فى مجال الدراسات السياسية ، فأيا كان حقل البحث ، سواء تمثل فى الرسائل العلمية ، أو فى المؤلفات ذات الطابع الأكاديمى ، فلا توجد سوى قلة محدودة من الدراسات هى التى تعتمد مفهوم الطبقـة باعتباره المفهوم المركزى الذى تدور من حوله ، أو تكتفى بايراده باعتبار أن الانتماء الطبقى هو واحـــد من المتغيرات المؤثرة فى الظاهرة موضـــع الاهتمام(١) . ومع أن مفهوم الطبقة ليس من المفاهيم التى تثير الحماس بين المتخصصين فى الدراسات السياسية عموما ، الا أن أدبيات علم السياسة التى استندت الى هذا المفهوم كثيرة ، ومعروفة وذائعة ، بل ان بعضها قد أصبح من كلاسيكيات علم السياسة ، والتى لا يكتمل تكوين المتخصص فى هذا العلم الا بالاطلاع عليها ، واستيعابها(٢) .

وربما كان الخلط بين التحليـــل الطبقى والمـاركسية فى أوســـاط المتخصصين فى علم السياسة فى مصر هو واحد من أسباب قلة الاستعانة بالمنظور الطبقى . فالأخذ به يكاد يكون مساويا فى نظر الكثيرين للالتزام بموقف سياسى محـــدد ، وللتسليم بصحة المواقف السياسية للأحزاب

الشيوعية العربية ، على الرغم من أن التمييز بين الأمرين واضح ، فلم يكن كارل ماركس هو من اخترع مفهـــوم الطبقة ، كما أن سلوك الطبقـــات لا يتفق كثيرا مع توصيف ماركس لأنماط العمل الجماعى بين الطبقـات فى غرب أوربا الرأسمالية ، ولا مع توقعاته بالنسبة لتطوره · ويسلم الكثيرون من علماء الاجتماع والتاريخ فى دول غرب أوروبا بهذا التمييز · ومـــع ذلك ، فكثـــيرون من المتخصصين فى علم الســـياسة فى الوطن العربى لا يدركونه ·

ومع أن مداخل أخرى فى علم السياسة هى أكثر حظا داخل الجماعة العلمية العربية ، الا أن الوضع لا يختلف كثيرا أيضا بالنسبة لهذه المداخل الأخرى بما فى ذلك تلك التى اقترنت بالمدرسة السلوكية ، فالذين يعلنون عزمهم على اتباع مدخل واحد بعينه قليلون ، ولكن الأخطر من ذلك أن اعلان النية شىء ، واتباع هـــذا المدخل شىء آخر ، ومن ثم فان صلب كثير من الكتابات فى علم السياسة قد لا يتفق كثيرا مـــع ما جاء فى مقدمة هـــذه الكتابات عن المدخل المزمع الأخذ به · ويعكس هـــذا الوضـــع قلة الوعى باهمية أن يكون هناك منهج محدد ، وقلة الاحاطة بالمداخـــل التى تضمها الترسانة المنهجية لعلم السياسة ، وذلك باستثناء حالات محدودة ·

وقد سعى البـــاحث الى حصر كل المؤلفات العلمية التى أخذت بمفهوم الطبقة فى اطار الدراسات السياسية فى مصر ، واعتمد بصفة أساسية على الرســـائل العلمية لدرجتى الماجستير والدكتوراه بكلية الاقتصـــاد والعلوم السياسية ، وعلى ما صدر من مؤلفات من جانب المتخصصين فى هذا العلم ، وقد توصل الى ثمانى رسائل جامعية ، ومؤلف واحـــد غير جامعى ، أخذت بالتحليل الطبقى كليا أو جزئيا ، أو ناقشته · وعلى الرغم من أن البـــاحث لا يدعى أنه قد أعطى كل المؤلفات العلمية فى حقل الدراسات السياسية فى مصر التى أخذت بهذا التحليل ، الا أن هذا العدد المحدود من الرسائل قد يشكل قسما كبيرا من الأعمال العلمية التى اتبعت هذا المدخل ، ومن ثم فالاستنتاجات التى يمكن الوصول اليها من هذه العينة قد تصلح للتعميم على غيرها من الدراسات التى لم تصل الى علم الباحث ·

تصنيف عام للأعمال التى اخذت بمفهوم الطبقة

هناك فروع متعددة لعلم السياسة يمكن فيها الأخذ بالتحليل الطبقى، منها دراسات الاجتماع السياسى والسياسة المقارنة ، والتنمية السياسية والسلوك السياسى والفكر والأيديولوجيات السياسية ، ويمكن أن يستند أتباع هذا المنهج الى اطار تحليل ماركسى يضع الطبقات فى اطار التقسيمات الماركسية لأنماط الانتاج والتكوينات الاجتماعية ، كما يمكن أن يستند الى اطار تحليلى غير ماركسى ، يدرس الطبقة باعتبارها فاعلا جماعيا دون أن يصنف المجتمع الذى تتحرك فيه هذه الطبقة على نحو يتفق مع تلك التقسيمات الماركسية ، ودون أى افتراضات مسبقة حول اتجاه تطور هذه المجتمعات • ويمكن أيضا أن يكون الأخذ بالتحليل الطبقى جزئيا ، فينظر الى الانتماء الطبقى باعتباره واحدا من العوامل التى تحدد السلوك السياسى ، وليس باعتباره العامل الوحيد ، وفى مثل هذه الحالات يقترن مفهوم الطبقة بمفاهيم أخرى تطرح بدورها أسسا أخرى للسلوك ، قد تتوافق ، وقد تتعارض مع آثار الانتماء الطبقى(٣) •

ويلاحظ أنه بالنسبة للعينة التى جرت عليها هذه الدراسة ، فقد اشتملت على ثمانى رسائل جامعية ، معظمها للحصول على درجة الماجستير ، ومؤلف واحد غير جامعى وذلك فى اجمالى ٢٣٩ رسالة قدمت الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية حتى نهاية ديسمبر ١٩٨٨ ، أى أنها أقل من ٣٪ من اجمالى تلك الرسائل ، وهو لا شك عدد ضئيل جدا ، يوضح أن المدخل الطبقى ليس من المداخل التى تجتذب الكثيرين من الدارسين لهذا العلم •

ومن ناحية أخرى ، فان جل هذه الرسائل تقع فى اطار فرع واحد وهو الاجتماع السياسى ، بينما تقع رسالة واحدة فى اطار فرع آخر وهو

التنمية السياسية ، واذا أضفنا الى هذه المؤلفات الجامعية المؤلف غير الجامعى فاننا نجد أنها تدور حول تحليل البناء الطبقى فى مصر (مؤلف واحد) أو الأساس الاجتماعى لأحد الأحزاب (رسالة واحدة) أو سلوك الطبقة العاملة المصرية (رسالتان) أو الثقافة السياسية للفلاحين (رسالة واحدة) أو الأصول الاجتماعية للنخبة الحاكمة (رسالة واحدة) ، وقد ورد المفهوم فى حالتين ولكن انتهى البـاحث فى كل منهما الى رفض مفهـوم الطبقـة وتفضيل مفهوم آخر بدلا منه ، كان فى الغالب هو مفهوم النخبة ٠

أما من حيث الاطار الفكرى الذى استرشدت به هذه الرسائل ، فقد جرى التحليل فى ثلاث من هذه الرسائل وفقا لاطار ماركسى ، وان كان قد اقترن فى واحدة منهما بمفاهيم أخرى يطرحها علماء السياسة ، أما الرسائل الأخرى ، فقد جمعت بين التحايل الطبقى فى بعض أقسامها ، ومداخل أخرى للتحليل فى الأقسام الأخرى ٠ ولذلك ، فعلى حين كانت الطبقة هى المفهوم المركزى فى أربع أعمال ، منها واحدة تسترشد باطار غير ماركسى ، كانت الطبقة هى مجرد واحد من المفاهيم المستخدمة فى الدراسات الأخرى ، الى جانب مفاهيم يطرحها علماء سياسة غير ماركسيين ٠

الدراسات التى تأخذ بالمنظور الطبقى وحده :

أخذت أربع من الدراسات التى تضمنتها العينة بالمنظور الطبقى وحده ، واسترشدت ثلاث منها بالاطار المـاركسى ، وكان موضوع واحدة منها هو البناء الطبقى فى مصر فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ ، بينما دارت الثانية حول مصر فى عهد محمد على ، وتعرضت لعملية التحديث وعلاقتها بالصراع الدولى فى الشرق الأوسط ، وكان المحور الأساسى فى الدراسة الثالثة هو علاقة حزب الوفـد بالطبقة العمالية فى مصر ، أما الدراسة الرابعة فقد استرشدت بمفهوم الدولة الادماجية Corporatist State لتحليـل الدور السياسى للحركة العمالية فى مصر فى الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٨١ ٠

وقد استعرضت الدراسة الأولى البناء الطبقى فى مصر فى مرحلتين

متميزتين ، أسمى المؤلف المرحلة الأولى (١٩٥٢ - ١٩٦٠) بالنضال من أجل الاستقلال الوطنى وأطلق على المرحلة الثانية الاتجاه نحو الاشتراكية ١٩٦١ - ١٩٧٠[٤] . ووصف البناء الطبقى فى مصر بأنه يتضمن الطبقات الاجتماعية التالية :

١ - البرجوازية الاقطاعية .

٢ - البرجوازية المتوسطة .

٣ - البرجوازية البيروقراطية .

٤ - البرجوازية الصغيرة وفقراء الفلاحين .

٥ - العمال وأشباه العمال[٥] .

وانتهى المؤلف فى هذه الدراسة الى أن الطبقة المسيطرة خلال المرحلتين كانت هى ما أسماه بالبرجوازية البيروقراطية ، ورأى أن التطور الذى حدث فى مصر خلال فترة الدراسة لا يخرج عن كونه نوعا من رأسمالية الدولة يشكل استمرارا لنمط التطور الرأسمالى الذى ساد البلاد قبل ١٩٥٢ . وقد شرح المؤلف صور الصراع الطبقى التى نشأت بين هذه الطبقات خلال فترتى الدراسة . ويتميز هذا الصراع بأنه كان يجرى على قمة البناء الطبقى ، فكان دور الطبقات الخاضعة فيه محدودا ، وان بدأ فى التزايد فى نهاية هذه الفترة ، باتساع احتجاجات البرجوازية الصغيرة فى المدن ، ودخول العمال طرفا فيه فيه ، ورأى من ناحية ثانية ، أن الصورة الرئيسية لهذا الصراع كانت صورة سياسية ، أطرافها هم الجماعة الحاكمة فى جانب وأحزاب وجماعات سياسية فى جانب آخر .

واستخدم الكاتب تعبير الصفوة لوصف تلك الجماعة الحاكمة ، أو ذلك القسم من البرجوازية البيروقراطية الذى يسيطر على جهاز الدولة[٦] . وكانت المتغيرات التى استخدمها فى تحديد العلاقة بين الطبقات المختلفة هى متغيرات اقتصادية وسياسية ، ولم يحاول بحث الجوانب الاجتماعية ، فلم

يناقش مثلا درجة الوحدة أو التباين داخل كل طبقة ، وصور ومضمون الوعى الطبقى ، الذى ساد فى صفوفها ان وجدت · ثم مدى تمثيل العناصر النشطة سياسيا داخل كل طبقة لبقية أفراد الطبقة ·

وكما كان الحال فى هذه الدراسة التى أعلن مؤلفها أنه يسترشد بالماركسية حدد مؤلف الدراسة الثانية — وهى رسالة علمية — منظورة البحثى بالمادية التاريخية ، والتى طبقها على مجتمع غير أوروبى ، اتسم بخضوعه لما سماه ماركس بنمط الانتاج الآسيوى ، وتعرض الباحث لهذا المجتمع بالدراسة فى مرحلته الانتقالية من نمط الانتاج الآسيوى ان نمط الانتاج الرأسمالى(٧) ·

ووفقا لهذا التوصيف ، لم تعد الطبقة القائدة فى هذا التحول هى الطبقة البرجوازية ، كما هو الحال فى حالات الانتقال من أسفل ، التى عرفتها أوروبا ، وانما هى الطبقة الحاكمة من بيروقراطية عليا عسكرية ومدنية ، وهى التى كانت تمتلك مشروعا سياسيا ارتبط باسم حاكم البلاد· وكان هذا المشروع السياسى بجوانبه المتعددة من استهداف الاستقلال ، وتكوين امبراطورية ، وتحقيق النهضة ، فضلا عن أثر التوسع الرأسمالى الأوروبى هما المحركان الأساسيان لعملية الانتقال ·

وتورد الدراسة توصيفا للطبقات فى المجتمع المصرى فى عصر محمد على يتفق مع طبيعته الخاصة كمجتمع يقوده نمط الانتاج الآسيوى ، ومن ثم فالطبقة المهيمنة هى الطبقة الحاكمة بحكم سيطرتها ، وليس امتلاكها أدوات الانتاج الكبرى · وتتحول هذه الطبقة تدريجيا الى رأسمالية زراعية ، وتجارية ، وصناعية ، لها مصلحة فى نقل المجتمع الى نمط الانتاج الرأسمالى ، الذى سيمكنها من تحويل سيطرتها على أدوات الانتاج الى ملكية يمكن التصرف فيها وتوريثها ، أما الطبقات الأخرى من قديمة أو حديثة ، فدورها فى عملية الانتقال هو دور تابع ، ان لم يكن مقاوما له ، سلبيا فى معظم الحالات ، وبالقوة فى حالات أخرى(٨) ·

وبينما كان موضوع هاتين الدراستين هو الحركة الكلية للمجتمع ، بانتقاله من سيطرة طبقة بيروقراطية الى سيطرة طبقة ذات سمات راسمالية ، أو بالانهيار المؤقت لسيطرة الطبقة البورجوازية الزراعية فيه أمام صعود البورجوازية البيروقراطية ، فان الدراستين الأخريتين فى هذه الفئة تدوران حول العلاقة بين فاعلين محددين فى هذا المجتمع ، فتحاول واحدة منهما تقصى العلاقة بين حزب الوفد والطبقة العاملة فى ظل الملكية ، بينما تبحث الثانية علاقة الحركة العمالية بالدولة فى ظل الدولة الادماجية ، وهو مفهوم غريب عن الماركسية ٠

وقد اختلف مؤلف الدراسة الأول مع التوصيف الطبقى للمجتمع المصرى فى الدراسة السابقة ، فقد قسم البناء الاجتماعى فى مصر الى أربع مستويات طبقية على النحو التالى :

أولا ـ البورجوازية الكبيرة ، وتنقسم الى جناحين هما :

١ ـ البورجوازية الزراعية الكبيرة ـ كبار الملاك الزراعيين ٠

٢ ـ البورجوازية الصناعية والتجارية والمالية ـ كبار الرأسماليين ٠

ثانيا ـ البورجوازية الصغيرة ، وتنقسم الى ثلاثة أجنحة :

١ ـ البورجوازية الصناعية والتجارية والمالية الصغيرة ٠

٢ ـ متوسطو وصغار الملاك الزراعيين ٠

٣ ـ الانتلجنسيا ٠

ثالثا ـ الفلاحون ٠

رابعا ـ العمال(٩)

ويختلف هذا التوصيف عما ورد فى دراسة د٠ جمال مجدى حسنين فى أن البورجوازية البيروقراطية لا تظهر فيه ، وهو أمر يفسره اختلاف الفترة الزمنية التى يغطيها كل منها ٠ ولكن بينما يؤكد مؤلف الدراسة

الثانية على الصلة بين البورجوازية الزراعية والبورجوازية الصناعية والتجارية والمالية يفصل الأول بينهما ويجعل الثانية خاضعة للأولى ، وبينما جعلت الدراسة الأولى من فقراء الفلاحين قسما من البورجوازية الصغيرة ، ميزت الدراسة الثانية بين متوسطى وصغار الملاك الزراعيين الذين وضعتهم فى اطار البورجوازية الصغيرة ، وفقراء الفلاحين الذين وضعتهم على مستو طبقى أدنى • ويلاحظ أخيرا أن الدراستين وضعتا العمال فى مكانة أدنى من الفلاحين على السلم الطبقى ، وقد لا يكون ذلك صحيحا بالنسبة للعمال ذوى العمل الثابت •

وحدد المؤلف الخلفية الاجتماعية لقيادات الوفد بأن أصولهم هى البورجوازية الكبيرة والبورجوازية الصغيرة ، فلم يحدث أن كان هناك ممثلون داخل الوفد أو الهيئة الوفدية أو وزارات الوفد ينتمون للفلاحين أو العمال ، وانما كانت قيادات الوفد تنتمى الى واحدة من هاتين الطبقتين ، وأكد المؤلف أنه كان هناك فارق بين ممثلى الطبقتين داخل الوفد طبقا لنفس الدور الذى قامت به كل طبقة داخل المجتمع المصرى ، فعلى حين كان ممثلو البورجوازية الكبيرة أكثر ليبرالية وثورية ، كان ممثلو البورجوازية الكبيرة على يمينهم دائما ، الأمر الذى يمكن ملاحظته فى معظم مواقف وسياسات حزب الوفد • ونتيجة لهذا التحديد للخلفية الاجتماعية لقيادات الوفد كان من الطبيعى أن تتراوح سياسته تجاه الطبقة العاملة بين محاولة للسيطرة (١٩١٩ - ١٩٣٦) ، والاحتواء (١٩٣٦ - ١٩٤٥) والمجاراة (١٩٤٥ - ١٩٥٢) وذلك بحسب عاملين أساسيين هما تواجد الوفد فى السلطة ، وحركة الطبقة العاملة(١٠) •

وجمعت هذه الدراسة بين المدخل الطبقى من ناحية والمدخل المعروف فى دراسات التنمية السياسية باسم التعبئة الاجتماعية Social Mobilization فافتراضات المؤلف متأثرة بتحليل هنتجنتون لمعايير نجاح المأسسة السياسية Political Institutionalization وخصوصا معيار

تكيف Adaptation المؤسسات السياسية ، كما أنه وضع الوفد فى اطار نسق عام وهو البيئة الاجتماعية للنظام السياسى المصرى .

وافترض المؤلف أن الانتماء الطبقى يؤثر على السلوك السياسى ، ولكنه أرجع العلاقة القوية بين الوفد والطبقة العاملة الى دور الوفد فى قيادة الحركة الوطنية ، والذى كان يستتبع الحفاظ على الوفد كحزب متعدد الطبقات فى اطار حركة وطنية تسعى الى التخلص من الاحتلال الأجنبى وتحقيق الاستقلال السياسى .

وقد حدد الكاتب الطبيعة الاجتماعية للقيادات الوفدية بجمع بيانات احصائية عن كبار الملاك ، ومقارنتها ببيانات أخرى عن القيادات الوفدية ، أما بالنسبة لانتماء بعض هذه القيادات الى الطبقة المتوسطة الصغيرة ، فاكتفى بالاعتماد على ما قاله كتاب آخرون عنهم أو بنقل بعض الجداول عن دراسات سابقة(١١) .

أما الدراسة الأخيرة فى هذا القسم فتتناول الدور السياسى للحركة العمالية فى الفترة من ١٩٥٢ ــ ١٩٨١ ، وهى فترة تلك الدراسة السابقة ، وتظهر فيها الطبقة العاملة باعتبارها فاعلا تاريخيا وليس فقط موضوعا للتاريخ ، وتستخدم الباحثة مفهوم الطبقة فى وصف جمهور هذه الحركة ، ووضعت الطبقة العاملة فى اطار النظام السياسى الاجتماعى الذى حكم مصر خلال هذه الفترة ، واستعانت فى تحليلها بالكتابات التى شاعت عن الادماجية الجديدة Neo-Corporatism ، ومن ثم فقد وصفت النظام السياسى الذى حكم مصر فى الخمسينيات والستينيات بأنه ادماجى شعبوى Inclusionary Corporatism يهتم باعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الشعبية ، وتحول فى السبعينيات الى ادماجى استبعادى Exclusionary Corporatism يسعى الى توسيع الصلات بالسوق الدولى ويضغط على مستويات دخل الطبقات الشعبية وحرية تنظيماتها من أجل تحقيق مزيد من التراكم الرأسمالى .

وترتب على استخدام مفهوم الطبقة فى هذه الدراسة سعى الباحثة الى معرفة أصـول هذه الطبقة وتحديد موقعها الخاضـع فى اطار توزيع القوة السياسية فى المجتمع ، ومن ثم توقع عناصر التوتر والصراع بين هذه القوة العاملة والطبقات المسيطرة اقتصاديا واجتماعيا ، وعلاقات التعاون مع طبقات أخرى ، وموقف النظام السياسى من حركتها المنظمة(١٢) ٠

التداخل بين مفهوم الطبقة ومفاهيم أخرى :

واذا كانت الطبقـة هى المفهـوم المركزى الذى دارت من حـوله كـل الدراسات السابقة ، وكان جوهر الاطار التحليلى فيها ، فان دراسات أخرى ركزت على عملية التحول الطبقى الجارية فى بعض المجتمعات ، ومنها المجتمع المصرى ، ولكن المفهوم المركزى الذى استخدمته لم يكن هو الطبقة ، وانما كان ، فى الدراسة التى يتعرض لها هذا القسم ، هو مفهوم النخبة ٠ وصحيح أن احدى الدراسات التى أشار اليها القسم السابق قد استخدمت مفهوم النخبة كذلك ، الا أن هذا الاستخدام اقتصر على الشريحة العليا فى الطبقة البورجوازية البيروقراطية ، أما فى هذه الدراسـة التى يتعرض لها هـذا القسم ، فان النخبة فيها هى أقرب الى ما تسميه الأدبيات الماركسية بالكتلة الطبقية المسيطرة أو بالحلف الطبقى ٠ فعنوان هذه الدراسة هو الأصـول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ١٩٧٤ ــ ١٩٨٠ ، وتصف الدراسة هذه النخبة بأنها ذات روافد متعددة هى فى الحقيقة طبقات تكونت فى مراحل تاريخية مختلفـة اذ تضـم رأسـمالية ما قبل الثورة ، والبورجوازية البيروقراطية التى نمت فى الخمسـينيات والسـتينيات ، والرأسمالية الانفتاحية التى توسعت فى السبعينيات ٠ وتنصب الدراسة على كيفية تكوين الأقسام المختلفة من تلك النخبة ، وكيفية تحقق التقارب فيما بينها ، أو بحسب تعبير الباحثة كيفية تهجنها لتصـبح نخبة واحدة متعددة الروافد ٠ وتناقش الباحثة فى النهاية سمات هذه النخبة من حيث استمراريتها مع النخبة التى حكمت مصر قبل الثورة ، والطابع العائلى فى

الصلات بين أقسامها المختلفة ، ثم الارتباط القوى بين الثروة والسلطة ، فكل منهما يؤدى الى الأخرى(١٣) •

الطبقة واحد من عناصر الاطار النظرى :

وعلى عكس الدراسات السابقة التى كانت تدور جميعها حول البنية الطبقية فى المجتمع فى مراحل الانتقال التاريخى ، أو حول العلاقة بين طبقات مختلفة من خلال الأحزاب السياسية أو التنظيمات المهنية والنقابية ومن خلال جهاز الدولة ، ترد الطبقة فى قسم ثالث من الدراسات باعتبارها متغيرا واحدا ضمن عدة متغيرات تحدد طبيعة الظاهرة موضع الدراسة ، أو رؤيتها للعالم ، أو سلوكها السياسى •

وهناك مثلان على هذه النظرة الى الانتماء الطبقى، أولهما دراسة للأساس الاجتماعى لحزب الوفد الجديد ١٩٨٤ ــ ١٩٨٦ ، وثانيهما هو تحليل للثقافة السياسية للفلاحين • فقد حاولت احدى الرسائل العامية التعرف على ما أسمته بالأساس الاجتماعى لحزب الوفد الجديد(١٤) ، كما يظهر من خلال الأصول الاجتماعية لقيادة الحزب وهيئته البرلمانية فى الفترة موضع الدراسة ، وفى فكر الحزب السياسى الاجتماعى ، وفى مواقفه تجاه بعض القضايا الاجتماعية ، ثم فى الحركة السياسية لذلك الحزب ، بما فى ذلك استراتيجيته الانتخابية •

وترد الطبقة فى هذه الرسالة باعتبار أن الانتماء الطبقى هو أحد عناصر الأساس الاجتماعى للحزب ، وقد ينعكس الموقع الطبقى فى خصائص أخرى مثل المهنة التى يمارسها العضو القيادى فى الحزب ودرجة تعليمه ، ولكن المقصود بالأساس الاجتماعى فى الدراسة هو أوسع من ذلك ، اذ يشمل خصائص لا تتعلق بالموقع الطبقى مثل الأصل الجغرافى والديانة والسن •

وقد خلص الباحث الى وجود قدر من الاستمرارية بين حزب الوفد

القديم وحزب الوفد الجديد ، وتتمثل هذه الاستمرارية فى الثقل الخاص لعائلات جبار الملاك والمهنيين من الطبقة المتوسطة خصوصا من ذوى التعليم القانونى فى كل من الحزب القديم والحزب الجديد · وذهب الى أن الثقل الخاص للرأسمالية الزراعية والشريحة العليا من الطبقة المتوسطة هو الذى يفسر الطابع الليبرالى لفكر الحزب بالنسبة لكل من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية(١٥) ·

ويلاحظ ان الباحث يجمع بين مفهومين هما النخبة والطبقة ، وبين المؤلف ان هناك تعريفات عديدة للنخبة ، ولكنه تبنى تعريفا اجرائيا لها قصد به القيادات الرئيسية لحزب الوفد الجديد ، والتى تشمل أعضاء الهيئة العليا للحزب ، وأعضاء هيئته البرلمانية ، ولم يكن تحليل الأصول الاجتماعية للنخبة بالمعنى الذى انتهى اليه الباحث سوى واحد من أهداف الدراسة ، التى امتدت أيضا الى تشريح بنيانها ، والتعرف على نمط دورانها Circulation of Elites بمعنى مدى استمرار عناصرها أو حدوث تجديد أو احلال فيها(١٦) ·

أما الدراسة الثانية فموضوعها هو الثقافة السياسية للفلاحين المصريين ، ويميل مؤلفها الى تعريفهم باستخدام مؤشرات عديدة ، منها أوضاعهم الطبقية ، فهم الذين يملكون خمسة فدادين أو أقل ، ويتفق هذا التعريف مع ما يشار اليه فى الأدبيات الماركسية بالفلاحين المتوسطين ، والفلاحين الفقراء ، ويشمل على هذا النحو طبقتين متميزتين(١٧) ·

وتستهدف الدراسة التحقق من صحة فرضين رئيسيين حول عناصر الثبات والتغير فى ثقافة الفلاحين ، ولكل منهما عدد من الفروض الفرعية التى تربط البنية الطبقية ببعض سمات الثقافة السياسية للفلاحين مثل الفرض الفرعى (١) ٨ ونصه أنه « كلما اتسم البناء الطبقى بالجمود والتحجر ، ظهرت مفاهيم(١٨) ومعتقدات طبقية تؤكد على التمييز الاجتماعى بين الغنى والفقير » ، كما نص الفرض الفرعى (٢) ٤ على أنه « كلما عاش الفلاح فى

ظل نظام طبقى مرن ، ومستويات اقتصادية متقاربة ، وكلما استقبل فكرا اجتماعيا يؤكد مبدأ المساواة كان أكثر ميلا الى رفض التمييز الاجتماعى حسب الثروة »(١٩) •

وبالاضافة الى ذلك ذكر الباحث البنية الطبقية كأحد العوامل المشكلة لبعض أبعاد القيم التى يتسم بها الفلاحون المصريون • وترد البنية الطبقية ضمن ما أسماه الباحث بالاطار التاريخى • وذهب الى أن أهميتها تتفاوت بحسب بعد الثقافة السياسية ، فقد تكون بالغة الأثر بالنسبة لبعد معين بالمقارنة ببعد آخر • ففهم الفلاحين لقيمتى الحرية والمساواة يحمل آثار البنية الطبقية التى يعيشون فى ظلها ، فهذه البنية - مع جملة أوضاع أخرى - هى التى ولدت فيهم اتجاهات عبادة السلطة وتشخيصها ، وغياب روح المبادرة ، وفقدان الشعور بالقدرة على تغيير الواقع وتقديس الوظيفة الحكومية من ناحية ، وشيوع الاتجاه الى التمييز بين الناس بحسب الثروة ، والسن ، والجنس ، والأصل ، والمهنة من ناحية أخرى(٢٠) • وفى هذه الحالات لم تكن البنية الطبقية الا عاملا واحدا من تلك العوامل المشكلة للثقافة السياسية للفلاحين المصريين •

الاستبعاد الصريح لمفهوم الطبقة من التحليل :

وأخيرا هناك بعض الدراسات التى تنكر أن لمفهوم الطبقة أى قيمة تحليلية على الأقل فى الواقع المصرى ، وعلى الرغم من أن هذه الدراسات تعنى أيضا بتوزيع القوة السياسية فى المجتمع وبطبيعة الدولة ، الا أنها تلجأ الى مفاهيم أخرى منها النخبة والجماهير ، والفئة والشريحة •

فعلى سبيل المثال ، استعرضت دراسة عن مدرسة التبعية ودور الدولة فى العالم الثالث ، الحالة المصرية ١٩٦١ - ١٩٨١ ، العديد من نظريات الدولة التى تقوم على التحليل الطبقى مثل النظرية الماركسية التقليدية ، والنظرية الماركسية الجديدة ، ونظرية الدولة بعد الاستعمارية ، والكتابات الماركسية حول رأسمالية الدولة الاحتكارية ، ومع ذلك انتهت الى الأخذ بمفهوم النخبة

وليس الطبقة(٢١) ، وفى تحليل الحالة المصرية ، فضل المؤلف الحديث عن الفئة التكنوقراطية التى قادت التحول فى مؤسسات الدولة وهيئات القطاع العام فى الستينيات ، وهى تدخل فيما يسميه الباحثون الماركسيون بالبورجوازية البيروقراطية ، وأضاف أنه ظهرت الى جانبها روافد جديدة فى السبعينيات فى قطاع الاستثمار الخاص المحلى والأجنبى والمشترك والمقاولات والاستيراد والتصدير والأنشطة الاستهلاكية . وقد وصفت هذه الروافد بأنها شرائح اجتماعية متميزة وجديدة(٢٢) .

ورفض الباحث وصف الجماعة المسيطرة فى الستينيات بالطبقة المتوسطة الجديدة أو البورجوازية البيروقراطية التى رأى أنها لا تشكل طبقة، ورجح أن تكون الطبقة المتوسطة الجديدة فئة اجتماعية تمثل قمتها شريحة متميزة داخل الصفوة السياسية عموما والصفوة الحاكمة خصوصا فى الستينيات(٢٣) .

وعند مناقشة التحولات الاجتماعية فى السبعينيات ، استخدم الباحث مفهوم شرائح جديدة ، أو عناصر من الرأسمالية التقليدية ... الخ ، وفى معرض نقده للتفرقة بين الرأسمالية الطفيلية والرأسمالية المنتجة انتهى الى أن الذين قالوا بهذه التفرقة والذين لم يقولوا بها ونسبوا الى الرأسمالية المصرية كلها طابعا طفيليا قد أخطأوا على السواء اذ افترضوا أن هناك طبقه متبلورة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا تسمى الرأسمالية المصرية ، ومتجانسة مصلحيا واجتماعيا وايديولوجيا ، وأكد أن التطور التاريخى الحديث والمعاصر لهذه الرأسمالية يثبت غياب تشكلها على النحو السابق(٢٤) .

وقد انتهى باحث آخر قبله الى نتيجة مشابهة ، ففى رسالة جامعية عن النخبة السياسية والتغيير الاجتماعى فى مصر ١٩٥٢ — ١٩٦٧ استخدم الباحث مفهوم النخبة ، وطبقه على النخبة العسكرية وقيادتها الكارزمية ، ورفض مفهوم الطبقة ، مؤكدا أن العسكريين ليسوا طبقة اجتماعية بل انهم

يعملون كامتداد لطبقات اجتماعية ، بمعنى أنهم يعملون كجماعة مصلحة ، ومن هنا تصير لهم علاقات وثيقة بالطبقات والقطاعات الاجتماعية(٢٥) .

وعاد ليؤكد فى صفحة تالية ان ثمة شريحتين اجتماعيتين غير متمثلتين بين الضباط المصريين عام ١٩٥٢ ، وهما شريحة تمثل جماهير المستأجرين والفقراء والعمال الزراعيين والصناع والعمال فى الحضر ، أما الشريحة الأخرى فتمثل كبار ملاك الأراضى ، والأثرياء ، والعائلات الارستقراطية(٢٦) .

ويلاحظ أن وصف الشريحة كما يستخدمه الباحث يضم فى حقيقة الأمر طبقات أو أقساما من طبقات متباينة ، مثل الصناع فى الحضر الذين لا يربطهم رابط بالعمال الزراعيين مثلا ، أو توصف بعض أقسام هذه الشريحة على نحو بالغ العمومية تضيع معه الحدود بينه والأقسام الأخرى ، مثل اطلاق وصف الفقراء أو الأثرياء على بعض أقسام هاتين الشريحتين .

تقويم استخدام مفهوم الطبقة
فى الدراسات السياسية فى مصر

هل حققت هذه التطبيقات المختلفة للمنظور الطبقى ما يعد به هذا المنظور من اضافة لفهمنا للظاهرة السياسية فى مصر ، ومن تعميق لهذا الفهم ؟ لا شك أن تحقيق هذا الهدف يتوقف على تنوع استخدام هذا المنظور فى دراسة جوانب متعددة من الظاهرة السياسية ، وعلى احكام استخدامه بحيث تخرج الدراسات التى تأخذ به بجديد لا تقدمه دراسات تطبق مداخل أخرى .

من الملاحظ بداية أن هذه التطبيقات تتعلق كلها بالنظام السياسى فى مصر ، ولا يبدو أن الذين يأخذون بهذا المدخل قد وسعوا تطبيقه كثيرا ليشمل مجتمعات أخرى سوى مصر ، فى العالم العربى أو فى العالم الثالث

أو حتى فى بلدان ما كان يسمى بالعالمين الأول والثانى • ومن ناحية أخرى ، دارت جل هذه التطبيقات حول جوانب مختلفة من فرعين فقط من العلوم السياسية وهما التنمية السياسية والاجتماع السياسى ، فقد انصبت دراستان على دور الدولة فى تحقيق التحول السياسى فى عصر محمد على وفى الفترة الناصرية ، وتناولت الدراسات الأخرى الاجتماع السياسى لبعض الطبقات ، العمالية والفلاحية خصوصا ، أو لواحد من الأحزاب السياسية التى عرفتها مصر ، وهو حزب الوفد • وهذا حقل محدود جدا فى تطبيقات هذا المدخل ، وما زال من الممكن تناول قضايا أخرى فى اطار هذين الفرعين ، وتوسيع الدراسة التطبيقية لتشمل بلدانا اخرى ، وظواهر أخرى فى اطار فروع علم السياسة لم يمتد اليها بعد جهد الباحثين المصريين الذين يأخذون بهذا المنظور • صحيح أن الذين يأخذون بهذا المنظور بين المؤرخين وعلماء الاجتماع والاقتصاد قد غطوا هذا النقص بدراسات قيمة فى مجالاتهم ، ومع ذلك فان هذا لا يبرر بأى حال ضيق حقل التطبيق لهذا المدخل فى اطار العلوم السياسية ، فمن الممكن استخدامه فى تناول موضوعات عديدة للسياسة المقارنه ، والسلوك السياسى ، والفكر والايديولوجيات السياسية ، ناهيك عن الموضوعات الأخرى التى لم يتطرق اليها البحث فى مجال دراسات كل من التنمية السياسية والاجتماع السياسى مثل التحليل الطبقى لنماذج التنمية المأخوذ بها فى مصر ، والاجتماع السياسى للنقابات المهنية ، وصور الوعى الطبقى لدى طبقات مختلفة ، والتحليل الطبقى لظاهرة العنف الاجتماعى/السياسى •

وقد أضافت الدراسات التى أخذت بهذا المنظور بدرجات مختلفة الى فهمنا للظواهر موضوع الدراسة • لا شك أن القارىء لدراسة صلاح أبو نار عن أسلوب الانتقال من أعلى الى الرأسمالية فى عصر محمد على أو دراسة هويدا عدلى رومان عن الطبقة العاملة فى مصر أو دراسة محمد السيد السعيد ابراهيم عن حزب الوفد والطبقة العاملة سيخرج بفهم أفضل لهذه الموضوعات ، فقد ركز هؤلاء الباحثين على جوانب فى الظواهر موضع

دراستهم لم تلق الاهتمام الكافى من غيرهم من الباحثين . من ناحية أخرى فان الباحثين الذين أخذوا جزئيا بهذا المنظور وجدوا فيه مصدرا خصبا يمدهم بافتراضات هامة حاولوا التحقق من صحتها ، أو يدعوهم الى ادخال جوانب اضافية فى مجال دراستهم . أو يقترح تفسيرا للنتائج التى وصلوا اليها قد يكون على درجة عالية من الصحة .

ومع ذلك ، فقد افتقدت معظم هذه الدراسات الى القدر الكافى من الاحكام فى الأخذ بهذا المنظور . فقد افترض أصحابها عددا من العلاقات سلموا بصحتها في الواقع ، دون أن يقيموا الدليل على ذلك ، مما يجعل من الصعب على من لا يقبل سلامة اطارهم الفكرى بدون مناقشة أن يرى معهم صدق ما وصلوا اليه من نتائج . وتتفاوت معايير الأحكام بحسب مدى الأخذ بهذا المنظور . فالذين يأخذون بهذا المنظور كلية قد فاتهم أن ما يتصورونه من وحدة فى الفكر والسلوك والمواقف بين الذين يشتركون فى أداء وظيفة واحدة فى اطار عملية الانتاج ليس واضحا بذاته للآخرين . بعبارة أخرى ، فالقول بوجود برجوازية بيروقراطية فى مصر يقتضى اثبات أن نسبة كبيرة من الذين يحتلون الوظائف العليا فى الادارة الحكومية المدنية والعسكرية وفى القطاع العام يستفيدون من مناصبهم لزيادة ثرواتهم الخاصة ، وأنهم يشعرون بوجود مصالح مشتركة فيما بينهم ، وأن لهم مواقف متشابهة من قضايا التحول الاجتماعى والسياسى والاقتصادى فى مصر ، وأن سلوكهم العام متقارب ومتسق مع هذه المصالح المدعاة . وينطبق نفس الأمر على القول بوجود بورجوازية صناعية أو تجارية أو مالية فى مصر . وما لم تكن هناك مثل هذه الدراسات التجريبية على هذه الجماعات المختلفة فسيصعب على من لا يقبلون بالمنظور الطبقى بداية أن يتفقوا مع هؤلاء الباحثين فيما يصلون اليه من تعميمات بالنسبة لأفراد هذه الجماعات أو غيرها . وتتضح أهمية هذه الدراسات مما توحى به الملاحظة وما تكشف عنه دراسات أخرى من أن الانتماء الطبقى ليس هو المحدد الوحيد للسلوك السياسى ، وأن نطاق الاختيارات المتاح أمام الذين ينتمون الى طبقة واحدة

هو واسع ومتعدد ، وأن سلوك أبناء طبقات مختلفة قد يفتقر الى الوحدة ، وقد يبدو متعارضا مع ما يتصور الباحث أنه هو مصلحتهم الطبقية . وتتضح وجاهة هذه الانتقادات فى تضاؤل التأييد للأحزاب الاشتراكية والشيوعية ليس فى غرب أوروبا وحدها ، وانما فى الدول التى كانت تحكمها أحزاب شيوعية حتى خريف ١٩٨٩ ثم خلفتها فى السلطة أحزاب الوسط أو تلك التى ترفع شعارات قومية أو دينية . ولا شك أن الاجابة على كل هذه الأسئلة يقتضى كما هائلا من البيانات ، ونظرا لأنه لا يبدو أن هذه البيانات قد توافرت لمن أخذوا بهذا المنظور كاطار أساسى لتحليلهم ، فان دراساتهم قد ظهرت باعتبارها مصادرة على المطلوب ، أو بعبارة أخرى أنهم افترضوا التسليم بما ينبغى أولا اثباته قبل المضى فى التحليل . ولهذا السبب تفتقد مثل هذه الدراسات الكثير من المصداقية لدى من لا يسلمون بداية بصحة التفسير الماركسى للمجتمع وللتاريخ .

ويؤدى عدم القيام بهذه الدراسات التجريبية التفصيلية والأولية الى غياب أى ضابط فى توصيف المجتمع المصرى وفقا لهذا المنظور . فما الذى يمنع باحثا من أن يحدد الطبقات الرئيسية فى المجتمع المصرى بخمس على حين أن باحثا آخر قد جمعها فى أربع طبقات فقط ؟ وما الذى يحول دون انكار أن هناك طبقات فى مصر ، وأن ما يوجد فيها ليس سوى فئات اجتماعية وشرائح متدرجة بحسب مستويات الثروة والدخل ؟ سوف تتعدد هذه الخلافات فى غياب الضابط العلمى والتجريبى ، وسوف يزيد من تعددها الارتباط الوثيق بين النتائج التى يصل اليها الباحث باعمال هذا المنظور وبين استراتيجيات العمل السياسى . ولذلك فسوف يطوع الباحثون المهتمون بالسياسة العملية مقدمات تحليلهم لكى تخدم غايات العمل السياسى الذى ينخرطون فيه . ويبدو ذلك واضحا فى التوصيفات المختلفة لطبيعة الرأسمالية فى مصر ، والأهمية النسبية للجناحين الانتاجى والطفيلى فيها ، وفى المناقشات الخاصة بطبيعة الدولة فى المرحلة الناصرية ، وليس الخلاف بين الباحثين المصريين بدعة فى هذا الصدد . فقد كانت

المجادلات الفكرية حول نتائج تطبيق هذا المنظور عطاء للخلافات السياسية بين الباحثين الذين يأخذون به في بلدان أخرى في العالم ، في أمريكا اللاتينية في النقاش الذى دار حول مدى وجود بورجوازية وطنية في هذه البلدان ، وفي الحوار الذى دار بين نيكوس بولانتزاس ورالف ميليباند حول طبيعة الدولة الرأسمالية(٢٧) .

ولهذه الأسباب ، فان الذين يقصرون استخدامهم لهذا المنظور على توليد فروض منه قابلة للاثبات أو البطلان يبدون في موقف مأمون نسبيا بالمقارنة بهؤلاء الذين يقيمون كل اطارهم التحليلي على أساسه • فاذا أثبتت التجربة أو الدراسة صحة افتراض معين ، ثبتت صحة المنظور في حدود هذا الفرض ، والعكس صحيح • دون أن يتحمل الباحث مسئولية اثبات صحة المنظور ككل .

والواقع أنه لا ينبغي اقحام هذا المنظور في دراسة مسائل السياسة العملية أو السلوك السياسي الفردي أو الجماعي خلال فترة قصيرة من الزمن ، فالظواهر التي يركز عليها هذا المنظور هي ظواهر تاريخية تتعلق بتحولات أساسية في المجتمعات ، لا تبدو واضحة الا بعد فترة طويلة من الزمن ، وقد لا تظهر اتجاهاتها الرئيسية في المدى القصير ، بل قد تتعارض حركة المجتمعات في المدى القصير أحيانا مع اتجاه تطورها على المدى الطويل ، ولذلك سوف يخوض الباحثون الذين يستخدمون هذا المنظور في دراسة قضايا السياسة العملية معركة خاسرة لاثبات صحة مقولاتهم واستنتاجاتهم ، فتطور المجتمعات لا يسير غالبا في اتجاه مستقيم واضح ، كما أن احتمالات التقلب في تطورها في الأجل القصير هي واسعة • ولذلك قد يكون من الأفضل التركيز في استخدام هذا المنظور على دراسة التحول الأساسي في البنى الطبقية ، في الأجل الطويل ، ومدى ارتباط ذلك التحول ، بالتغير في توزيع القوة السياسية في المجتمع ، وبأنماط الأفكار والثقافة بصورة عامة •

ومن ناحية أخرى لا يجدى كثيرا أن يغض أتباع هذا المنظور الطرف عن القضايا التى يبدو أن هذا المنظور لا يقدم لها تفسيرا مقنعا فى الوقت الحاضر ، مثل ازدياد أهمية ما يبدو ظاهريا أنه نزاعات عرقية أو قومية ، والطابع الدينى الذى اكتسبته حركات الاحتجاج السياسى فى كثير من المجتمعات ، وخصوصا المجتمعات العربية والاسلامية ، وسقوط الأنظمة الشيوعية تحت تأثير حركات احتجاج شعبية فى دول شرق أوروبا . ان تراكم كل هذه الظواهر فى فترة قصيرة من الزمن ليس منقطع الصلة بالصراع حول الثروة والقوة السياسية ، وغياب المساواة بين جماعات عديدة من البشر تعايشت فى ظل مجتمع سياسى واحد ، وهى القضايا الأساسية التى أعطت لهذا المنظور قيمته وجدواه ، الا أن اثبات ثراء هذا المنظور وقدرته التحليلية فى الوقت الحاضر أصبح يتوقف كثيرا على تقديمه لتفسير مقبول لكل هذه الظواهر التى رأى فيها العديدون نفيا صارخا لصحته ، وقد لا يكونون على حق .

الهـــوامش

(١) أنظر فى الاقتصـــاد أعمـــال د٠ فؤاد مرسى واسـماعيل صبرى عبـد الله ، وسمير أمين ، ورمزى زكى ، ومحمد عبد الفضيل ، وابراهيم العيسوى ، وجودة عبد الخالق ، وفى التاريخ أعمال د٠ محمد أنيس ، وعاصم الدسوقى ، وبعض أعمال كل من طارق البشرى ، وعبد العظيم رمضان ، وفى الاجتماع أعمال كل من د٠ محمود عودة ، وعبد الباسط عبد المعطى ، وأنور عبد الملك ٠

(٢) أنظر استعراضا لهذه الأعمال فى :

— Martin Carnoy. The State and Political Theory. Princeton University Press — Princeton, New Jersey, 1984.

وفيما يتعلق بدراسات الشرق الأوسط ، أنظر :

— James A. Bill. "Class Analysis and the Dialectics of Modernization in the Middle East" International Journal of Middle East Studies. 3 (October, 1972), PP. 417 - 34.

(٣) — James A. Bill & Robert L. Hardgrave. Comparative Politics, The Quest for Theory. Charles E. Merrill Publishing Company. Columbus. Ohio. 1973. PP. 143-174.

مصطفى كامل السيد ٠ «المنظور الطبقى ودراسة الظاهرة السياسية» فى :ذ د٠ على عبد القادر وآخرين ٠ **اتجاهات حديثة فى علم السياسة** ٠ مركز البحوث والدراسات السياسية ٠ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٤١ ـ ٧٠ ٠

(٤) د٠ جمـال مجدى حسنين ٠ **البنـاء الطبقى فى مصر ، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠** ٠ دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١ ٠

(٥) **المرجع السابق** ، ص ٤٨ ٠

(٦) **المرجع السابق** ، ص ٣٨ ٠

(٧) محمد صلاح السعيد أبو نار ٠ **مصر فى عهد محمد على ، عملية التحديث وعلاقتهـا بالصراع الدولى فى الشرق الأوسـط** ٠ رسـالة مقدمة

للحصول على درجة الماجستير فى العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٣ — ٦ ·

(٨) **المرجع السابق** ، ص ٢٠٦ — ٢٥٤ ·

(٩) محمد السعيد ابراهيم محمود ادريس · **حزب الوفد والطبقة العمالية فى مصر ، ١٩٢٤ — ١٩٥٢** · رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير فى العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٤٤ ·

(١٠) **المصدر السابق** ، ص ٤٥ — ٧٦ ·

(١١) **المصدر السابق** ·

(١٢) هويدا عدلى رومان بطرس · **الدور السياسى للحركة العمالية فى مصر ، ١٩٥٢ — ١٩٨١** ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ ·

(١٣) سامية سعيد امام · **من يملك مصر · دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ، ١٩٩٧٤ — ١٩٨٠** ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٦ ·

(١٤) وحيد عبد المجيد · **الأساس الاجتماعى لحزب الوفد الجديد ، ١٩٨٤ — ١٩٨٦** ، رسالة مقدمة لنيل الماجستير فى العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ ·

(١٥) **المرجع السابق** ، ص ١٠٦ — ١٣٦ ·

(١٦) **المرجع السابق** ، ص هـ ، و ·

(١٧) د· كمال المنوفى · **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين ، تحليل نظرى ودراسة ميدانية فى قرية مصرية** ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٢٤ ·

(١٨) **المرجع السابق** ، ص ١٤ ·

(١٩) **المرجع السابق** ، ص ١٥ ، ١٦ ·

(٢٠) **المرجع السابق** ، ص ٥٣ — ٦٠ ، ١١٨ — ١٢٣ ·

(٢١) أحمد محمد عبد الحميد ثابت · **مدرسة التبعية ودور الدولة فى**

العالم الثالث ، دراسة الحالة المصرية ١٩٦١ — ١٩٨١ ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ .

(٢٢) **المرجع السابق** ، ص ٣٦١ .

(٢٣) **المرجع السابق** ، ص ٣٦٩ .

(٢٤) **المرجع السابق** ، ص ٣٨٣ ، ٣٩٣ .

(٢٥) ثروت زكى على مكى . **النخبةالسياسية والتغير الاجتماعى فى مصر ، ١٩٥٢ — ١٩٦٧** ، رســالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٠٨ .

(٢٦) **المرجع السابق** ، ص ١٠٩ .

(٢٧) — Carnoy. Op. Cit., PP. 172 - 207, 104, 107.

(٨)

أزمة الخطاب الماركسي في مصر

د. محمود عودة

---

(١)

تصدر هذه الورقة عن احساس عميق بالأزمة الفكرية التي يعانيها الخطاب الماركسى بشقيه الأكاديمى والسياسى الأيديولوجى • وعلى الرغم من أن التميز ، داخل الخطاب الماركسى بين شق أكاديمى وشق أيديولوجى وسياسى ، وهو تمييز لا يستقيم مع الماركسية ذاتها بوصفها تنطوى على وحدة لا انفصام لها بين الفكر والممارسة العملية ، الا ان هذا الانفصال قائم فعلا فى الخطاب الماركسى المصرى ، فثمة ماركسيون نظريون أو أكاديميون لا صلة لهم بالممارسة السياسية والعملية ، وان كان ثمة ممارسة فهى فقط على صعيد بعض المؤلفات الأكاديمية والأبحاث والدراسات التحليلية والأوساط الطلابية الجامعية • وثمة ممارسون أيديولوجيون وسياسيون يتفاوتون فى قدرتهم على الاحاطة بالقضايا النظرية والتطورات الفكرية المرتبطة بها •

وقبل المباشرة بطرح القضايا الرئيسية التى تنطوى عليها هذه الورقة أجد من الضرورى تحديد ما أعنيه بالأزمة وما هو مقصود بالخطاب Discourse • فالأزمة لغة هى الشدة التى تعض على الناس بالنواجذ ، وتصيبهم بالضيق واليأس والاحباط • وليس فى مثل هذه الحالة من الشدة

والاحباط • وذلك على ضوء الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى يعيشها المجتمع المصرى من ناحية ، وأزمة الخطاب السياسى والتنموى الذى يسعى الى تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وطرح الحلول التى يراها لها من ناحية أخرى • ويتعاظم تفجر الشدة والأزمة اذا ما وضعنا فى الاعتبار ، أيضا ، سياق التغيرات المتلاحقة على الصعيد العالمى ، وبصفة خاصة تلك التحولات الراديكالية التى جرت وتجرى فى دول «المجموعة الاشتراكية» سابقا •

أما الخطاب فهو مصطلح يشير الى النظام الفكرى الذى ينطوى على مجموعة من المفاهيم والمقولات النظرية حول جانب من جوانب الواقع الاجتماعى برمته ، سواء طرح هذا النظام الفكرى فى سياق علمى أكاديمى ، أو فى سياق برنامج سياسى أيديولوجى تنموى •

(٢)

ان دواعى الكتابة هنا تنطلق من احساس عميق بالأزمة يفرض ضرورة البدء من نقد الذات قبل نقد الآخر يحدونا الأمل فى انجاز شىء من التحليل الموضوعى لأزمة الفكر وأزمة الممارسة فى مصر قبل أى شىء آخر •

وليس من شك فى ان أزمة الخطاب الماركسى فى مصر أقدم بكثير مما كشفت عنه التحولات الجارية فى العالم « الاشتراكى » وهو تاريخ يرتبط بتطور الفكر الماركسى والتيارات الماركسية فى مصر من ناحية ، والفئات الاجتماعية التى انجذبت اليه وطبيعة انتماءاتها الاجتماعية والاقتصادية من ناحية ثانية ، ونمط التطور الذى شهده المجتمع المصرى من ناحية ثالثة •

وقد تجلت هذه الأزمة فى مراحل تاريخية مختلفة ، فى عدة مظاهر ، عكست فى كثير من الأحيان تحليلات للمجتمع المصرى جانبها الصواب ، واختيارات سياسية جانبها الصواب أيضا •

واذا فتشنا عن السر الكامن وراء تلك التحليلات والاختيارات التى

أشارت اليها دراسات نقدية متعددة لليسار الماركسى المصرى (من منطلق يسارى أيضا) فاننا سوف نجده متمثلا أساسا فى الالتزام الجامد بجانب من النصوص لا يصمد أمام النقد العلمى والاختبار التاريخى ، والتعامل مع النظرية العلمية ، بكل ما تحمله كلمة علمى من معنى يشير الى النسبية والمرونة والاحتكام الى الواقع التاريخى الحى ، التعامل معها كعقيدة فكرية وفلسفية وسياسية جامدة . **لقد كان الجمود العقائدى ، والعجز عن التمييز بين النظرية العلمية التى تقبل الحوار والجدل والتعديل والتطوير والمراجعة على ضوء تقدم البحث التاريخى والاجتماعى والانثربولوجى ، وبين « العقيدة الصحيحة » التى لا يأتيها الباطل من بين يديها أو خلفها . وذلك على الرغم من نفى العلم لكل ما هو مطلق ونهائى ، كان هذا الجمود العقائدى عنصرا أساسيا فاعلا فى انتاج هذه الأزمة وربما يرجع جانب مكن من هذا الجمود الى الالتزام الحزبى الصارم لدى البعض ، أو الجهل بالتراث الاجتماعى العلمى الذى يضم الماركسية أيضا ، لدى البعض الثانى ، أو اساءة فهم الماركسية ذاتها لدى الآخرين ، أو الى تلك العوامل متضافرة .**

تكمن الاشكالية الأساسية اذن فى الطابع الأرثوذكسى الذى يميزقطاعا كبيرا من الماركسيين المصريين . وما يترتب عليه من خلط بين النظرية من ناحية والأيديولوجيا من ناحية أخرى وبينها وبين نظم بعينها أيضا فى الكثير من الأحيان وكان من شأن هذا الخلط بين ما هى علمى وما هو أيديولوجى أن يؤدى الى خلط مماثل فى التحليل والتشخيص ، ورؤية المشكلات والحلول المطروحة .

ويذهب « محمود أمين العالم » ، فى معرض نقد ذاتى رفيع المستوى الى إنه لم تكن تلك النواقص فى التجربة السوفيتية ومظاهر السلبية والقصور ، فى نظرنا الا مجرد ممارسات هامشية تشذ عن المبادىء والقواعد الأساسية للنظرية ، التى كنا نثق فى انها مطبقة فى هذه التجارب ، وتحقق ثمراتها التاريخية الغنية ، وهكذا أصبحت هذه التجارب فى ذاتها - رغم نواقصها وسلبياتها - نموذجا ومثالا للنظرية . ورحنا نبصر فيها « النظرية

ـ المثال » أكثر مما ندرك ونتبين فيها حقيقة واقعها الفعلى . **وقد اغتربنا عن الواقع بذات النظرية التى من المفروض أن تحررنا من الاغتراب ذلك اننا ألغينا الواقع « بالنظرية المثال »** ولم نحتر « النظرية ـ المثال » بالواقع ورحنا نعيش وهم هذه « النظرية ـ المثال » دون واقعها غير المتحقق الى حد كبير »(١) .

ويواصل طرحه للأزمة قائلا « وهكذا بانعدام معرفة الواقع « الاشتراكى » السوفيتى معرفة حقيقية ، **لم يبق أمامنا الا التعلق بالمثال النظرى المجرد للاشتراكية السوفيتية الذى كنا نتعرف عليه أساسا فى كتيبات دعائية أو ملخصات مدرسية للاصول النظرية ، وبهذا جفت ينابيع الطبيعة النقدية** والابداعية للنظرية الماركسية نفسها ، لا فى رؤيتنا وتعاملنا مع التجربة السوفيتية والتجارب الاشتراكية العالمية عامة فحسب ، **بل فى رؤيتنا وتعاملنا مع الواقع السياسى والاجتماعى والثقافى فى بلادنا كذلك »**(٢) .

وتتجلى الأورثوذكسية للخطاب الماركسى المصرى ، أكثر ما تتجلى على معينة توحيدا أيديولوجيا صارما يكون من شأنه تجاهل الواقع واغتراب النظرية ، والركون الى كتيبات دعائية وملخصات مدرسية للأصول النظرية ذاتها .

وتتجلى الأورثوذكسية الخطاب الماركسى المصرى ، أكثر ما تتجلى على الصعيد النظرى فى التفسير الذى يلتزم به للبنية الاجتماعية من ناحية والتطور الاجتماعى من ناحية أخرى وهو التزام يتخلف عن الخطاب الماركسى العلمى بما يقترب من الثلاثين عاما على أقل تقدير ، ومن ثم فهو يعكس بجلاء مجمل أزمة هذا الخطاب التى لعب الجهل واساءة الفهم والصرامة العقائدية بوصفها غطاء أيديولوجيا لذلك كله من ناحية وعدم مواكبة التطورات الفكرية العالمية من ناحية أخرى الدور الحاسم فى انتاجها واستمراريتها .

(٣)

ولنبدأ بما يطرحه هذا الخطاب عادة من تفسير للبنية الاجتماعية ، أو التكوين الاجتماعى ٠ حيث تطغى بصورة فجة وساذجة التفسيرات الاقتصادية ، أو لنقل الاقتصادية ، وحيث ما تزال تدور معارك القرن الثامن عشر بين المادية والمثالية بسيوف خشبية تذكرنا بتلك السيوف التى يحملها رجال الطرق الصوفية فى ممارساتهم الاحتفالية بالموالد والمناسبات الدينية الشعبية ٠

وعلى الرغم من التطورات التى جرت فى اطار الفكر الماركسى ذاته على الصعيد العالمى ، ما يزال الخطاب الماركسى المصرى يركز أساسا وبصورة أيديولوجية على فكرة الانعكاس ، البنية الفوقية بوصفها انعكاسا للبنية الأساسية أو للأساس الاقتصادى للمجتمع ، وما يزال يربط ربطا مبسطا وساذجا بين عناصر البنية الأساسية وعناصر البنية الفوقية بصورة تستدعى الى الأذهان مادية القرن الثامن عشر الميكانيكية التى تجاوزتها الماركسية ذاتها فى أصولها الأولى ، ان هذا الخطاب اما أن يتجاهل الجدلية الأساسية للماركسية أو يسىء فهمها ، (أنظر كثيرا من التحليلات والدراسات التى تربط ربطا ساذجا يسىء بين تطورات اقتصادية بعينها كالانفتاح الاقتصادى وكافة الشرور والآثام التى تعترى مجال القيم والثقافة والانخراف والتفكك الأسرى وغير ذلك بصورة تتجاهل التفاعل الجدلى ودور عوامل أخرى هامة وفعالة ، سياسية وأيديولوجية ، وسيكولوجية وغيرها) ٠

ان تحويل التفاعل الجدلى بين البنية الأساسية والبنية الفوقية الى « أيديولوجيا » كان من نتاجه ببساطة تحول التحليل الماركسى الذى يخلع على البنية الأساسية ، أو الأساس الاقتصادى للمجتمع أهمية خاصة فى التحليل الاجتماعى والسياسى لا يلغى دور العوامل الأخرى فى الحياة الاجتماعية وأهميتها وهى العوامل التى تظهر فى الأصعدة السياسية والدينية والفكرية والأيديولوجية بصفة عامة ، الى الايمان بالاقتصاد والبنية

الأساسية ، ايمان مفرط بالدور الأبدى والأزلى للأساس الاقتصادى فى الحياة الاجتماعية ، بصورة مطلقة وتامة ، وبغض النظر عن الظروف الخاصة بالتكوينات الاجتماعية الملموسة والعيناتية والتنوع التاريخى والجيوبوليتيكى .

وما يزال الخطاب الماركسى المصرى يطرح التفسير الاقتصادى المبسط والمخل بازاء أى مشكلة مهما بلغت سطحيتها أو ظهر تجاوزها للاقتصاد (كأن تفسير مشاجرات الفلاحين المتكافئين تقريبا فى ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية بمقولة الصراع الطبقى ... الخ) .

ان ماركس نفسه لم يعط الأساس الاقتصادى وبهذا المعنى الضيق تلك الأهمية السحرية التى يخلعها عليه الخطاب الماركسى المصرى فى تفسير كل شىء وتقديم اجابات « ساذجة » غالبا عن أى تساؤلات ، بحيث يتجاهلون عناصر اجتماعية غير اقتصادية سياسية وأيديولوجية ، بل حتى سيكلوجية يمكن أن تلعب فى مجتمعات بعينها ومراحل بعينها أدوارا مؤثرة على الصعيد الاقتصادى ذاته ، وبصفة خاصة فى مجتمع كمجتمعنا ، وظروف تاريخية كظروفنا .

لم يستوعب الخطاب الماركسى المصرى ، فى هذا الصدد ، ان النظرية العلمية لا يمكن أن تقف بديلا للبحث العلمى ، وان قيمتها تتحدد ، ليس بقدرتها على تفسير أى شىء وكل شىء فى ضوء مقولات جاهزة ، وانما بقدرتها على اثارة المزيد من البحوث والتحليلات التاريخية والواقعية ، وقدرتها على استيعاب التطورات الجارية ، ومرونتها وقابليتها للتعديل والتطوير والمراجعة .

يقول « انجلز » عن أولئك الذين استبدلوا دراسة التاريخ وعلوم المجتمع بالمادية التاريخية فى احدى رسائله .

« ولدى المفهوم المادى عن التاريخ الآن كثرة من هؤلاء الأصدقاء الذين يشكل هذا المفهوم بالنسبة لهم ذريعة للامتناع عن دراسة التاريخ

..٠٠٠٠٠٠ ولكن مفهومنا للتاريخ هو فى المقام الأول مرشد للدراسة ، وليس دافعا للبناء على الطريقة الهيجيلية ، ينبغى لنا أن ندرس التاريخ كله من جديد ، ينبغى لنا أن نبحث بالتفصيل ظروف وجود التشكيلات الاجتماعية المختلفة قبل أن نحاول أن نستخلص منها مفاهيم سياسية وحقوقية وجمالية وفلسفية ودينية ، وما الى ذلك ، مناسبة لها(٣) ٠

والذى حدث فى الممارسة العملية ، مما يميز الخطاب الماركسى المصرى هو نقيض ذلك ، على حد تعبير « أديب نعمة » فأخضع الفهم المادى للتاريخ بشكل تعسفى للسياسة وتحول الى مبرر لها ٠ فتحولت المادية التاريخية الى علم أو (أيديولوجيا) قائم بذاته ، بديل عن العلوم الاجتماعية على اختلافها والى عائق أمام دراسة التاريخ دراسة مادية وتاريخية جدلية حقيقية ٠ لقد جرت عملية اعادة تركيب بعض الأفكار والمقولات التى صاغها ماركس وانجلز ، بصورة تعسفية ، وضع منها بناء نظرى متكامل ٠٠٠٠٠ والأمر الذى يزيد من التشويه أن هذه العناصر قد جرى اختيارها بشكل انقائى ، فأسقطت من الصيغ الجديدة كل ما تتمتع به الماركسية من حيوية وتنوع ومرونة ديالكتيكية لصالح نظرة ميكانيكية ، اقتصادية وجبرية صارمة وميتافيزيقية »(٤) ٠

(ويشير « أنطونيو جرامشى » فى مؤلفه الهام (قضايا المادية التاريخية) فى معرض نقده لتلك النزعة الاقتصادية المفرطة ان الزعم بأن أدنى ذبذبة فى الصعيد السياسى والأيديولوجى تعبر مباشرة عن حدث مماثل فى البنية الاقتصادية ، الذى يعرضه البعض كفرضية أساسية من فرضيات المادية التاريخية ـ زعم يجب محاربته نظريا بوصفه ينم عن نزعة صبيانية بدائية ، كما تجب محاربته عمليا بالاستناد الى ماركس الذى الف كتابات سياسية وتاريخية عينية ، ومؤلفاته الهامة فى هذا المضمار « الثانى عشر من بر ميير » والمسألة الشرقية ، وغيرهما ، الثورة والثوزة المضادة فى المانيا ، الحرب الأهلية فى فرنسا ٠٠٠٠ ان تحليلا لهذه المؤلفات يسمح بفهم أوضح للمنهج الماركسى يأتى ليكمل ويضىء ويفسر المحاولات النظرية الموزعة فى

كتاباته · ويخولنا هذا التحليل التعرف على الاحتياطات الفعلية التى يستعين بها ماركس فى مؤلفاته العامة ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلى :

اولا : يصعب تعيين مكان البنية (الاقتصـادية) على نحو ساكن ، داخل كل وضع من الأوضاع (أى يصعب التقاط صورة فوتوغرافية خاطفة لها مثلا ·····

ثانيا : نستخلص مما سبق ان فعلا سياسيا معينا قد يكون خطـأ فى الحساب ، ارتكبه قادة الطبقات المسيطرة ···· والحال ان التفسير الميكانيكى للمـادية التاريخية ينفى وجود مثل هذه الأخطاء · ويفترض ان كل فعل سياسى محكوم مباشرة من قبل البنية الاقتصادية ···· الخ ·

ثالثا : يعبر عديد من الأفعال السياسية عن ضرورات داخلية ذات طابع ، تنظيمى ، أى انها مرتبطة بضرورة تأمين التماسك الداخلى لحزب معين، أو مجموعة معينة ، أو مجتمع معين (وهذا ما يظهره بوضوح تاريخ الكنيسة الكاثوليكية مثلا) هذه حقيقة لا نر لها فى العادة القدر الكافى فى الاهتمام ، فاذا رحنا نبحث لكل نزاع عقائدى ينشب داخل الكنيسة عن تفسير أصلى ومباشر داخل البنية الاقتصادية لدخلنا متاهة لا خروج منها ···· »(٥) ·

ان أبلغ تعبير عن خطل الاغراق فى التفسير الاقتصادى لكل شىء هو ما يطرحه « جرامشى » من أنه « ليس الحصـاد المنتظـم هو الذى أدى الى اضمحلال حياة البداوة ، بل العكس ، فان توافر شروط زوال البداوة هو الذى حدا بالبشر الى ممارسة الحصاد بانتظام »(٦) ·

« ان الاقتصاد لا يوجد بدون ثقافة ، ولا النشاط العملى بدون الذكاء والعكس بالعكس أيضا ، فلا معنى لمواجهة الواحدة بالأخرى »(٧) ·

لقـد كانت ثورة أكتوبر بالنسـبة الى « جرامشى » ، تجربة التاريخ الحية ، التى أكدت ما كان يشعر به حدسيا ، أكدت توجهه الى بعض تيارات الفلسفة المثالية (كروتشى وجنتيلى) ···· لقد ظهر ان قوانين المـادية

التاريخية « ليست على هذا النحو من الصرامة كما يمكن أن تظن أو كما يظنون ذلك لأن قوانين الاقتصاد ـ بحد ذاتها ـ ليست هى أهم العوامل فى التاريخ ، بل الانســان والبشر المتوحدين الواعين للواقع ، الذين يظهرون ارادة جماعية تعدو محرك الاقتصاد والقوة التى تشكل الواقع الموضوعى .. هذا ما أكده جرامشى »(٨) ·

وهنــا نجده يؤكد دور العوامل الذاتية فى التاريخ ، ويستفيد ، وهو المـاركسى من تيارات الفلسفة المثالية فى رصده لأولوية الذات فى مقابل الموضوع فاذا تجمعت الارادات تجاوزت الظروف الموضوعية ذاتها ·

ان العوامل الذاتية على أقل تقدير ينبغى أن توضع فى نفس الســام من الأهمية الذى توضع فيه العوامل الموضوعية ، والا قاد التفسير المـادى المطلق الى الغاء الانسان سيكلوجيته ، وارادته ودوره الفعال فى التاريخ ·

« أن أحادية الجانب التى تسـم « النزعة الاقتصــادية » ، والمتجاهلة لاشكالية العامل الذاتى ، ومسائل الصراع من أجل الهيمنة (الأيديولوجية) أمر ضــار بتطور العملية الثورية وقد انتقـد جرامشى هذه النزعة نقـدا شديدا ..... بل انه وضع نزعة بوخارين الاقتصادية التى عرضها فى كتابه « نظرية المـادية التاريخية » موضوع تحليل نقدى »(٩) ·

لقد كتب يقول ، وبصورة لا يكتنفها أدنى غموض « يمكن القول وبثقة كاملة ان الأزمات الاقتصادية لا يمكنها أن تتجنب مباشرة أحداثا تاريخية أساسية ، انها قادرة على أن تخلق شرطا مناسبا لنشر منهج محدد فى التفكير ووضــع المســائل التى تحيــط بمجمــل العملية الـلاحقة لتطور الحيــاة السياسية »(١٠) ·

لقد حقق الفكر المـاركسى على الصعيد العالمى فى العقدين الأخيرين انجازات هامة ، وهى فى معظمها ما تزال بعيدة عن استيعاب الخطاب الماركسى المصرى الى درجة تعمق من الخلط والجهل وسوء الفهم وتدفع الى المزيد من التماهى فى الأرثوذكسية كنوع من الحيل الدفاعية السيكلوجية ·

لقد انعكست هذه التطورات ، التى ترتبت على فضح الحقبة الستالينية، وأشكال التمرد الفكرى والسياسى من أوروبا الشرقية ، وتطور رؤية أكثر نقدية للماركسية ، انعكست هذه التطورات على تطور الفكر المـاركسى فى غرب أوروبا أيضا ، وذلك بفضل اعادة اكتشاف مفكرين ماركسيين مبكرين مثل تروتسكى وكارل كورش ولوكاتش وجرامشى ، ومدرسة فرانكفورت من ناحية وصياغة مفهومات ماركسية جديدة تستجيب للأفكار والتطورات الجديدة فى العلوم الاجتمـاعية والفلســفة من ناحيــة ثانية • والمشــكلات والتطورات الاجتماعية الجديدة فى مجتمعات النصف الثانى من القرن العشرين من ناحية ثالثة • اضافة الى بعث الفكر المـاركسى أيضا عن طريق نشر وترجمة وترويج المخطوطات المـاركسية الهامة • والتى كانت مجهولة الى حد كبير ، وبصفة خاصة •• المخطوطات الاقتصادية الفلسفية لعام ١٨٤٤ ، والأسس Grundrisse (١٨٥٧ – ٥٨) •

وقد أسفرت هذه التطورات الحديثة فى الدراسات المـاركسية عن توجهين أساسيين • يتمثل أولهما فى النظرية المـاركسية وثانيهما فى النظرية النقــدية • ويدين التوجــه الأول الى أعمــال « لوى آلتوسير » من ناحيــة والأنثربولوجيــا البنوية الحديثة من ناحيــة أخرى • وهو الميــدان المتأثر باللغويات البنوية بدرجة ملحوظة • لقد كان محور « آلتوسير » استمولوجيا فى المحل الأول حيث سعى لتطوير نظرية فى المعرفة تقابل « الامبريقية » حتى يكشف عن الثورة النظرية الهائلة التى أنجزها ماركس وحتى يؤكد أيضا الطابع العلمى لنظرية ماركس الناضجة فى مواجهة الفكر الأيديولوجى الفج والسوقى •

ويشرح « موريس جودليه » الرؤية البنوية المـاركسية بصورة تفوق وتتجاوز غموض الطرح البنيوى عند آلتوسير مستشهدا بتطبيقاته فى ميدان الدراســات الأنثربولوجية وذلك فى مؤلفه « منظــورات فى الأنثروبولوجيا المـاركسية » •

وهو يقول فى هذا الصدد «بغض النظر عن الأسباب والظروف الخارجية والداخلية التى تؤدى الى ظهور التناقضات والتغيرات البنائية داخل أسلوب انتاجى معين ومجتمع محدد ، فان هذه التناقضات والتغيرات تستند دائما الى أساس كامن فى الخصائص الداخلية المتأصلة فى البنى الاجتماعية ، وهى تعبر عن متطلبات غير مقصودة أو كامنة وعن أسباب وقوانين تظل فى حاجة الى الاكتشاف ، ولذلك يعجز التاريخ عن تفسيرها على الرغم من ضرورة وأهمية تفسيرها . اما الغرض الماركسى العام الذى يقول بوجود علاقة نظامية بين البنية الأساسية والبنية الفوقية ، تحدد فى التحليل الأخير وظيفة المجتمعات وتطورها ، فانه لا يعنى أن علينا أن نحدد سلفا القوانين الخاصة بتطور التكوينات الاقتصادية الاجتماعية التاريخية ووظيفتها ، وذلك لأنه ليس ثمة تاريخ عام ، كما يستحيل علينا أيضا أن نتنبأ بأى ابنى سوف تعمل كبنية أساسية أو بنية فوقية داخل هذه التكوينات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة »(١١) .

لقد أثار الاتجاه البنيوى جانبا كبيرا من البحث الاجتماعى والأنثربولوجى والتاريخى والماركسى المعاصر ، وهنا تجدر الاشارة الى دراسات « نيكوس بولانزاس » عن الدولة والطبقات الاجتماعية والتى تنطلق من تمييز الأصعدة الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والنظرية التى تتشابك وتنفصل بطريقة خاصة فى كل تكوين اجتماعى محدد تاريخيا . كما تجدر الاشارة أيضا الى تحليلات « هندس » و « هيرست » لأساليب الانتاج السابقة على الرأسمالية والعلاقة بين أسلوب الانتاج والتكوين الاجتماعى . اذ يطوران رؤية لا تاريخية قوية كما يرفضان تصور الماركسية بوصفها علما للتاريخ .

وثمة دراسات عديدة أيضا تطرح الأفكار الجديدة حول البنى الأيديولوجية وعلاقتها بالبنى الاقتصادية والسياسية فى عملية اعادة انتاج تكوين اجتماعى معين .

لقد أسهمت هذه الأعمال وغيرها « سمير أمين على سبيل المثال وكذلك أنور عبد الملك ، ومفكرو أمريكا اللاتينية والهند وباكستان » أسهمت فى تطوير تصورات نظرية ومنهجية سعت الى تأكيد الطابع العلمى لا الأيديولوجى للماركسية وهى فى ضوء هذا تتبنى اتجاها مرنا فى نظرتها لاشكالية العلاقة بين البنية الأساسية والبنية الفوقية ، اذ يؤكد هؤلاء البنيويون على الاستقلال الذاتى الذى تتمتع به البنى المختلفة فى تكوين اجتماعى ملموس ، والطابع الخاص للعلاقة بينها وشكل تحققها فيه أيضا ، مما يستدعى ويتطلب تحليلا واقعيا لكل تكوين اجتماعى عيانى ، مما يفتح آفاقا واسعة أمام التحليل الاجتماعى • وهى الآفاق التى أغلقها الخطاب الماركسى فى مصر وما يزال واقفا على بابها •

ان تصور البنية الاقتصادية أو أسلوب الانتاج بوصفها المحور الحاسم فى التحليل الأخير لا ينفى أن البنى الأخرى أو الأصعدة الأخرى قد تكون هى المسيطرة ، أو قد يكون لها الغلبة فى تشكيل شكل معين من المجتمع ، ومن ثم يذهب هؤلاء الى أن الدولة والجهاز الايديولوجى الذى يتم من خلاله انتاج ونشر نظرة ثقافية مسيطرة يتعرضان بصورة جزئية أو شاملة لتطور مستقل •

ومن المفيد فىهذا الصدد أن نشير أيضا الى تطورات النظرية النقدية اذ ترتبط مباشرة بقضية العلاقة بين « البنية الأساسية والبنية الفوقية » •• فعلى الرغم من اختلاف تصوراتهم الأساسية عن الاتجاه البنيوى ، فانهم يتفقون معهم الى حد كبير ، حول مبادىء ثلاث ، الطابع شبه المستقل لأصعدة الحياة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والايديولوجية ، وان ما يجرى بين هذه الأصعدة هو تفاعل معقد ، وليست العلاقة بينهما هى مجرد خط وحيد الاتجاه تجرى من خلاله سيطرة البنية الاقتصادية وحتمية تحديدها للأصعدة الأخرى •

ومن هذه المنطلقات يحلل « يورجين هابرماس » فى كتابه « أزمة

الشرعية » الصادر عام ١٩٧٧ مظاهر الأزمات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة ، كما يحلل أيضا التفسيرات المختلفة لتلك الأزمات • ويذهب الى أنه طالما أن النظام الاقتصادى قد أسلم جزءا من استقلاله للدولة ، فانه يستحيل فى هذه الظروف أن تؤدى الأزمة الاقتصادية بشكل مباشر الى أزمة فى مجمل النظام الاجتماعى • ذلك لأن مسئولية معالجة الأزمة الاقتصادية تصبح منوطة بالدولة • ان أزمة فى مجمل النظام الاجتماعى يمكن أن تتطور فقط اذا حدثت أزمة سياسية يصبح النظام الثقافى والفكرى خلالها عجزا عن تقديم الدافعيات الضرورية للاستمرار واعادة الانتاج الاجتماعى •

وفى دراسة عن الدولة والايديولوجيا يخلع « كلاوس أوفه » أهمية عظمى على « التبريرات الايديولوجية للنظام الاجتماعى فى حقبة التدخل الشامل للدولة » •

ومن الملاحظ ان دراسات « هابرماس وأوفه » تبتعد ابتعادا ملموسا عن الفكرة الماركسية التى مؤداها أن البنية الاقتصادية تحدد البنى الأخرى والبنية السياسية بصفة خاصة ، كما تنطوى على عدم اعتراف بدورها حتى « فى التحليل الأخير » فى الوقت الذى يعالجان فيه الدولة والايديولوجيا بوصفهما القوى الأساسية التى تحدد الأصعدة الأخرى ومن بينها الصعيد الاقتصادى ذاته(١٢) •

اذا كان مثل هذا التحليل مطروحا فى الدولة الرأسمالية المتقدمة التى فرضت هيمنتها الايديولوجية وشرعيتها من خلال السياسة الاجتماعية كأداة للتدخل فى الحياة الاقتصادية ، فما بالنا بالدولة وأجهزتها فى مصر وفى التاريخ الاجتماعى المصرى المتغلغلة فى الحياة الاقتصادية ، وفى كل أصعدة الحياة دون سياسة اجتماعية حقيقية وفعالة ، ولكن بآليات أخرى غير اقتصادية فى معظمها • لماذا لا توجه بمثل تلك الافتراضات حتى تلك التى تنكر على الصعيد الاقتصادى أى أولوية ولو حتى فى التحليل الأخير ، لتحليل

المجتمع المصرى بأصعدته المختلفة ! ان ذلك من شأنه أن يطور ليس فقط الخطاب الماركسى العلمى بل من شأنه أيضا أن يعين المواقف والممارسات العملية الصحيحة(١٣) ٠

(٤)

نأتى الى القضية الثانية الأساسية فى الخطاب الماركسى المصرى ، وهى القضية الخاصة بالالتزام العقائدى السحرى « بقوانين عامة وحتمية للتطور الاجتماعى » وتاريخ موحد للانسانية يشبه خطا حديديا مكونا من محطات محتومة يعقب بعضها بعضا ، وان هذا الخط الحديدى الموصل فى النهاية الى الاشتراكية فى نموذج معين (كان هو النموذج السوفيتى غالبا) هو قدر المجتمع والانسان بغض النظر عن أى تنوعات تاريخية أو ظروف جيوبوليتيكية ٠

لقد ظل هذا المخطط المعروف بالمراحل الخمس الذى طوره وطرحه أساسا « ستالين » كتدبير ايديولوجى وليس علميا لتبرير فكرة «الاشتراكية فى بلد واحد » ، مسيطرا على قطاع عريض من أصحاب الخطاب الماركسى فى بلدنا ، وما يزال حتى عصرنا الراهن ، بفعل العوامل ذاتها ، الجهل ، وسوء الفهم ، ومن ثم الخلط بين النظرية والايديولوجيا واستخدامهما بطريقة تبادلية ٠

ان هذا المخطط الذى يذهب الى ان البشرية سائرة فى طريق ممهدة محتومة من المشاعية البدائية الى العبودية الى الاقطاع الى الرأسمالية فالاشتراكية لا يتسم فقط بفقر وافلاس أبعاده النظرية ، وانما أيضا بتهافته أمام النقد الذى يمكن أن يوجه اليه فى حد ذاته ٠ وهو النقد الذى يكشف عن اساءة فهم الكتابات التاريخية والسياسية لماركس وانجلز ٠ ومن ثم فان مناقشة جانب من هذه النقاط ، من شأنها أن تصبح وتقود الى فهم أفضل تلك الكتابات ذاتها وأن يصحح ذلك الالتباس الذى يتمثل فى عدم التمييز

معرفيا ، بين المـاركسية ومن صيغها المدرسية الساذجة · ففى هذه الأخيرة فقط ، أى فى الصـيغ المدرسـية تتحول المـادية التاريخية الى « أحـكام صارمة » عن تعاقب التشكيلات الاجتماعية الخمس التى لا يفلت من تتاليها بلد ، وعن حتمية تاريخية ، غالبا ما تكون اقتصادية ، هى أقرب الى الجبرية الميكانيكية منها الى العلم الديالكتيكى »(١٤) ·

« لا وجود لبناء نظرى مكتمل نهائى اسمه مادية تاريخية معروف أحيانا بانه علم الاجتماع المـاركسى ···· ان مادية تاريخية كهذه غير موجودة الا فى الكتب المدرسية ، والصيغ المؤدلجة للمـاركسية »(١٥) ·

ويؤخذ على مثل هذا المخطط ، من الناحية العلمية والتاريخية ، من بين ما يؤخذ عليه ما يلى :

١ ـ الافتراض الدجماطيقى حول معدل غير متوازن فى ذاته بين تطور القوى المنتجة وتطور العلاقات الانتاجية ، اذ يجرى تعريف التطور الاجتماعى هنـا فى ضوء التطور التقدمى الصاعد للقوى الانتاجية ، ويجرى اختزال فكرة « قوى الانتاج » الى البعد التكنولوجى لها ·

٢ ـ فهم علاقات الانتاج بوصفها مطابقة لعلاقات الملكية ، ومن ثم اسـقاط مفهوم الملكية فى المجتمع البورجوازى على تاريخه السـابق على الرأسمالية ·

٣ ـ الاخفاق فى التمييز النظرى بين فكرة أسلوب الانتاج والتكوين الاجتماعى ، ومن ثم فهم السياق التقدمى الخطى بوصـفه واقعا تاريخيا ، أى وضعه بوصفه مطابقا للتطور التاريخى ذاته ·

وقد أشار « ماركس » الى أن نشوء الاقطاع ، لا ينبغى أن يفسر بتقدم القوى المنتجة ، التى لم تعد تتناسب مع العلاقات الانتاجية العبودية ، بل أن هذا التحول ، على العكس من ذلك ، قد نهض على أساس الانهيار والتدهور الذى طرأ على القوى الانتاجية العبودية ، هذا التدهور الذى أدى الى أزمة عامة مهدت لتطور جديد ·

كما أن تحليل ماركس للتحول نحو الرأسمالية قد جرى بأسلوب أبعد ما يكون عن التفسير وفقا لحتمية تكنولوجية ، بل ركز على عوامل اجتماعية صرفة مثل شيوع الاستقلال الذاتى للمدن ، وتحرير العمل ، وتطوز رأس المال التجارى ، حيث عالج هذه العوامل الاجتماعية بوصفها قوى انتاجية فى ذاتها ٠

ان التقدم التكنولوجى فى هذا التحليل ، لم يلعب دوره الحاسم الا فى مرحلة معينة فقط من مراحل تطور هذه العوامل الاجتماعية الخالصة ، وفى ظل سياق ساهمت فى تشكيله عوامل تاريخية أخرى ٠

نقطة الانطلاق فى التحليل الماركسى المشار اليه هى « الوحدة الطبيعية بين العمل وشروطه الموضوعية » ، « ويمكن القول أن هناك ثلاث أو أربع طرق للخروج من المجتمع المشاعى البدائى ، يمثل كل واحد منه شكلا من أشكال تقسيم العمل الاجتماعى الخاص به ، وهى الشرقى والقديم والجرمانى والسلافى ٠ والفارق الجوهرى بين هذه الأشكال يتمثل فى ذلك الفارق التاريخى الحاسم الذى يميز الأشكال القابلة للتطور التاريخى عن تلك الأشكال التى ترفض الاستجابة له » ٠

« من الواضح اذن أن الأشكال المختلفة فى تقسيم العمل الاجتماعى قد عرضت بوصفها بدائل مختلفة للخروج من المجتمع المشاعى البدائى ، ويبدو ان ماركس قد عرضها فى مقدمة نقد الاقتصاد السياسى (وليس فى أشكال الانتاج السابقة على الانتاج الرأسمالى) بصورة توحى أنها مراحل تاريخية متعاقبة ، لكن ما يفهم من السياق العام للتحليل أنه لا يقصد التسلسل الزمنى ، أو حتى تطور أحد النظم عن النظام الذى سبقه على الرغم من أن ذلك هو ما حدث بالنسبة للرأسمالية والاقطاع ٠ بل هو يعنى التطور بمفهومه الأكثر شمولا ، التطور الذى ينطلق من الانحلال والانفصال الذى يطرأ على الوحدة الأصلية الطبيعية من « العمل وشروطه الموضوعية ، مما ينطبق على المراحل التاريخية المختلفة ، والتى تمثل كل مرحلة منها خطوة على طريق

الابتعاد عن « الوحدة الطبيعية بين شكل محدد للجماعة القبلية ، وملكية الطبيعة المرتبطة بها ، أى علاقتهـا بالشروط الموضـوعية للانتاج كما هى موجودة بشكلها الطبيعى »(١٦) ٠

يشير « هوبز باوم » الى أن ماركس يميز اذن بين أربع مراحل تحليلية وليس زمنية — فى هذا التطور حيث تمثل الملكية المشاعية المباشرة المرحلة الأولى كما هو الحال فى النظام الشرقى ، وبصورة معدلة فى النظام السلافى ، ولم يكن أيا من هذين المجتمعين مجتمعا طبقيا كامل التكوين ٠ أما المرحلة الثانية فهى التى استمرت فيها الملكية المشاعية كقاعدة لشكل تناقضى طبقى كما هو الحال فى الشكل القديم والجرمانى ، ولا تبرز المرحلة الثالثة الا فى الاقطاع نتيجة لقيام صناعة المانيفاتورة التى جعلت الحرفى المستقل المنتظم فى الطوائف الحرفية يمثل شكلا أكثر فردية بكثير من أشكال السيطرة على وسائل الانتاج وحتى على وسائل الاستهلاك ٠

أما المرحلة الرابعـة ، فهى التى نشـأ فيها البروليتـارى ويصـبح الاستغلال قائما على أساس تملك العمل من خلال التبادل(١٧) ٠

ان القول اذن بأن الأسـاليب الانتاجية الآسيوية والقديمة والاقطاعية والبورجوازية هى تكوينـات تعاقبية خطية انمـا هو قول يبتذل التـاريخ ولا يرى فيه سوى تحرك بسيط فى خط واحد ، فما بالنا بأولئك الذين لا يقولون ذلك فقط بل يتصرفون فيه أيضا وبنفس النظام الخطى التعاقبى بما يخدم وظائف أيديولوجية أساسا كحذف النمط القديم فى مقابل توسيع النمط الاقتصادى وحذف النمط الآسيوى بصفة عامة فيما بين العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن حيث لم يرد له ذكر فى مؤلف ستالين « المـادية التاريخية والديالكتيكية » ٠

« ان تحويل اللمحة التاريخية عن نشاة الرأسمالية الغربية الى نظرة فلسفية عن السبيل العام المحكوم على جميع الشعوب ، بصورة مشئومة ، بالسير عليه ، أيا كانت الظروف التاريخية التى تكون فيها ٠٠٠٠ ولكنى

أرجو منك المعذرة • فمن شأن ذلك أن يكون فى أن واحد مفرط ، فى الجزى لى »(١٨) •

هذا ما قاله ماركس فى رسالة الى صحيفة روسية عام ١٨٧٧ يرد فيها على مقالة ورد فيها فهم خاطىء لرأس المال ويناقش فيها حتمية مرور روسيا بالمراحل ذاتها التى مرت فيها أوروبا الغربية »(١٩) •

ويواصل « أديب نعمة » مناقشته موضحا كيف أن ماركس يعتبر أهم كتبه (رأس المال) وما ورد به عن التراكم الرأسمالى ، مجرد لمحة تاريخية عن نشوء الرأسمالية الأوروبية لا نظرة فلسفية عامة • وما ينطوى عليه ذلك من رفض حاسم لتطبيق فكرة التعاقب من الاقطاعية الى الرأسمالية ، عبر التراكم الأولى لرأس المال ثم للاشتراكية عبر آلام الرأسمالية ، على الوضع فى روسيا حيث تظل هناك امكانات أخرى للتطور قد تنتج فى ظروف معينة عن تفكك المشاعة الفلاحية الروسية •

ان مثل تلك المناقشات تكشف أمامنا اغتراب الخطاب الماركسى المصرى فى هذه القضية ، ليس فقط عن حقائق التطور الاجتماعى والتاريخى عالميا ومحليا ، بل عن التطورات الجارية على صعيد الفكر الماركسى ذاته ، والأدهى والأمر ، اغترابه عن الأصول الماركسية أو عن ماركس نفسه •

(٥)

وعلى ضوء تلك المناقشات • وفى الوقت الذى يذهب فيه «بوتومور» الى أنه — على الصعيد العالمى — لم يعد ثمة ماركسية أورثوذكسية يمكن أن تزعم الصواب المطلق فى التحليل العلمى أو الرؤية السياسية والحزبية أو فى أهداف الحياة السياسية واستراتيجيتها ، وأن العكس هو الصحيح اذ ان اختلاف المواقف النظرية وتنوعها والاعتراف بوجود مشكلات نظرية لم تحل بعد ، والتسليم الجزئى بالطابع المعقد وغير الحتمى للتطور التاريخى ، وأن ذلك كله قد بدأ يعزز اتجاها أكثر اختيارية وتجريبية للفعل السياسى

يراعى الاعتبارات والظروف المختلفة التى ربما جرى تجاهلها فى النظرية ذاتها ٠ وأنه قد أصبح من المقبول على نطاق واسع ان العمل العلمى (الماركسي) يمكن أن يكون مستقلا عن العمل السياسى(٢٠) ٠ فى هذا الوقت ذاته ما تزال عناصر الأرثوذكسية الفجة والسوقية تميز جانبا هاما من الخطاب الماركسي المصرى على الصعيدين الأكاديمى والسياسى والايديولوجى ، أى فى مجال التحليل العلمى وفى مجال المواقف السياسية أيضا ٠ ان هذا الخطاب ، اضافة الى تجاهله للتطورات المعاصرة على صعيد التاريخ وعلى صعيد الفكر ما يزال - على حد تعبير عالم الاجتماع الأمريكى « س٠ رايت ملز » يرفض الاعتراف بأن ماركس يمكن أن يخطىء فى أى شىء وما يزال يرى ان ليس ثمة علم اجتماعى ذى قيمة خلاف عالم الاجتماع الماركيى وبصورته الدجماطينية الفجة للأسف الشديد ، ولذلك نجدهم والتعبير هنا لملز « يلوون عنق الأفكار لكى تناسب الوقائع الجديدة ، ويخلطون النموذج النظرى الماركسى العام بنظريات خاصة ، وحتى عندما تكون المصطلحات الماركسية غامضة بصورة ملموسة ، وغير كافية بشكل ملحوظ ، نجدهم يصرون على التمسك بها ، ويرفضون التخلى عنها ٠ وهذا الأسلوب فى التفكير ، من شأنه فى أحسن أحواله ، أن يعوق التحليل ويجعله غير ضرورى اضافة الى املاله وسقمه ، وتصبح فى أسوأ حالاته شعارات جوفاء معقدة بديلة للبحث والتفكير » ٠

وبدلا عن ذلك يدعو س٠ رايت ملز ، وأشاركه فى الدعوة - وبصفة خاصة على الصعيد الأكاديمى - الى ضرورة تحول الخطاب الماركسى فى الأرثوذكسية الى ما يسميه الماركسية البسيطة أو الصافية Plain Marxism

أو الى التيار الذى «يهم ماركس ، كما يفهم الكثير من الماركسيين اللاحقين بوصفهم جزءا من التراث الكلاسيكي في الفكر السيولوجي ويتعامل مع ماركس ، تعامله مع أى مفكر عظيم من مفكرى القرن التاسع عشر بطريقة علمية ، ويعالج كل حقبة لاحقة من الماركسية بوصفها ذات خصوصية تاريخية » ٠

« انهم - أى المـاركسيون البسطاء الأنقياء - يتفقون بشكل عام على ان الفكر المـاركسى يحمل ملامح مجتمع القرن التاسـع عشر وطرائقه فى التفكير التى تحتل وضعا مركزيا فى تاريخهم الفكرى الخاص ، وتظل ذات دلالة وارتباط فى محاولاتهم لفهم العالم الاجتماعى المعاصر ، أو ان شئنا الدقة العوالم المعاصرة ٠٠ ويؤكد هذا الفريق من المـاركسيين على انسانية ماركس ، وبصفة خاصة ماركس الشاب ، ودور البنية الفوقية فى التاريخ اذ يقرون بأن عدم تأكيد وتقدير التفـاعل والتلاحم بين البنية الأسـاسية والبنية الفوقية فى صنع التاريخ ومسيرته من شأنه أن يحول الانسان الى ذلك التجديد الذى انتقده ماركس نفسه عند « فيورباخ » ٠

انهم منفتحون ، على النقيض من الدجماطيقين ، فى تفسير للمـاركسية واستخدامهم لها ، اذ يؤكدون ان « الحتمية الاقتصادية هى مسألة درجة ، وانها قد استخدمت كذلك فى كتابات ماركس نفسه ، وبصفة خاصة فى مقالاته التاريخية ، ويؤكدون ارادة الانسان فى عملية صنع التاريخ وحريته فى مقابل أى قوانين تاريخية حتمية ، بما يرتبط بتلك القوانين من انعدام للمسئولية الفردية ٠

ان المـاركسية البسيطة أو النقية عند « ملز » هى جزء مندمج فى التراث ، الكلاسيكى للفكر السيسولوجى ، وهى عنصر أسـاسى فى هذا التراث ولو انها بمفردها ، وبمعزل عن تطورات ذلك التراث المـاركسى وغير المـاركسى ، غير كافية لفهم الواقع الاجتماعى فى النصف الأخير من القرن العشرين ٠

وقبل كل شىء ، ليس ثمة شك فى ان ماركس قد مات فى عام ١٨٨٣، ويجب علينا أن نقيم عليه دعوى اشهار وفاة كما يقول « ملز » ولهذا السبب وحده جاءت جوانب عديدة من تحليلية خاطئة ، اذ لم يمتد به العمر ليشهد التطورات الراديكالية فى المجتمع الرأسمالى المعاصر ٠

ويواصـل « ملز » قائلا ، صـحيح ان ماركس لم يكن له نظراء من

أتباعه . ومع ذلك فالماركسية لم تنته ، لكنها بدأت به وانه لنقص وخسارة فادحة ، على الصعيد الفكرى أن نظل جاهلين بما طوره الماركسيون بعد ماركس وانما أدخلوه من تعديلات وصقل على نظريته ، وأثروا به بالتالى التراث الكلاسيكى . وهى خسارة وجهل مماثلين أيضا أن نتجاهل الاسهامات غير الماركسية فى الفكر السسيولوجى ، تلك الاسهامات التى قدمها العلم الاجتماعى الأكاديمى بصفة عامة ، وفى مجال نقده للماركسية بصفة خاصة »(٢١) .

(٦)

على ضوء المناقشات والأطروحات السابقة ، يمكننا أن نفسر حالة الهلع التى أصابت فصائل من أصحاب الخطاب الماركسى المصرى ، مما جرى ويجرى فى العالم الاشتراكى ، والنظام العالمى بأسره ، ونوعية التساؤلات والتحليلات التى أفرزها هذا الهلع ، وفى غمار طرحهم لتلك التساؤلات والتحليلات ، نسوا أنفسهم بوصفهم يمثلون المشكلة الأساسية فى الموضوع كله (انعزالهم واغترابهم ودجماطيقيتهم حيث وضعو أنفسهم خارج التاريخ ، تاريخ الأفكار وتاريخ التطور الاجتماعى . ان طبيعة التساؤلات المطروحة من قبلهم تكشف عن هذه الأزمة بجلاء ، هل الخطأ فى النظرية ؟ أم فى التطبيق ؟ اضافة الى افتراضات تعزوها الحقائق مثل الزعم بأن ثمة عناصر ثابتة فى النظريه الماركسية وأخرى قابلة للتغير ، ناهيك عن الخلافات الداخلية حول الثوابت والمتغيرات فى تلك النظرية . بل يذهب البعض الى عدم وجود نظرية ماركسيه مكتملة وان الموجود هو فقط منهج للتحليل والتشخيص (وهو ما لم يكن وارد فى خطابهم من قبل على هذا النحو) والأدهى من ذلك أن يتخلى البعض منهم (عن غير وعى) عن منهجه الماركسى ليطرح رؤية تآمرية للتاريخ فيتهم «جورباتشوف» بالعمالة والردة . والاستسلام للامبريالية الأمريكية . وان المكاشفة واعادة البناء هى فى اتجاه الرأسمالية وقضاء على المكتسبات الاشتراكية .

وفى الحقيقة أن هذه الحالة من الهلع تستعصى على التفسير الاقتصادى التقليدى الذى يؤمن به هؤلاء أو جانب منهم ٠ وتتحدى قناعتهم فى هذا الصدد ، ولا يمكن ان تفسيرا الا تفسيرا سيكلوجيا وذاتيا ٠ وذلك على الصعيدين الأكاديمى والسياسى الايديولوجى ، فقد شكل هؤلاء أوضاعهم ومكاناتهم على مقطوعات من المحفوظات الستالينية البسيطة الفجة ، وبصفة خاصة المقطوعة الخاص بالأساس المادى للمجتمع الذى يحدد كل شيء فى كل زمان ومكان وفى كل مجتمع ، من القبلية البدائية وحتى المجتمعات التكنولوجية الرأسمالية المتقدمة ، ومقطوعة الانتقالية الحتمى عبر خط حديدى واحد ينطلق من الشيوعية البدائية ليصل الى الاشتراكية بعد محطات ثلاثة ، وذلك بفعل « التناقض الضرورى والحتمى والأساس بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج » ٠ ان تأسيس مكانة سياسية أو أيديولوجية أو أكاديمية على مثل تلك التفسيرات الساذجة من شأنه أن يوحد بين الشخصية وبين تلك التفسيرات ٠ ومن ثم فان انهيار أى جانب من تلك التفسيرات يعنى انهيار للشخصية التى تعيد انتاج ذاتها على أساسها ٠ ان الجمود الفكرى والخلط بين النظرية والايديولوجيا هنا ما هى الا ميكانزمات دفاعية عن الذات التى استبدلت العلم الاجتماعى بتلك التفسيرات الجزئية الرجماطيقية، وعزلت نفسها بالتالى عن مجرى تطوره ، وعن مجريات التطور الاجتماعى بصفة عامة ٠ ذلك لان البديل قد يبدو شاقا وعسيرا وهو اعادة تكوين الذات ثقافيا وعلميا وأكديميا على أسس جديدة تستند الى مجمل التراث الاسيولوجى والانسانى من ناحية والى التطوير العلمى والفكرى أكثر مما يستند الى « بعض المعتقدات السحرية » التى يمكن أن تفسر أى شيء وكل شيء ، ومن ثم تكفى المؤمنين شر القتال ٠

تبقى اشارة أخيرة لا بد منها ، وهى اننا قد قصدنا مقالنا هذا حول الأزمة على الصعيد الفكرى والتحليلى والعلمى ، ولم نناقش أبعادها على الصعيد الايديولوجى وعلى صعيد المواقف والممارسات السياسية العماية ، فى تصورى أن ثمة أزمة طاحنة فى الخطاب الماركسى المصرى على هذا الصعيد

العملى أيضا ، فليس ثمة انفصال بين النظرية والممارسة . ومن ثم فأخطاء وأزمات الأولى سوف تنعكس بالضرورة على الثانية ، لكن ذلك كله مما يفرض ضرورة « المناقشة فى عمل مستقل » يعالج تلك الأزمة فى مواقف عملية وسـياسية وذلك مثل الموقف من الانفتاح الاقتصـادى والتطور الليبرالى ، وقضايا الخصخصة أو تحرير القطاع العام ، والخلط بين الملكية العامة وملكية الدولة ، والموقف من قضـايا الدعم والتعليـم المجانى والجـامعة الأهلية ، والمشاركة السياسية للعمال والفلاحين ، وما يسمى «بالمنجزات الاشتراكية» بصفة عامة ، وأخيرا وليس آخر العمل وبخاصة عمل المرأة .

الهــوامش

(١) محمود أمين العالم ، جلاسنوست : مصارحة لا ينقصها الطابع الشخصى ، قضايا فكرية ، نوفمبر ١٩٩٠ ، صص ٥ ــ ٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦ ــ ٧ .

(٣) من رسالة الى شميت مؤرخة فى ٥ أغسطس ١٨٩٠ ، نقلا عن ، أديب نعمة ، «عن المفهوم المادى للتاريخ» ، قضايا فكرية ، نوفمبر ١٩٩٠ ، صص ٤٠ ــ ٦٧ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) جرامشى : قضايا المادية التاريخية ، ترجمة فواز طرابلسى ، بيروت ، دار الطليعة ، ط ١ ١٩٧٠ ، ص ٩٩ ــ ١٠٠ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٥٢ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٥٩ .

(٨) م. ن. جريتسكى ، جرامشى والعصر الراهن ، « مسائل فلسفية » ، العدد ٤ ، ١٩٨٧ موسكو ، ترجمة وتقديم دكتور أحمد برقاوى، صص ١٧٤ ــ ١٧٥ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ١٨١ .

(١٠) نقلا عن المصدر السابق ، ص ١٨٢ .

(١١) — M. Godeleir Perspectives in Marxist Anthropology, P-6 Combridge, Combridge. Univ. Press, 1977.

وأنظر كذلك أيضا :

Tom Bottomore, "Marxism and Sociology". IN : Bottomore and R. Nisbet (eds.). A History of Sociological Analys's. Heineman, London, 1979, PP. 119 - 148.

(١٢) أنظر بوتومور ، المصدر السابق .

(١٣) أنظر فى هذا الصـدد وكنموذج للدراسات المتحررة من هذا الخلط الايديولوجى والتى أجراها باحثون أجانب عن المجتمع المصرى .
آلان روسيون ، شركات توظيف الأموال ،
مطبوعات الأهرام الاقتصادى ، ١٩٩٠ .
كذلك « جيلز كيبل » النبى والفرعون ، ترجمة أحمد خضر ، القاهرة مكتبة المدبولى ، ١٩٨٨ .

(١٤) أديب نعمة ، مصدر سابق ، ص ٤٠ .

(١٥) المكان نفسه .

(١٦) أنظر كارل ماركس ، اشكال الانتاج ما قبل الرأسمالية ، ترجمة باشراف جلال صادق العظم ، مقدمة هوبز باوم للنص .
وأنظر كذلك ، فيما يتصل بتطور تقسيم العمل ودوره فى التطور التاريخى .
كارل ماركس وفردريك انجلز ، الايديولوجيا الألمانية ، ترجمة فؤاد أيوب ، دمشق ، دار دمشق للطباعة والنشر ، صص ٢٦ ـ ٧٢ . كما يمكن الرجوع الى مناقشات أكثر تفصيلا فى محمود عودة ، الفلاحون والدولة الاجتماعى ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٢ ، الفصل الأول .

(١٧) من مقدمة هوبز باوم ، مصدر سابق ، صص٢٧ ـ ٣١ .

(١٨) نقل عن أديب نعمة ، مصدر سابق ، ص ٤٣ .

(١٩) المكان نفسه .

(٢٠) راجع توم بوتومور Marxism and Sociology مصدر سبقت الاشارة اليه .

(٢١) أنظر C. W. Mills, The Marxists, N.Y. 1962, P. 88. —
وأنظر أيضا ، ارفنج زاتيلن ، النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع : دراسة نقدية ، ترجمة محمود عودة وابراهيم عثمان ، الكويت ، ذات السلاسل ، ١٩٨٩ ، صص ٢٠٨ ـ ٢٣١ .

تعقيب

د. عبد المنعم سعيد

الأستاذ الدكتور رئيس الجلسة

الزملاء والزميلات

أبدأ تعقيبى بالعودة الى النـدوة وأهدافهـا لكى أتعرف على مـبنى اقتراب الباحثين منها ووجدتهـا ، حسب النص المرسل لى ، هى تنميـة المهارات والمعارف البحثية ، وتقديم فحوص نقدية للاقترابات الأساسية فى العلوم السياسية واستجلاء واقع اسـتخدامها وكيفية الدفـع به قدما ٠ وهكذا فقد تصورت أن الجلسة الخاصة بالاقتراب المـاركسى سوف تركز على الأسس المعرفية للاقتراب (أبستمولوجى) والنظرية العـامة التى تولدت منها ، ثم تحديد المفاهيم وأدوات البحث ٠٠٠ الخ الأبعاد الممكنة فى تحديد أبعاد اقترابا من الاقترابات الهامة والحيوية فى العلوم الاجتماعية ٠ ولكن المفاجأة جاءت فى أن الورقة الأساسية التى كان منوطا بها القيام بهـذه المهمة وهى ورقة د٠ محمد السيد سعيد جاءت عن نظرية واقتراب لينين فى بحث العلاقات الدولية ٠ ولو تصورنا أن هـذه الندوة عقدها علمـاء للطبيعة عن العلاقة بين الأرض وكوكب المريخ ثم جاء الباحث وجعلها بين الأرض وكوكب زحل فان خيبة الأمل سوف تكون مبررة حتى ولو أن الأمر كله لا يزال بحثا عن علاقات الـكواكب وفى اطار مجرتنـا الشمسية ٠ وسوف تزداد خيبة أملنا حينما نجد أن البحث الممتاز فى حـد ذاته يقرر أنه ليس من السهولة التعرف على نظرية شاملة تتعامل مع الأبعاد المختلفة

لتجعل العلاقات الدولية أو حتى وجود خطاب مباشر أو نظرى وضعه لينين لمسائل العلاقات الدولية بشكل عام • ونص آخر « وأن ما هو موجود لدى لينين هو مناطق من الاهتمام التى ألحت عليه » • ونص ثالث : « وبكلمات أخرى فان ما ورثناه عن لينين هو بعض العناصر الأساسية والتوجهـات البحثية فى مجال نظرية العلاقات الدولية » •

وهكذا فان ما كان متصورا أن يكون اقترابا ماركسيا صار اقترابا لينينيا ، وما أصبح اقترابا لينينيا لم يعد اقترابا على الاطلاق وفى مجال ضيق من العلوم الاجتماعية وهو العلاقات الدولية • فاننا أمام بحث مبهم بكل المقاييس وخاصة على ضـوء الغرض المحـدد فى البحث ، وليس فى الندوة ، وهو المشـاركة فى النقاش حول مثـالب المنهج السلوكى الوضعى التجريبى فى دراسة العلاقات الدولية • فنحن أمام معالجة راقيـة لكيفية المساهمة اللينينية فى هذا النقـاش بتوضيح فعالية النظريات ، أو شبه النظريات اللينينية فى الامبريالية وحق تقـرير المصير والثـورة والحرب وقدراتها التحليلية • ورغم خلافى مع البحث فى وصفه للثورة السلوكية بالزيف والفقر الداخلى ، فاننى لا أدرى مدى الفائدة التى يمكن أن تعود على الندوة من بعث مواجهة فكرية ظننت أنها انتهت منذ عقدين من السنين ، وأظن أن الصديق الزميل سوف يعيد النظر فيها لو كتب هـذا البحث اليوم ، ووجهه للأغراض الخاصة بهذه الندوة •

واذا كان ذلـك كذلك فيما يتعـلق بالبحث الأول فان حيرة تعقيبى استمرت مع البحثين التاليين ، فهما من الأبحاث التى يصعب الاختلاف معها وان كانت تبعث على التـأمل والتفكير • فلعلنى لم أفاجأ كثـيرا بنـدرة الدراسات الجامعية التى استخدمت الاقتراب المـاركسى فى التحليل والتى لم تزد عن ٣٪ من اجمالى الرسائل الجامعية فى علم السياسة ، ولا يعـود ذلك اطلاقا الى أن هذه النسبة تزيد عما يمكن أن يحصل عليه اليسار كله فى انتخابات عامة ، ولكن الى الغيبة الكبيرة لمناهج ومقتربات التحليل فى هذه الرسائل ، وحق الأمر الذى تنبه اليـه مركز البحوث والدراسـات

السياسية وبذل ويبذل جهدا كبيرا فى رأب صدعه نرجو أن يثمر خلال السنوات القادمة . ولعلنى أشارك تماما د. مصطفى كامل فى نقده لهذه الدراسات وولوغها فى الغائية ومناقصتها فى استخدام المفاهيم الماركسية وتطبيقها بميكانيكية وفى ظواهر آنية مع أداة تحليل تتطلب النظر فى تغيرات تاريخية كبرى .

ولكن ما أثلج صدرى أن هناك محاولات فى مجال العلوم السياسية وبعض الرسائل الجامعية تعاملت بمرونة وفهم شديد مع المفاهيم الماركسية (صلاح أبو نار ، كمال المنوفى) ، وأنها تجنبت بعض جوانب النقد الحاد الذى وجهه د. محمود عودة للأدب الماركسى فيما وصفه بأنه أزمة الخطاب الماركسى فى مصر . وهى أزمة يبدو أن المفكرين الماركسيين آخذين متأخرين فى الاعتراف بها ، نتيجة التغيرات الحادة التى تجرى فى عالمنا . ولعلى أتفق مع د. عودة فى الأسس التى استند اليها فى نقده والذى دار حول فكرة انعكاس البنية الفوقية للبنية الأساسية الاقتصادية ، والاقتصادية الموغلة والالتزام العقائدى السحرى بقوانين عامة وحتمية للتطور الاجتماعى وغياب الديالكتيكية والتفكير اللحظى ولكن لعلى أختلف معه فى تحليله لتخلف الفكر الماركسى المصرى بالنظر الى الماركسيين المصريين نظرة سيكولوجية تقترب كثيرا من الاتهام بالتخلف العقلى بالتساؤل عن لماذا لم يروا ما نراه الآن واضحا كل الوضوح ، والايحاء بتأثر فكرهم بمصالح ذاتية لا علاقة لها بالنزاهة الفكرية حين يقرر ص ٢٣ « فقد شكل هؤلاء (يقصد المفكرين الماركسيين) أوضاعهم ومكاناتهم على مقطوعات من المحفوظات الستالينية البسيطة الفجة » .

فهؤلاء المفكرين والكتاب لهم من التاريخ النضالى والصادق فى سبيل القضية الوطنية والعدل الاجتماعى ما ينفى أن مواقفهم كانت فى سبيل الأوضاع والمكانة . كذلك فان ما قدموه لتقدم العلم الاجتماعى فى مصر فى ميادين كثيرة تجعل فكرة الحالة السيكولوجية فى غير موضعها من التقييم والتحليل . ولكن القضية كلها أعمق من ذلك . ففى ظنى أن هناك داخل

النظرية الماركسية ما يدفع دفعا نحو التحليل الميكانيكى والاقتصادية التحليلية ، والا فبماذا نفسر ظهور فى كل جيل تقريبا داخل المنظرين الماركسيين أنفسهم من يتهم الآخرين بالميكانيكية والاقتصادية • وقد بدأت هذه الظاهرة فى التواجد حتى قبل وفاة انجلز نفسه فنجده فى خطابه المعروف لبلوك يشكو مر الشكوى ممن اسماهم Rubbish Marxists الذين ينحون هذا المنحى ويدعو الى استجلاء عوامل أخرى فى التحليل تتضمن الثقافة ودور الفرد وحتى مجرد الصدفة التاريخية • وأرجع انجلز اغراقه من ماركس فى التحليل الاقتصادى فى المراحل الأولى لتفكيرهم لغياب هذا النوع من التحليل فى الساحة الفكرية وغلبة وجهات النظر المثالية • ولم تنتهى المسألة عند انجلز بل امتدت بعد ذلك الى جرامشى والثوسير وهبرماس وغيرهم ، وأعتقد أن الموضوع من ينتهى معهم ، وعلى الأرجح فان المنتمين الماركسيين لم يأتون من فراغ وانما كانوا استجابة للتطور فى المجتمعات الرأسمالية ذاتها والفكر اللاماركسي الذى كان عليهم مجابهته • هذه التطورات لم تحدث لدينا بنفس الدرجه ، بالاضافة الى الضعف العام فى الفكر النقدى عامة تجاه كل المقتربات الكبرى فى العلم والمعرفة •

وفى ظنى أن هذا الاتجاه داخل الحركة الماركسية عامة وداخل مصر خاصة يعود — وأرجو ألا أكون مستفزا كثيرا — الى ربط الفكر بالممارسة العملية وهى أحد المقدسات الراسخة فى الاقتراب الماركسى ، وهو ربط كان بالضرورة أن يؤدى الى تطويع الفكر لصالح الممارسة المليئة بالقهر والمطاردة والاعتقال وتحويله الى أيديولوجية صراع ومجابهة •• وكان الاستنكار الدائم للبحث فى أبراج عاجية ، والاتهام المستمر له بالانعزالية والتردد وأحيانا التواطؤ « الخيانة » الطبقى شبه ممكن ، هو فى الحقيقة رفض للمعاناة العملية واستهزاء بها • ومن ثم فان الفكر لم يلبث فى أتون المعارك أن تحول الى سوقية سياسية من الطراز الأول ، ولذلك لم يكن مدهشا أن يتم استبدال ماركس فى كثير من الأحيان بلينين الذى كان

قائدا سياسيا فذا ومفكرا متواضعا فى آن واحد ، فكان سببا فى صعود النظام الاشتراكى مع وضع جذور انهياره فى نفس الوقت ٠

ان العالم يبدأ الآن مرحلة جديدة فى تاريخه ٠ وهى مرحلة لم تأتى من فراغ ، وانما جاءت نتيجة عملية جدلية كبرى تمت فى رحم التاريخ طوال القرن العشرين ٠ وأنا من الذين يؤمنون أن الماركسية يمكن أن تقدم أفضل الوسائل التحليلية الممكنة لفهم التطور الحالى ٠ ان ما يحدث فى قوى الانتاج على المستوى العالمى والكونى يخلق تكوينات اجتماعية جديدة لم يعرفها التاريخ من قبل ، وهى تدعونا الى فحصها والاهتمام بها ومعرفة انعكاساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ٠ واذا كان ماركس وانجلز قد شكلا تحديا للفكر السائد فى عصرهم ، فان استلهام أفكارهم ونظرياتهم لا تزال لها فاعليتها فى الواقع الراهن ٠ ان العالم يتحول نحو الأممية والعالمية والكونية فى رباط مثير وشجاع ، والفكر الجسور لا يدعونا فقط الى تحطيم الآلهة والمعابد والأصنام وانما للاستخدام الخلاق للمعرفة فى التعرف على الواقع ٠ وأقول مع شكسبير : تلك هى المسألة !

المشاركون فى هذا الكتاب

د. السيد عبد المطلب غانم

أستاذ بقسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد

د. جابر سعيد عوض

مدرس بقسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد

د. سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل

مدرس بقسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد

د. ضياء الدين زاهر

أستاذ بكلية التربية ـ جامعة عين شمس

د. عبد المنعم سعيد

خبير ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام

د. على ليله

أستاذ بقسم الاجتماع ـ كلية الآداب ـ جامعة عين شمس

د. محمد السيد سعيد

خبير ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام

د. محمود عوده

أستاذ بقسم الاجتماع ـ كلية الآداب ـ جامعة عين شمس

د. محمود الكردى

أستاذ بقسم الاجتماع ـ كلية الآداب ـ جامعة القاهرة

د. مصطفى كامل السيد

أستاذ بقسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد

د. نازلى معوض أحمد

أستاذ بقسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد

د. هالة سعودى

أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد

د. ودودة بدران

أستاذ بقسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد

مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراســات السياسية وحدة ذات طابع خاص لهـا استقلالها الفنى والمـالى والادارى ملحقة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ٠

ووفقا للائحته يختص المركز بتشجيع واجراء الأبحاث التى تعبر عن اهتمامات مجموعة الباحثين فى مجالات علم السياسة وتلك التى تحتـاج اليها الجامعات والهيئات الوطنيـة ، واجراء البحوث والدراسـات بشـأن المشكلات السياسية ذات الأهمية الوطنية ، فضـلا عن تجميـع البيانات والاحصاءات التى يحتاج اليهـا البحث السياسى كما ينظم المركز دورات تدريبية فى منهج البحث فى العلوم السياسية ٠

رئيس مجلس ادارة المركز :

د٠ أحمد الغندور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مدير المركز :

د٠ على الدين هلال أستاذ العلوم السياسية بالكلية

نائب مدير المركز :

د٠ أحمد يوسف أحمد أستاذ العلوم السياسية بالكلية

أعضـــاء مجلس الادارة

وفقا للترتيب الأبجدى

قائمــــة
كتب المركـــز

مسلسل	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
١	ـ دراسات فى السياسة الخارجية المصرية	د. على الدين هلال (محرر)
٢	ـ اتجاهات حديثة فى علم السياسة	د. على عبد القادر (تقديم)
٣	ـ تحليل السياسات العامة : قضايا نظرية ومنهجية	د. على الدين هلال (محرر)
٤	ـ تحليل السياسات العامة فى مصر	د. على الدين هلال (تقديم)
٥	ـ القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر	د. أمانى قنديل (محرر)
٦	ـ النظم المحلية فى الدول الاسكندنافية	د. السيد عبد المطلب غانم
٧	ـ الثورة والثورة المضادة فى نيكاراجوا	د. نادية محمود مصطفى
٨	ـ الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى	د. نيفين عبد المنعم مسعد
٩	ـ التجديد السياسى والواقع العربى المعاصر	د. سيف الدين عبد الفتاح
١٠	ـ تحليل السياسة الخارجية	د. محمد السيد سليم
١١	ـ انتخابات الكنيست الثانى عشر فى اسرائيل	د. على الدين هلال (محرر)
١٢	ـ الادارة المصرية لأزمة طابا	د. أحمد حسن الرشيدى (محرر)
١٣	ـ تقويم السياسات العامة	د. السيد عبدالمطلب غانم (محرر)
١٤	ـ تدريس العلوم السياسية فى الوطن العربى	د. عبد المنعم سعيد (محرر)
١٥	ـ التحولات السياسية الحديثة فى الوطن العربى	د. مصطفى كامل السيد (محرر)
١٦	ـ العلاقات المصرية ـ السودانية	د. أسامة الغزالى حرب (محرر)
١٧	ـ حكم هيئة تحكيم طابا	د. أحمد صادق القشيرى
١٨	ـ التبادل الطلابى بين مصر والدول الأفريقية	د. رجاء سليم
١٩	ـ مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٩٢	د. هنـاء خير الدين د. أحمد يوسف أحمد (محرران)

قائمــــة
كتب المركـــز

مسلسل	عنوان الـكتاب	المؤلف (المحرر)
٢٠	ـ الايديولوجية والتنمية فى أفريقيا	د. حمدى عبد الرحمن
٢١	ـ العالمية والخصوصية فى دراسة المنطقة العربية	د. نيفين عبدالمنعم مسعد (محرر)
٢٢	ـ البحث الامبريقى فى العلوم السياسية	د. ودودة بدران (محرر)
٢٣	ـ النظام السياسى المصرى : التغير والاستمرار	د. على الدين هلال (محرر)
٢٤	ـ سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير	د. أحمد يوسف أحمد (محرر)
٢٥	ـ مصر وتحديات التسعينات	د. عبد المنعم سعيد (محرر)
٢٦	ـ معجم النظم السياسية الليبرالية	د. حسن نافعـة
٢٧	ـ سياسة التعليم الجامعى فى مصر	د. أمانى قنديل (محرر)
٢٨	ـ الوطن العربى فى عالم متغير	د. نازلى معوض (محرر)
٢٩	ـ الدور السياسى للأزهر (١٩٥٢ ـ ١٩٨١)	د. ماجدة على صالح ربيع
٣٠	ـ الكويت وتحديات مرحلة اعادة البناء	مجموعة باحثين

هذا الكتاب

يمثل هذا الكتاب العمل الثانى الذى يصدره مركز البحوث والدراسات السياسية فى اطار برنامج مناهج البحث . وهو حصيلة البحوث والتعقيبات التى قدمت فى الندوة التى عقدها المركز فى ديسمبر ١٩٩٠ فى موضوع « اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية » .

ويتضمن هذا الكتاب ثمانية أبحاث تدور حول استخدام اقتراب النظم والاقتراب الوظيفى والاقتراب الماركسى فى العلوم الاجتماعية . وتم تخصيص قسم لكل من هذه الاقترابات الثلاثة . ولقد تم مناقشة كل اقتراب من حيث المفاهيم الأساسية المستخدمة فيه والفروض التى يطرحها ، وكذلك تقييم استخدام الاقتراب فى الدراسات المصرية فى علم السياسة وعلم الاجتماع من حيث المشكلات البحثية التى استخدم كل اقتراب فى دراستها والعلاقات والفروض التى استخدم فيها وعيوب استخدام كل اقتراب وفرص تطويره .